جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر نظام جديد L.M.D في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب:

* **فاتح عويسي**

الأستاذ المشرف:

* **توفيق بوستي**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
عبد الغاني دندان	جامعة قالمة	رئيسا
توفيق بوستي	جامعة قالمة	مشرفا
سليم قسوم	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان

إلى كل فرد من طاقم أساتذة وطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الذين كانوا دعما لي في مشواري الدراسي

كما أتوجه بالشكر والامتنان لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

كما أخص بالذكر صديقي ايهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لكل شيء قدراً، وجعل لكل قدرِ أجلاً، وجعل لكل أجلِ كتاباً

..... إلي أختي رحمها الله تعالي .....

إلي من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلي من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلي الوالدين الذين سهرا وضحا بالكثير من أجلي أدعوا الله أن يحفظهما لي

إلي إخوتي وأخواتي وكل عائلتي وبالخصوص إلي بهجة الدار

" بلقيس + محمد أمين + نرجس "

" ألاء + نسمة + أيمن + أيوب + ريماس + منار "

ملخص :

أدى تفكك الإتحاد السوفياتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلى تحولات جيوبولتيكية وجيواستراتيجية على مستوى البيئة الإقليمية والدولية ، نتج عنه تفكك الإتحاد إلى جمهوريات مستقلة ، نصبت فيها روسيا نفسها الوريثة الشرعية للإتحاد السوفياتي السابق ، وبَنتْ سياستها الخارجية حسب الأهداف والمصالح الإقليمية والدولية التي سعت إلى تحقيقها ، معتمدة في ذلك على مجموعة من الوسائل الإقتصادية والدبلوماسية والعسكرية ، بإعتبار أن الهدف الرئيسي لأي سياسة خارجية هو توظيف الإمكانيات والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف ومصالح محددة .

وبالموازاة مع هذا ، فقد عرفت السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة مرحلتين هامتين : مرحلة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" ، والتي كانت مرحلة إنتقالية تميزت بالتقارب من الغرب ، ومرحلة الرئيس " فلاديمير بوتين " ، وهي مرحلة لإعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية تميزت بالواقعية البراغماتية ، وكان الجامع في السياسة الخارجية بين المرحلتين ، هو العمل على مواصلة العلاقات الروسية مع دول الجوار القريب والذي تعتبر أوكرانيا جزءا منه ، فتم إنشاء "الكومنولث" وهي رابطة الدول المستقلة كبداية تهدف للتعاون المشترك بين الدول الأعضاء .

وتمثل أوكرانيا على وجه التحديد أهمية جيواستراتيجية وآمنية بالنسبة لروسيا نظرا لموقعها الجيوبولتيكي الذي إذا تسامحت فيه روسيا يعني التغلغل من طرف الغرب وإحتواء روسيا والقضاء على هدفها في أن تصبح قوة عظمى من جـديـد .

إن السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا تواجهها العديد من التحديات والعقبات ، وذلك في ظل المساعي الأوكرانية للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، ما يعني التوسع الأمريكي على الحدود الروسية ، حيث إعتمدت هذه الآخيرة في سياستها الخارجية تجاه أوكرانيا على العديد من الوسائل والآليات من أجل التآثير في السياسة الخارجية الأوكرانية والتصدي لرغبتها بأن تصبح دولة أوروبية ، فإعتمدت روسيا على الوسائل الإقتصادية والوسائل الطاقوية وصولا إلى التدخل العسكري عند ضم شبه جزيرة القرم ، وهذا الفعل قابلته عقوبات سياسية وإقتصادية على روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، الشيئ الذي يجعل السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في تنافس غربي ، حيث تكون الوسائل والآليات المستخدمة من طرف روسيا للحفاظ على أوكرانيا هي المقرر في مستقبل إستمرار أو تغير في العلاقات بين البلدين .

Abstract :

The breakup of the Soviet Union in the early nineties of the last century leads To the geopolitical and geostrategic shifts in the level of the regional and international environment , Resulted in the disintegration of the Union to an independent republics , Where they erected Russia itself heiress of legitimacy of the former Soviet Union , And built its foreign policy According to the goals regional and international interests which sought to be achieved , Drawing on a range of means of economic, diplomatic and military , Considering that the main objective of any foreign policy Is the recruitment The possibilities and the means available to achieve the objectives of specific interests .

In parallel with this , Witnessed the Russian foreign policy after the Cold War Two Phases Important : The stage of the rule of President Boris Yeltsin , And that was a transitional stage characterized by the convergence of the West , The phase of President Vladimir Putin The next stage is to restore the Russian position On the international arena Marked by realism and pragmatism , The similarities in the foreign policy between the two phases , Is the work to continue Russian relations with the neighboring countries near , Which Ukraine is a part of it , It was the establishment of the Commonwealth a Commonwealth of Independent States, Designed for joint cooperation between the member States .

Ukraine occupies great importance for Russia , Because of its location which constitutes a challenge for Russia , That allows the west of Russia siege and to reduce its strength .

The Russian foreign policy toward Ukraine faced many challenges and obstacles , As a result of Ukrainian desire in joining the European Union , That means U.S. expansion to the Russian borders , Russia adopted in its foreign policy toward Ukraine on many of the means and mechanisms , In order to influence the foreign policy of Ukraine and its desire to become a European state.

Russia adopted on the Economic energy means , Access to military intervention at the annexation of the Crimean Peninsula , This Act offset by political and economic sanctions on Russia By the United States of America and the European Union , The thing which makes the Russian foreign policy toward Ukraine in competition with the West , Where the means and mechanisms used by Russia to maintain Ukraine Is the Decision on the future of the continuity or change in the relations between the two countries.

خطة الدراسة :

مقدمة :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وعلاقاتها بالمفاهيم الآخرى

المطلب الثاني : محدادات السياسة الخارجية

المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية

المبحث الثاني : المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول : مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

المطلب الثاني : مقترب الليبيرالية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

المطلب الثالث : مقترب البنائية لتفسير السياسة الخارجية

المبحث الثالث : مقاربات الجيوبولتيكا لتفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول : نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان

المطلب الثاني : نظرية قلب العالم لماكندر

المطلب الثالث : نظرية الإطار لنيكولا سبيكمان

المطلب الرابع : نظرية نمو الدولة وتوسعها لفريدريك راتزل

الفصل الثاني : سياق ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسة تجاه أوكرانيا

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

المطلب الأول : الجغرافيا السياسية لأوكرانيا

المطلب الثاني : الجغرافيا الإقتصادية لأوكرانيا

المطلب الثالث : الخصوصية الثقافية والإجتماعية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول : السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " بوريس يلتسين "

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " فلاديمير بوتين "

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الروسية

المبحث الثالث : وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول : الآليات السياسية والدبلوماسية

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية والطاقوية

المطلب الثالث : الآليات العسكرية والأمنية

الفصل الثالث : قضايا السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

المبحث الأول : مدركات التهديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

المطلب الأول : تحديات الأزمة الأوكرانية

المطلب الثاني : تحديات توسع الحلف الأطلسي و التهديدات الأمريكية

المطلب الثالث : التحديات الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

المطلب الأول : مسار العلاقات بين روسيا وأوكرانيا

المطلب الثاني : الأليات السياسية و الدبلوماسية

المطلب الثالث : الأليات الإقتصادية والطاقوية

المطلب الرابع : أوكرانيا في سياسة الآمن القومي الروسي

المبحث الثالث : المستقبل المحتمل للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

المطلب الأول : السيناريو الخطي (إستمرار الوضع القائم)

المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي (التقارب و التفاؤل)

المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي (التغير و التباعد)

خـاتـــــمـة

مـقدمـة :

شهد العقد الآخير من القرن العشرين العديد من المتغيرات الدولية التي أنهت المواجهة بين القطبين الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي السابق ، وتقلصت رقعة هذا الآخير وإنحصر نطاقه الإقليمي ليتفكك إلى جمهوريات مستقلة ، وجدت فيها روسيا نفسها وريثة لمعظم ما كان يملكه الإتحاد السوفياتي من إمكانيات مادية وبشرية ، إلا أنها ورثت في نفس الوقت مشاكل آخرى من اللاإستقرار والفوضى الداخلية والخارجية التي خلفها إنهيار الإتحاد السوفياتي ومنذ ذلك الحين تواجه روسيا تحديات في الفضاء الإقليمي المحيط بها ، والذي أصبح هدفا لتغلغل الغرب الطامح لمواصلة فرض هيمنة وريادة عالمية تستمر لأطول فترة ممكنة ، في حين بقيت روسيا في تلك الفترة تتخبط في أزماتها الداخلية وتنغلق على نفسها باحثة عن هوية جديدة تحدد من خلالها سياستها الخارجية ومصالحها الإستراتيجية ، ودعت الضرورة لإعادة التفكير في كيفية الخروج من الوضع المتدهور والسعي لإعادة بناء إمبراطوريتها والحفاظ على مكانتها الدولية ، في ظل التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية خاصة بعد الإندفاع الغربي والأوروبي السريع في المجال الجيوبولتيكي للإتحاد السوفياتي السابق ، وضم الدول الموجودة في المنطقة لصالحه ، ما رسخ قناعة لدى روسيا بضرورة التحرك لبناء إستراتيجية تجاه دول الإتحاد السوفياتي السابق ، مدركة بذلك الأهمية التي تكتسيها منطقة أوراسيا في مواجهة المد الغربي والأوروبي الذي يسعى لإحتواءها عن طريق مايعرف لدى روسيا بالجوار القريب ، لاسيما أوكرانيا التي أضحت تشكل مصدر قلق كبير لروسيا الإتحادية وذلك منذ إستقلالها ، وخسارة أوكرانيا تعني إنتكاسة جيوبولتيكية وجيوإستراتيجية لروسيا بحرمانها من موقع البحر الأسود ، ويضيق نفوذها لصالح التوسع الأورو– أطلسي والغربي تجاه دول شرق أوروبا ككل .

ما جعل بروسيا تتبنى سياسة خارجية تعارض فيها بشدة مساعي إنضمام أوكرانيا للإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، ويرجع سبب المعارضة القوية من روسيا لهذه الفكرة إلى عدة إعتبارات مرتبطة بالآمن القومي لروسيا وطموحاتها المستقبلية التي تمثل أوكرانيا جزءا رئيسيا منها .

التعريف بالدراسة :

من خلال هذا الموضوع سنحاول دراسة تحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا من فترة مابعد الحرب الباردة إلى اليوم ، وسنركز على تحولات السياسة الخارجية الروسية في ظل فترة حكم من " بوريس يلتسين " ، وفترة حكم " فلاديمير بوتين " ، والتي تعتبر أوكرانيا جزءا رئيسيا منها ، وذلك لمحاولة روسيا إستعادة مكانتها الإقليمية والدولية كقوة إقتصادية وعسكرية ، وهذا لما تحتله أوكرانيا من أهمية في إستراتيجية الآمن القومي الروسي ، فموقع أوكرانيا يعتبر جسرا رابطا مابين روسيا ودول شرق ووسط أوروبا ، ماجعلها دائما محط أطماع للقوى الإقليمية والدولية ، ومن خلال هذه الدراسة

سوف نتعرف على وسائل وآليات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا من أجل الوقوف ضد تحديات التنافس والتوسع الأوروبي والأمريكي في محيطها .

أهمية الدراسة :

تتجسد أهمية دراسة موضوع تحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا لكونه يفسر لنا قضايا وأسباب الصراعات والأزمات على الحدود الإقليمية في عالم مابعد الحرب الباردة ، كما تؤدي بنا لفهم دوافع الدول للتوسع وبسط النفوذ والحيمنة على المصالح الحيوية .

وفي هذا الموضوع تمثل أوكرانيا جوهر المصالح الروسية التي لا يمكنها الإستغناء عنها وتعتبر من ركائز الإستراتيجية الروسية وذلك للحفاظ على آمنها القومي ومكانتها الدولية ، كما أنه يمكن الإستفادة من خلال هذا الموضع كنموذج لتحقيق الآمن القومي للدولة الجزائرية ، وتفسير الظروف الصعبة والمشاكل التي تواجهها الجزائر على الحدود في الآونة الآخيرة ، ومنها (قضية الصحراء الغربية – مشاكل الثورات العربية) أو الآخذ بالسياسة الخارجية الروسية في مجال الطاقة كآلية للنهوض بالقطاعات الآخرى .

أسباب إختيار الموضوع :

تنقسم بين أسباب ذاتية وآخرى موضوعية ، نلخصها على النحو التالي :

✓ **الأسباب الذاتية :**

إختيار الموضوع لإهتمام شخصي بواقع العلاقات الدولية والدراسات الأمنية خاصة بين الدول الكبرى ، ورغبة في التعمق أكثر من أجل فهم السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، والتي أصبحت في فترة حكم " بوتين " تبني إستراتيجية تنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تهدف منها إلى تغيير بنية النظام الدولي وإسترجاع أمجاد الإتحاد السوفياتي ، وهذا ماظهر في السياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا الدولية الجديدة ، سواء في منطقة الشرق الأوسط (العراق وسوريا)، أو تجاه الأزمة الأوكرانية التي أصبحت أزمة دولية وحققت فيها روسيا إنتصارا بضم شبه جزيرة القرم لصالحها .

وبالتالي فإن دراسة السياسة الخارجية الروسية يجب أن تعنى بالإهتمام في الأوساط الأكاديمية العربية .

✓ **الأسباب الموضوعية :**

نظرا للمتغيرات الدولية الراهنة في منطقة أوراسيا التي تحدث عن أهميتها الكثير من المفكرين في النظريات الجيوبولتيكية ، وأُفترض أنه من يسيطر عليها ، يسيطر على العالم ، والأبعاد الإستراتيجية والجيوبولتيكية لأوكرانيا تجعلنا

نتعرف على أسباب تنافس القوى الغربية عليها ، وسعي كل قوة لإدخالها ضمن دائرة نفوذها ، وخسارة روسيا لأوكرانيا يعني إحتواءها وتشديد الحصار عليها من الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وللتفسير والتنبؤ بمستقبل الأزمة الأوكرانية الحالية (2014)، وجب علينا العودة لدراسة السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة .

المشكلة البحثية :

ظهرت عودة روسيا إلى ساحة التنافس الإقليمي والدولي خاصة من خلال السياسة التي إنتهجتها تجاه الأزمة الأوكرانية ، بضمها لشبه جزيرة القرماكيد سيطرتها وهيمنتها على أوكرانيا ضمن ورفضها لأي مسعى يجعل أوكرانيا عضو ضمن الإتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي ، فروسيا أصبحت تعمل لتأكيد سيطرتها وهيمنتها على أوكرانيا وإبقائها ضمن مجال مصالحها الحيوية كما كانت في عهد الإتحاد السوفياتي ، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة التالية :

- **ما هي وسائل الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تتطلب صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

1. ما هي الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا ؟ .
2. ما هي التحديات التي تواجهها روسيا تجاه أوكرانيا ؟ .
3. ما هي الآليات والوسائل التي كرستها روسيا لإبقاء أوكرانيا تحت نفوذها ؟ .
4. ما هو إحتمال الإستمرار أو التغير في العلاقات الروسية الأوكرانية ؟ .

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية وضعت مجموعة من الفرضيات يمكن تحديدها كالتالي :

- **القدرات والإمكانيات التي تملكها روسيا تسمح لها بإبقاء أوكرانيا ضمن مجالها الحيوي .**

1. تمثل أوكرانيا أحد الركائز لتحقيق الآمن القومي الروسي والسيطرة عليها يمكنها من إستعادة مركزها في النظام الدولي .
2. يشكل الحفاظ على أوكرانيا ضمن المجال الحيوي لروسيا تحديا كبيرا نتيجة الأطماع الغربية في المنطقة .
3. تمثل الإثنية الروسية الموجودة في اوكرانيا أحد أهم الآليات وأدوات الضغط التي تستخدمها روسيا تجاه أوكرانيا
4. مستقبل الإستمرار أو التغير في العلاقات الروسية الأوكرانية مرتبط بمدى نجاح الوسائل والآليات التي تستخدمها روسيا تجاه أوكرانيا .

المناهج المستعملة في الدراسة :

من بين المناهج التي تم الإستعانة بها الدراسة نذكر :

أ_ منهج التطور التاريخي : " **من عرف التاريخ عرف نصف المستقبل** " ويستخدم هذا المنهج في دراسة الحاضر من خلال دراسة الأحداث والظواهر وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها ، وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها والأسباب المسؤولة عن ذلك ، وإستعملنا هذا المنهج لدراسة المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا بعد الحرب الباردة ، وذلك بدراسة مرحلتين زمنيتين : مرحلة حكم "بوريس يلتسين" من 1991 – 1999م ومرحلة حكم "فلاديمير بوتين" من 1999م إلى يومنا هذا .

ب_ المنهج المقارن : تم غستخدام هذا المنهج في المقارنة بين السياسة الخارجية في فترة حكم كل من الرئيس " يلتسين وبوتين " ، ومعرفة السياسات والآليات التي إنتهجها كل رئيس لإستعادة روسيا مكانتها على الساحة الدولية

ج_ المنهج الوصفي : إستعملنا هذا المنهج في وصف الأهمية الجيوسياسية والخصوصية الثقافية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا .

د_ منهج دراسة حالة : يعرف بأنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلة بأية ظاهرة أو وحدة ، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من الظاهرة ، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميقات متعلقة بالقضية المدروسة ، او بغيرها من القضايا المتشابهة ، وهذا ما تطلب منا غستعمال منهج دراسة حالة ، في دراسة تحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ، ونهدف من خلاله غلى معرفة الآليات والوسائل التي توظفها روسيا تجاه أوكرانيا ، من أجل الحفاظ عليها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها أوكرانيا كأزمة دولية تتنافس عليها القوى الكبرى .

المجال الزماني والمكاني للدراسة :

- **المجال الزماني** : ينطلق منذ زوال الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ، وذلك بداية من الفترة الممتدة من حكم الرئيس "يلتسين" 1991-1999م ، والتي تلتها فترة حكم "بوتين" إلى غاية اليوم 2016م .
- **المجال المكاني** : يتمثل في روسيا الإتحادية وأوكرانيا اللتان تشكلان طرف الدراسة ، مع التعرض إلى الفضاء الجيوسياسي لروسيا ، إلى جانب التفاعل مع الأقطاب الدولية المؤثرة في هذه الدراسة ويأتي على راسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي .

أدبيات الدراسة :

_ كتاب : العالم بدون روسيا ؟ (قصر النظر السياسي وعواقبه) ، لصاحبه يفجيني بريماكوف ، والذي أشار فيه إلى مايدور في روسيا من تطورات وصراعات ، وإخفاقات ونجاحات ، ويتحدث أيضا على جوهر العلاقات الروسية – الأمريكية في الساحة الدولية .

_ كتاب : " روسيا تنادي بحق العودة على القمة " ، بقلم ممدوح عبد المنعم ، الذي يشير فيه بأن روسيا لم تسقط بعد إنهيار وزوال الإتحاد السوفياتي ، وهي الأن أصبحت قوة كبرى تطالب بالعودة كقطب دولي مهيمن في العالم .

_ كتاب : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية ، للمؤلفة لمى مضر الإمارة ، والتي أشارت في هذا الكتاب إلى طبيعة الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة ، والمتغيرات المؤثرة فيها ، وأهدافها ووسائلها ، ورصدت في الدراسة سمات الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية خاصة في فترة حكم الرئيس " بوتين " .

إلى جانب هذه الكتب هناك مجموعة من المذكرات التي كانت مرجعا أساسيا لي وأذكر منها :

_ مذكرة الطالب : مراد بن قيطة ، بعنوان مكانة أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، والتي تناول من خلالها أهمية موقع أوكرانيا في التصور الإستراتيجي الروسي ، والمدركات والتحديات التي تواجها روسيا في موقع أوكرانيا .

_ مذكرة الطالب : محمد الصغير العتروس ، بعنوان تحديات ورهانات السياسة الخارجية الروسية في الفترة (2000-2008م) ، والتي تناول فيها محددات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية ، والتوجهات والتحديات التي تواجه روسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي .

_ مذكرة الطالب : زكرياء بورزق ، بعنوان أوكرانيا في الإستراتيجية الإقليمية لروسيا ، والتي تناول فيها البعد الإقليمي للإستراتيجية الروسية ، ومسار العلاقات الأوكرانية الروسية ، وأسباب التنافس الروسي الغربي حولها .

_ مذكرة الطالب : عبد الكامل بلعباس ، بعنوان الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا ، والتي تناول فيها أوكرانيا وقضايا الآمن القومي الروسي ، والدور الذي تلعبه أوكرانيا في تحقيق هذا الآمن القومي لروسيا ، مع التطرق إلى الوسائل الإستراتيجية الروسية لمواجهة المد الغربي في أوكرانيا .

_ مذكرة الطالبة : حنان شيخ ، بعنوان السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، والتي تناولت فيها تطور السياسة الخارجية الروسية خلال فترتي حكم كل من الرئيس " بوريس يلتسين و فلاديمير بوتين " .

المفاهيم الأساسية والمنطلقات النظرية للدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على مفاهيم ونظريات لها أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الدراسات في تخصص العلاقات الدولية ، وهي تشكل وسائل تحليل ضرورية في فهم الظاهرة ، وتعطي بعدا علميا ومنهجيا لموضوع الدراسة ، وفي هذه الدراسة تم الإعتماد على مفهوم السياسة الخارجية وعلاقاتها بالمفاهيم الآخرى : كالديبلوماسية ، والإستراتيجية ، ومصطلح السيادة والسياسة الدولية .

أما فيما يخص المنطلقات النظرية فقد تم الإعتماد على مقترب الواقعية الجديدة ومقترب الليبرالية الجديدة ومقترب البنائية والمقتربات الجيوبولتيكية ، وذلك من أجل إعطاء تفسير للسياسات الخارجية للدول تجاه بعضها البعض .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول : حيث كان :

الفصل الأول : في شكل إطار مفاهيمي ونظري للدراسة ، وذلك من خلال ثلاث مباحث ، كان المبحث الأول منها بعنوان مفهوم السياسة الخارجية ، فيما تعرض المبحث الثاني منه إلى المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية ، وخصص المبحث الثالث للمقاربات الجيوبولتيكية المفسرة بدورها للسياسة الخارجية .

أما الفصل الثاني : فقد كان بعنوان سياق ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ، بحيث كان المبحث الأول منه دراسة جيوسياسية لوكرانيا بالنسبة لروسيا ، وعن المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تطور السياسة الخارجية الروسية ، والمبحث الثالث تناول وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية .

الفصل الثالث : تطرق لمناقشة قضايا السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ، وكان ذلك على ثلاث مباحث مدركات التهديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني جاء لمعالجة ابعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ، وفيما يخص المبحث الثالث والآخير ، فقد عرضت فيه المستقبل المحتمل للسياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا معتمدا في ذلك على ثلاث سيناريوهات : السيناريو الخطي ، السيناريو الإصلاحي ، والسيناريو الراديكالي .

وآخر ما كان في هذه الدراسة هو الخاتمة .

تمهيد

هذا الفصل سوف يكون بمثابة إطار مفهوماتي ومدخل نظري لمختلف الإتجاهات النظرية في دراسة وتفسير السياسة الخارجية وذلك بالتطرق لمفهوم السياسة الخارجية وعلاقاتها بالمفاهيم الآخرى ، مع إبراز أهم محددات السياسة الخارجية من محددات البيئة الداخلية ، ومحددات البيئة الخارجية ، وسيكولوجية صانع القرار ، والتي لها تأثير في السلوك الخارجي للدول ، و دورا في تحديد أهداف الدولة السياسية والإستراتيجية ، ثم ننتقل على مستوى المبحث الثاني والثالث إلى عرض مختلف المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية ، ولسلوك الوحدات السياسية في إطار تفاعلاتها إقليميا ودوليا مع الوحدات الآخرى ، وهذا في محاولة منا لفهم الأسباب التي تدفع بالدول إلى تبني سلوكات دون آخرى في سياق تفاعلاتها مع البيئة الخارجية .

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية

يعتبر موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع المستجدة والمنبثقة عن مجال العلاقات الدولية ، حيث إختلف علماء السياسة والباحثين في مجال السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية foreign policy ، وذلك لما تتميز به من تعقيدات وتشابكات ، بالإضافة إلى التطورات السريعة والمستجدة التي تؤدي إلى إضافة أبعاد جديدة لهذه الظاهرة مما يحول دون وضع تعريف شامل وجامع لها ، فهناك العديد من المفكرين الذين حاولو وضع إطار مفاهيمي للسياسة الخارجية ولذلك نلاحظ تعدد التعاريف المعطاة للسياسة الخارجية بإختلاف الكتاب والباحثين في الموضوع أولا ثم بإختلاف المدارس التي ينتهجها كل فريق من هؤولاء ثانيا، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى مختلف التعاريف التي حاولت إعطاء شرح لمفهوم السياسة الخارجية ، بالإضافة إلى مختلف المحددات الداخلية والخارجية التي تساهم في تحديد أهداف السياسة الخارجية للدول

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وعلاقاتها بالمفاهيم الآخرى

عرفها " فيرنس وريتشارد سنايدر " على أنها : **منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل .** [1]

وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية foreign policy وبين قواعد العمل ، وأساليب الإختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، ويؤكد هذا التعريف على صانع القرار ، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، إذ يرى "

[1] محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية , مصر , القاهرة , مكتبة النهضة المصرية , الطبعة االثانية , 1998, ص 07 .

سنايدر " في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها ، وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص ينتسبون للمناصب الرسمية في الدولة .[1]

ويعرفها "مارسيل مارل " على أنها : **ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ، أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود .**

ويوحي هذا التعريف إلى أن النشاط الحكومي يقوم على شطرين رئيسيين : شطر داخلي يتعلق بمسائل السياسة الداخلية وشطر خارجي يتعلق بالشؤون الخارجية والذي يطلق عليه مفهوم السياسة الخارجية .[2]

ويعرفها " كريستوفر هيل christopher hill " بأنها : **مجموعة العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل (الدولة) والتي تكون غالبا في العلاقات الدولية هي الدولة .**[3]

وقد ركز هذا التعريف على إستقلالية الفاعل ، وكذلك رسمية القرارات وطبيعتها الخارجية وذلك في تعاملاتها مع الدول الآخرى .

ويعرفها الدكتور " ناصيف يوسف حتى " على أنها : **سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة ، كما أنها إمتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي ، بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي وتستخدم الدولة في سبيل الوصول إلى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية وإقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية .**[4]

ويعرفها " مودلسكي " على أنها : **نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الآخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة : المدخلات والمخرجات .**

كما يعرفها " باتريك مورجان " بأنها : **التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية ، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين .**[5]

---

[1] أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية , العراق , دار زهران للنشر والتوزيع , 2009 , ص 20 .
[2] هايل عبد المولى طشطوش : مقدمة في العلاقات الدولية , الأردن , جامعة اليرموك , 2010 , ص 14 .
[3] CHristopher hill : the changing politics of foreign policy , palgrave Macmillan , London , 2003 , p 3
[4] ناصيف يوسف حتى : النظرية في العلاقات الدولية , لبنان , بيروت , دار الكتاب العربي , 1985 , ص 157 .
[5] محمد السيد سليم : مرجع سابق ذكره , ص 08-09 .

ويعرفها أيضا " والترليبمان walter lippmann " يقول أن السياسة الخارجية هي : **العمل على إيجاد التوازن بين الإلتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الإلتزام** .[1]

ويعرفها " جيمس روزنو " على أنها : **منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي ، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا** .[2]

وحسب هذا التعريف فالسياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يمارسها الممثلون الرسميون في الدولة بشكل مدروس وغير عشوائي ،كما أنها تمثل تلك البرامج الواعية والمدروسة بشكل دقيق من جانب الدولة والموجهة أساسا لخدمة المصالح الخارجية للدولة والتي يتبعها الممثلون الرسميون للدولة .[3]

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة والتي تختلف في إيجاد تعريف واحد للسياسة الخارجية ، ان هناك من يركز على الدولة بإعتبارها الفاعل الوحيد في المجال الخارجي ، وهذا لايجد قبولا في وقت ظهر فيه فاعلون جدد في الساحة الدولية مثل : الشركات والمنظمات الحكومية والأهلية ، وهناك من يركز على الخطط التي تعد وتوظف للعمل الخارجي ، ومن خلال التعريفات التي تم عرضها يمكن إستخلاص مجموعة من العناصر والتي لا توجد خارج إطارها السياسة الخارجية : [4]

- إن السياسة الخارجية نشاط سياسي
- إنها تنطلق من برامج وخطط
- إنها تسعى لتحقيق أهداف معينة
- إنها موجهة للبيئة الخارجية
- إنها تستخدم قدرات ووسائل وأساليب [5]

كما أن السبب من تعدد هذه التعريفات إزاء السياسة الخارجية ، مرده غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية ، والتي تعزى وترد إلى الأسباب الأتية :

✓ الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية

---

[1] Walter lippmann : United states Foreign policy , boston , 1993 , p 09 .

[2] محمد السيد سليم : المرجع نفسه , ص 11 .

[3] فارس علوي , شعيب دراوي : صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية (الموقف من التدخل العسكري الفرنسي في مالي) , مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , جامعة 8 ماي 1945 قالمة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2013/ 2014 , ص 04 .

[4] مصطفى أحمد البليعزي : السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي 1969 – 2005 , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , ليبيا , طرابلس , أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية , 2009 , ص 11 .

[5] محمود دريدي : البعد الإفريقي للساسة الخارجية الليبية (1995 -2009) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , تخصص دراسات مغاربية , 2011 / 2012 , ص 09 .

✓ وإنعكاسات ظهور وبزوغ قوى جديدة في السياسة الخارجية من دولة إلى آخرى

✓ حدود الموضوع التي أضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والخارجية [1] .

❖ علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى :

حيث يتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الآخرى ، فتعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية ، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على إستخدام وسائل آخرى ومن بينها الوسائل العسكرية ، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة ، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية وفشلهما وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها [2]

حيث نجد بأن " **الدبلوماسية** " هي ألية من أليات تنفيذ السياسة الخارجية التي هي جزء من السياسة العامة للدولة ، وجزء من العلاقات الدولية ، وهي التي تحدد شكل تفاعل الوحدات السياسية ، والفواعل الدولية الآخرى فيما بينها [3]

أما عن " **الإستراتيجية** " فهي علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة إرتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية ، فالإستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان لفن السياسة ، حيث يؤكد " ريمون رون " **أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتين كلتاهما للسياسة أو لمسؤوليتها** ، ومع ذلك فكل واحدة منها تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الآخرى .[4]

والإستراتيجية العسكرية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الإستراتيجية الكلية ، أو ما يطلق عليه الإستراتيجية القومية ، وتنقسم الإستراتيجية في المجال العسكري إلى :

إستراتيجية عليا والتي توجه سير الحرب وتضع المخططات لإستخدام كل قدرات الدولة ، من أجل كسب أهداف الحرب ، وأيضا توجد إستراتيجية عسكرية تختص بمرحلة الصراع المسلح والحرب هي كذلك جزء من العلاقات السياسية ، فهي لا تشكل شيئا مستقلا ، كون أن العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي ستؤدي إلى الحرب ، ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع إندلا ع الحرب بل تستمر هذه العلاقات بوسائل عنيفة ، وإن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية ، وعلى أساس هذا الهدف الإستراتيجي التي وضعت لتحقيقه تحدد

[1] أحمد نوري النعيمي : السياسة الخارجية , مرجع سابق ذكره , ص 26 .
[2] محمد السيد سليم : مرجع سابق ذكره , ص 11
[3] علي حسن الشامي . الدبلوماسية – نشأتها وتطورها وقواعدها , الطبعة الأولى , بيروت , 1990 , ص 40 .
[4] ليدل هارت : الإستراتيجية وتاريخها في العالم , ترجمة هيثم الأيوبي , بيروت , دار الطليعة , 1967 , ص 220 .

إمتدادات الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويرها ، فالإستراتيجية إدا هي أداة لتحقيق إهداف السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة .[1]

كما أنه نجد بان هناك علاقة بين **السياسة الخارجية والسيادة** ، فالدولة التي لا تمتلك سيادة تامة ، لاتمارس لسياسة خارجية خاصة بإردتها ، بما يعني انه كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية ، كنتيجة ألية لتقلص مجال السيادة ، كما ان الدولة القوية نجدها تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها .[2]

وإستنادا إلى قواعد القانون الدولي تعرف السيادة ببعدين رئيسيين وهما : بعد داخلي يرتبط نطاق تطبيقه ضمن الحدود السياسية لإقليم الدولة ، ويقتصر على علاقاتها بمواطنيها ، وبعد خارجي يختص بعلاقاتها مع الدول والكيانات الدولية الآخرى [3]

كما أن مصطلح " **السيادة** " الأصل فيه أنه مفهوم قانوني كان متداولا لدى القانونيين وهو وليد أفكار فقيه القانون الفرنسي " جون بودان " في كتبه الستة ، عن الدولة عام 1576 ، ومضمون هذا المصطلح يأتي لوصف واقع سياسي يتضمن القدرة الفعلية على الإنفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدول ، وعلى المستوى الخارجي للدول ، أي بمعنى قدرة الدولة الفعلية على الإحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل وعلى رفض الإمتثال لأية سلطة من الخارج .[4]

كما يظهر " هاورد لينتنر howard lentner " : التداخل الكبير بين **السياسة الخارجية والسياسة العامة** ، حيث نجد أن المواطنين لهم إهتمامات بالإتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة ، وتعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة ، فهي تتضمن إتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة ، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة ، فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها الناسب من السياسة العامة للدولة ، وعلى وجه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية طبقا لظروف دولية .[5]

وأيضا من المفاهيم التي لها علاقة بالسياسة الخارجية نجد مفهوم " السياسة الدولية " ، حيث نجد بأن السياسة الخارجية في إطارها العام ، هي ذلك المجال من النشاط الحكومي الذي يعنى ويهتم بالتفاعل خارج الإطار القطري للدول ، وهي جزء

---

[1] نسيمة طويل : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة) , رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2009 – 2010 , ص 28 .

[2] فتيحة النبراوي , محمد نصر مهنا : أصول العلاقات السياسية الدولية , مصر , الإسكندرية , منشأ المعارف , 1985 , ص 421 .

[3] خالد معمري : التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة باتنة , 2007 – 2008 , ص 58 .

[4] إسماعيل كرازدي : العولمة والسيادة , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة باتنة , 2002 – 2003 , ص 70 .

[5] محمد السيد سليم : مرجع سابق ذكره , ص 78 .

من السياسة الدولية التي تعتبر الكل الذي تتفاعل فيه ، ويتمثل في الفواعل الدولية المختلفة التي تظهر في ظل هيكل المجتمع الدولي الذي تحدده السياسة الدولية .

ويعرف " ستانلي هوفمان " السياسة الدولية بقوله : **إن إنقسام العالم إلى وحدات متفاعلة في ظل عوامل مختلفة ، تشكل لنا هيكل السياسة الخارجية ، التي هي جزء من هاته التفاعلات .**

وإن حصر مجال السياسة الدولية في مجال السياسة الخارجية للوحدات السياسية اي (الدول) ، حسب هذا التعريف ، يبقى أمرا نسبيا ،حيث أن السياسة الدولية في مجال السياسة الخارجية هذا ضمنيا يجعل من مكونات الأولى هي نفسها مكونات الثانية ، ومن ثم فإن السياسة الدولية تكون بين الدول وليست داخل الدول .[1]

كما نجد أيضا بأن هناك علاقة ترابط بين " السياسة الخارجية والعلاقات الدولية " ، فالسياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من أجل تحسين أغراض الأفراد الممثلين لها ، لذا فالسياسة الخارجية تعد بمثابة الأداة الأساسية التي تتم من خلالها عملية إتصال الدولة وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية ، قصد التأثير على هذه الأخيرة لصالحها ، ما يعني أنه لا توجد علاقات دولية من غير سياسة خارجية .[2]

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

يجمع دارسو السياسة الخارجية على أنها لا تصنع من فراغ بل هي نتاج تضافر جملة من المتغيرات المستقلة والمتنوعة بحيث تتفاعل فيما بينها، لتحدد في النهاية التوجهات الكبرى في السياسة الخارجية للدول ، حيث نجد بأن محددات البيئة الداخلية ، ومددات البيئة الخارجية ، تلعب دورا كبيرا في صياغة السياسة الخارجية للدول تبعا لمدى تأثير هذه المحددات داخل الدول عل صناعة القرار السياسي أو على صانعيه.

[1] عبد اللطيف بوروبي : تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة , رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه , جامعة منتوري , قسنطينة , 2008 – 2009 ,ص 41 .

[2] تامر كامل محمد الخزرجي : العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات , عمان , الأردن , دار مجد لاوي للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , 2005 , ص 63 .

1. محددات البيئة الداخلية :

2. إن للسياق الداخلي دورا بالغ الأهمية في رسم السياسات الخارجية للدول ، ويقصد بالسياق الداخلي مختلف التغيرات المستقلة المتعلقة بالدول ذاتها ، حيث أن لتلك المتغيرات الداخلية دورا حاسما في تحديد المصلحة القومية للدولة وكذلك توجهاتها الخارجية ، وعليه يظهر أن هناك تتابعا سلوكيا ما بين المحددات الداخلية للدولة وطبيعة نشاطها الخارجي [1]

كما تمارس البيئة الداخلية تأثيراتها الخاصة في بلورة وصياغة السياسة الخارجية للدولة ، ويختلف الدارسين في تحديد متغيرات البيئة الداخلية ذات التأثير على السياسة الخارجية للدولة ، وفي هذا الإطار يذهب "سنايدر" إلى القول بأنها تشمل كل من : الرأي العام القومي _ الثقافة العامة _ سمات الشخصية القومية _ طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه .

كما يذهب آخرون إلى إعتبارها تشمل المتغيرات التالية :

1- المتغيرات الفردية أي الشخصية الخاصة بالقادة

2- المتغيرات النخبوية

3- المتغيرات المجتمعية ، و المتغيرات السياسية ، والمتغيرات الثقافية ، والمتغيرات الإقتصادية

وتأثير هذه المتغيرات لا يتم بمجرد وجودها الموضوعي، بل يحتاج لممارسة تأثيره للإقتران بالمتغيرات المتعلقة بشكل النظام السياسي، والتي في جملتها تمس المجتع من جهة ومن جهة آخرى تمس السلطة في هذا المجتمع .[2]

وأيضا من خلال دراسة محددات البيئة الداخلية ، نجد أنه من الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دولة دون النظر إلى موقعها الجغرافي ، وذلك لأن عوامل القوة والضعف التي تتوفر لدى كل دولة تظهر أهمية الموقع الجغرافي

- **الموقع الجغرافي :**

ويبدو أن العلماء الألمان كانوا هم الأكثر إهتماما بتحليل العوامل الجغرافية للدولة مثل : الموقع الجغرافي والمساحة ، وإتجاهات الدولة القارية أو البحرية ، والإنتاج الإقتصادي والقدر على سد حاجات السكان ، فأول كتاب في الجغرافيا السياسية وضعة العالم الألماني " فريدريك راتزل F- Ratzel " عام 1897م ، عرض فيه أراءه حول الدولة وطبيعة نموها .[3]

---

[1] عادل عباسي : السياسة الخارجية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة (فرصها وقيودها) , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة , 2007 ,ص 19 .

[2] سليم بركاني : العامل الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي ما بين 2000 و 2012 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص سياسة خارجية وعلاقات دولية , عنابة , جامعة باجي مختار , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية , 2015/12/16 , ص 30

[3] سالم حسين البرناوي : العلاقات العربية الإفريقية " دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية , أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية , طرابلس ,ليبيا ,2005 , ص 93 .

وإن معرفة وفهم أبعاد الموقع الجغرافي وتأثيراته وآثاره في العلاقات الدولية وبأعضاء المجتمع الدولي أمر هام وضروري لفهم السياسة الخارجية ، فهو أحد العناصر الأساسية للدولة سواء بالنسبة لليابسة والماء أو بالنسبة للدولة المجاورة لها ، فموقع الدولة على البحار والمحيطات يمكنها من توسيع نشاطاتها الإقتصادية ، ويعزز قونها السياسية حيث كانت الدول تسعى دائما للوصول إلى البحر ، فالوقع الجغرافي والمساحة وإتجاهات الدولة القارية أو البحرية ، كما يرى أحد الباحثين هي من العناصر التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد القدرة على تنفيذ سياستها الخارجية ، وتأتي أهمية الموقع الجغرافي في بعض الأحيان في دوره في جعل دولة أو إقليم معين محطة أو معبرا لحركة الإتصال الدولي ، ففي مثل هذه الحالة يؤثر الموقع على صانع السياسة الخارجية في إتجاهين :

الأول : هو إستعمال صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع للتأثير في الوحدات الدولية الآخرى .

الثاني : هو حرص صانع السياسة الخارجية على ألا يتحول هذا الموقع لأداة تأثير في وحدة دولية آخرى .[1]

كما أن العامل الجغرافي يؤثر على سياسات الدول بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على عناصر قوة الدولة ، التي تؤثر بدورها على قدرة الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية ، وعلى مركز وقعها الدولي ، فالموقع الجغرافي يحدد بشكل كبير المجال الحيوي المباشر لتنفيذ السياسة الخارجية ، من حيث تحديده لماهية ونوعية التهديدات الخارجية ، وكذا الهوية الوطنية للدولة .[2]

- **العامل الإقتصادي :**

يعتبر المتغير الإقتصادي عاملا أساسيا في العلاقات الدولية ، فبقدر ما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سلوكها الخارجي ، فالوضع الإقتصادي الداخلي يلعب دورا جوهريا في بناء قوة الدولة ، ومكانتها على الصعيد الخارجي ، وتمثل الموارد الموجودة في الدولة واحدة من أهم مصادر قوة السياسة الداخلية والخارجية لكل دولة ، وتأتي قوة الدولة فيما تتوفر عليه من موارد داخل أراضيها أو خارجها و الآخيرة تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الإقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية ، وقد أكد ذلك " إدوارد لوتراك " قائلا : **أن القوة العسرية فقدت أهميتها أمام بروز عصر الجيو إقتصاد** ، كما أكد ذلك " فريد برغستن " مدير المعهد الإقتصادي في واشنطن على أولوية العامل الإقتصادي في ظل النظام العالمي الجديد .[3]

[1] سالم حسين البرناوي : السياسة الخارجية الليبية , مركز بحوث العلوم الإقتصادية , بنغازي , ليبيا , 2001 , ص 177 .
[2] جنسن لويد : ترجمة : محمد بن أحمد المفتي , ومحمد السيد سليم : تفسير السياسة الخارجية , الرياض , السعودية , عمادة شؤون المكتبات , جامعة الملك سعود , 1989 , ص 35 .
[3] أحمد نوري النعيمي : مرجع سابق ذكره , ص 110 .

كما أن الإنهيار الإقتصادي لأي دولة سيؤدي لا محالة إلى إنهيار قوتها العسكرية والسياسية ، ويؤكد الإتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والجديد ، والإتجاه الواقعي الجديد بأن أقوى دول العالم تأثيرا في السياسة الدولية ، هي تلك التي تمتلك إقتصاديات قوية ومتينة . [1]

ويرى البعض أن تأثير العامل الإقتصادي في السياسة الخارجية زاد بعد تدخل الحكومات في الحياة الإقتصادية للشعوب ، وعلى مر العصور تعتبر العوامل الإقتصادية من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول ، حيث إعتبر " أفلاطون " أن النفوذ سبب للحوب ، بل ذهب للقول **بأنه يجب أن تظل الجمهورية فقير حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها** ، ولقد أخذت العلاقات الإقتصادية بين البلدان أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث إستقلت العديد من البلدان وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تدفق السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية ، وخدمات العمل من البلدان التي تمتلك كميات كبيرة من هذه السلع والخدمات إلى البلدان الفقيرة وبذلك أصبحت العديد من الدول تسعى إلى تحقيق التكامل الإقتصادي مع دول آخرى ، وذلك من خلال الدخول في إتفاقيات إقتصادية تستطيع أن تحقق بها أهدافها الإقتصادية . [2]

- **العامل العسكري :**

لا شك أن القوة العسكرية كانت على مدار التاريخ هي العنصر الهام في تقرير وتحديد قوة الدولة ، ويظهر ذلك من خلال الإهتمام الذي أولته الإمبراطوريات والمماليك لبناء الجيوش ، من أجل السيطرة على الموارد ، فكانت القوة العسكرية بالنسبة إلى هذه المجموعات هي الذي يجلب بقية عناصر القوة الآخرى كالموارد والهيبة السياسية .[3]

أما عن دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية ، فيزداد في حالات الصراع الدولي وفي حالة وجود تهديد للآمن الدولي ، وذلك أن المؤسسة العسكرية تملك وسائل الإكراه بالإضافة إلى قدرتها على تحديد شخص صانع القرار ، كما يتوقف دورها على شكل الحكومة ، فكلما كانت الحكومة ذات أقلية عسكرية خاصة في الدول الشمولية النامية ، تكون المؤسسة العسكرية مسيطرة وذلك عن طريق الإستعانة بخبرة الأحزاب والبيروقراطيين .[4]

[1] نورهان الشيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , الطبعة الأولى , 1998 , ص 21
[2] مصطفى أحمد البليعزي : مرجع سابق ذكره , ص 25 .
[3] هايل عبد المولى طشطوش : مرجع سابق ذكره , ص 143 .
[4] جنسن لويد :, مرجع سابق ذكره , ص 148 – 149 .

- **العامل الإيديولوجي :**

نجد بأن الإيديولوجيات هي نظام أو نسق فكري ينطوي على الأفكار والمبادئ الأساسية والنظرية ذات الصفة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، كما أنها المنظم لحركة المجتمع في إطار تاريخي ، وترسم الإيديولوجيا التصورات العريضة للأهداف والوسائل ، ومثلما تستوعب التطورات التاريخية وتفسر الحاضر ، فإنها تستشرف المستقبل المرغوب فيه ، ويتمثل في الإيديولوجيا محددات البناء الإجتماعي والإقتصادي والسياسي ، وأنها الفكر المرشد للفعل والحركة ، كما أنها تتسم بالمرونة وتؤمن إما بالإصلاح أو الثورة .[1]

ولما كانت السياسة الخارجية هي حركة الدولة في محيطها الدولي ، فليس من الصائب القول بأن الإيديولوجيا لا تؤثر في مضمون وأهداف السياسة الخارجية ، فمن غير المنطق أن تصبح أهداف السياسة الخارجية متداخلة وغير متجانسة ، وتصبح حركة السياسة الخارجية من غير ضابط إستراتيجية ، فتتعرض للإخفاق إما بسبب ضبابية التمييز بين المطالب الإستراتيجية والنجاحات المكتسبة ، أو تعذر المواءمة بين الأهداف والوسائل .[2]

ويذهب أساتذة السياسة الخارجية إلى القول بأن العوامل الإيديولوجية تمكن المحللين للظواهر السياسية من تحديد الإطار الذي ينظر من خلاله صانعوا القرار إلى العالم المحيط والبيئة الدولية عموما ، فلذلك هي ذات أهمية كبيرة في دراسة السياسة الخارجية للدول فضلا عن أنها تقدم أدوات تمكن من فهم الواقع ، وذلك ضمن نطاق الصورات والمعتقدات لدى صانعي القرار .[3]

3. محددات البيئة الخارجية :

يمكن القول أن البيئة الخارجية هي ذلك النطاق الذي تتحرك فيه الدولة مع باقي الوحدات السياسية الآخرى ، وتشمل عموما العوامل الموجودة خارج حدود الدولة من أفعال وردود أفعال الدول الآخرى دورا بالغ الأهمية في صناعة وبلورة توجهات السياسة الخارجية للدول ، ويقصد بالمحددات الخارجية للسياسة الخارجية مختلف المتغيرات المنبثقة من البيئة الخارجية ، وهي التي تتعلق أساسا بطبيعة النظام الدولي ، والملاحظ أن الوحدات الصغيرة هي الأكثر تأثرا بتغير النسق الدولي عكس الدول الكبرى التي تستطيع التأقلم مع الأوضاع الجديدة ، ونجد بأن بنية النظام الدولي تؤثر على تنشيط أو

[1] بشير صالح بشير : السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الإتحاد الإفريقي 1969 – 2001 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس , ليبيا , 2002 , ص 20 .
[2] محمود دريدي : مرجع سابق ذكره , ص 22 .
[3] محمود دريدي : مرجع نفسه , ص 23 .

تجميد السياسة الخارجية للدول ، كما يتعلق المر أيضا بأهم السياسات التي تتبناها مختلف الفواعل تجاه تلك الدولة ، مما يجعلها تتحرك في صورة رد الفعل تجاه مختلف النتائج المنبثقة عن تلك السياسات .[1]

ولإدراك المتغيرات الدولية التي تتحدد في البيئة الخارجية ، يركز الباحثون على جملة من العناصر أهمها :

✓ بيئة النظام الدولي وتشمل :

_ توزيع الإمكانيات والقوى بين وحدات النظام الدولي ، وهي تحدد شكل النظام

_ أنماط العلاقة بين وحدات النظام (تعاونية ، صراعية ، وفاقية)

_ طبيعة التحالفات القائمة (مرنة أو جامدة ، عقائدية أو تجريبية)

✓ بنية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية

✓ نطاق الموقع الجيو إستراتيجي للدولة في إطار إستراتيجيات القوى الدولية الكبرى والإقليمية ، حيث يمكن ان يعرضها هذا الموقع للتجاذب من قبل القوى الكبرى والرئيسية في النظامين الدولي والإقليمي .[2]

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في سلوك الدول منها ما تعلق بالردع والسباق نحو التسلح ، وطبيعة الأحلاف وطبيعة النظام السياسي للخصوم ، حيث أن الواقع أظهر أن قادة الدول الديمقراطية يظهرون العداء تجاه الدول الغير الديمقراطية ويميلون إلى التعاون مع الدول الديمقراطية ، كما أن إمتلاك القوى الكبرى للأسلحة النووية في فترة الحرب الباردة وسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، أثر على العديد من قرارات الطرفين وإنما إمتد إلى اطراف آخرى كالصين ، الهند ، كوريا الشمالية ، إسرائيل ، واليابان

ونظرا لأهمية المعطيات التي تتحكم فيها البيئة الخارجية ، جعلت الأستاذ " لويد جنسن " يذهب لإعتبار أنه إذا لم تكن هنالك محددات خارجية ، فإنه لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية ، فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحيان تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية [3]

وفي تقييمة لهذه العناصر يرى الأستاذ " كينيث والتز " أن نمط توزيع القوة في النسق الدولي هو أهم محددات البيئة الخارجية تأثيرا في السياسات الخارجية للدول ، فالدولة تتأثر في سعيها لتحقيق القوة بالمحاولات التي تقوم بها الدول الآخرى لتغيير

[1] Alex Mints , karl Derouenj , understanding Foreign policy descision making , cambridge university press , UK , 2010, p 122 .

[2] جنسن لويد : مرجع سابق ذكره , ص 279 .

[3] مرجع نفسه , ص 299 .

ميزان القوى ، وضمن هذه العملية إما تحقق قدرا معينا من السلام والإستقرار ، أو تصطدم مع هذه الدول فتنشأ الأزمات والحروب . [1]

4. المحددات السيكولوجية :

وهي تتحدد في نطاق الإتجاهات والتصورات الخاصة بصانع القرار للسياسة الخارجية ، وقد أكد " جيمس روزنو " على أهمية العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية ، وذلك خصوصا في الدول النامية بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي ، وتغيب مختلف المؤسسات أو غيابها أصلا مقارنة بالدول المتقدمة ، وقد ظهر نقاش حول أهمية الدور الذي يلعبه القادة والزعماء السياسيون ، ومدى تأثيرهم في عملية صنع السياسة الخارجية . [2]

حيث أن عامل القيادة وقوة المركز الذي يمتلكه الرئيس نتيجة الصلاحيات المخولة له ، تعطي له السلطة لتحديد السياسات اللازمة للمضي في بناء الدولة ووضع هوية لسياستها الخارجية ، حتى ولو قوبل ذلك بالرفض من المؤسسات السياسية الموجودة [3]

كما أن هناك العديد ممن يعتبر بأن دور صانع القرار بمثابة الفاعل الأساسي في صنع السياسة الخارجية وذلك بالنظر إلى الأسباب التالية :

_ كلما إزداد إهتمام صانع القرار بالشؤون السياسة الخارجية ، إزداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية

_ كلما قويت سلطة إتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار إزداد أثر المتغيرات الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية

_ إتساق المواقف الدولية بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة أو في حالة توفر المعلومات أو حينما تصبح شديدة الندرة ، إذ يتم إتخاذ قرارات السياسة الخارجية على مستوى مجموعة من الأشخاص ذوي السلطة . [4]

وهذا ما يفسر المقترب الشخصي الذي يرى بأن الدولة لاعب يترجم سياسات وقرارات رجل الدولة حسب تصوره لهذه الأحداث ، وأيضا فإن العوامل السيكولوجية لها تأثير على السياسات الخارجية للدول ، وهذا التأثير يكون بنسبة كبيرة في فترة الأزمات أو إذا كان نظام الحكم ديكتاتوري أو في حالة إستقلال الدولة حديثا ، أو إذا كانت في مرحلة إنتقالية ، وإذا

[1] مرجع نفسه , ص 302 .
[2] مرجع نفسه , ص 282 .
[3] Anne de tinguy , Vladimir poutine et l'occident : l'heure est au pragmatisme , politique etrangére , 31 mars 2001 , p 381 .
[4] جنسن لويد : مرجع سابق ذكره , ص 282 .

كان النظام السياسي نظام شمولي ، فإن السمات والمميزات الشخصية للقائد السياسي تؤثر في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي ، ولإتخاذ القرار الصائب يجب على القائد السياسي القيام بجمع مختلف المعلومات المتحصل عليها والتي تناسب الإمكانيات والظروف السياسية وكذا أهداف الدولة .[1]

المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية :

إن ظاهرة السياسة الخارجية هي وجه من أوجه النشاط الإنساني ، لا تنطلق من فراغ وإنما تعبر عن أهداف مرسومة ، من طرف صانع القرار في أي دولة ، إذ تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، والتي تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية ، وعادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية ، من خلال تخصيص الموارد اللازمة ، على غرار إستخدام الوسائل الإقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وصياغة الخطط المناسبة التي يصبح بدونها الهدف مجرد رغبة ، كما أن وضع الهدف في السياسة الخارجية هو أول مرحلة في عملية صناعة السياسة الخارجية ، فحسب " دانيال باب " ، تتعدد أهداف السياسة الخارجية وتتنوع من حيث الأولويات والتفضيلات من وحدة دولية إلى آخرى .[2]

كما أن السياسة الخارجية لها مجموعة من الأهداف التي لها علاقة بالقيم ، والمصالح الأساسية للدول ، ويقصد بها التفضيلات المستقبلية المحتملة أي الأوضاع التي تبغي الدولة تحقيقها في المحيط الخارجي وذلك من خلال التأثير في النسق الدولي ، أو في السياسات الخارجية للدول الآخرى بواسطة تخصيص بعض الموارد ، والهداف تكون مرتبطة بوحدة إتخاذ القرار التي تتضمن : رئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، أو الدبلوماسيين .[3]

فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إتجاه البيئة الخارجية ، ولكنها بالساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير في البيئة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

أهداف دائمة لا تتغير ، وتحظى بإجماع او شبه إجماع داخلي ، على ضرورة تحقيقها وحمايتها ، وعدم جواز التنازل عنها أو المساومة عليها ، وأهداف متغيرة تعتبر أقل ثباتا من الأهداف الدائمة ، وهي مرتبطة بقضايا ومواقف معينة على المستويين

[1] محمد السيد سليم : مرجع سابق ذكره , ص 139 .
[2] حكيمة علالي : البعد الأمني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , تخصص الديمقراطية والحكم الراشد , جامعة منتوري , قسنطينة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2010 / 2011 , ص 70 .
[3] أحمد نوري النعيمي : مرجع سابق ذكره , ص 158 .

الإقليمي والدولي ، ويمكننا القول ، **أن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة لا تتعدى أهداف السياسة الخارجية لعموم البلدان تجاه الدول الآخرى في محيط البيئة الدولية وهي تحقيق المصلحة الوطنية .**[1]

❖ **المصلحة الوطنية :**

فإذا كانت الدول تختلف في التوجهات العامة التي تحدد في إطارها الإلتزامات الخارجية ، فإنها تلتقي في نقطة واحدة ألا وهي " المصلحة الوطنية ، حيث يعتبر " هانس مورغانتو Hans Morghanthau " في كتابه " السياسة بين الأمم أن المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه وتقويم العمل السياسي .[2]

كما وضع أخصائيو العلاقات الدولية عدة تصنيفات لما يمكن أن ينطوي عليه مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية وتتمثل في :

_ المصالح الأولية : والتي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية ، والثقافية للدولة ، وحماية أمنها ضد الإعتداءات الخارجية ، حيث نجد بأن كل الدول لديها هذه المصالح وتدافع عنها بأي شكل من الأشكال .

_ المصالح الثانوية : وهي المصالح التي لا تنتمي مباشرة إلى الفئة الولى ولكنها تساهم فيها كحماية المواطنين الذين يعشون خارج بلدانهم .

_ المصالح الدائمة : وهي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن ، وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشكل بطيئ .

_ المصالح المتغيرة : وهي التي تعتبرها الدولة مصالحها في فترة معينة ، والتي قد تتغير مع تغير دور وموقع المسؤولين في قطاعات واسعة في الدولة ، فيما يخص القرار وتنتهي بإنتهاء الحدث أو القضية .

_ المصالح العامة : وهي كالمبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة .

_ المصالح الخاصة : وتتبع المصالح العامة وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان .[3]

وعلى غرار حماية الوجود الذاتي والأمن القومي للدولة الذي يتربع أعلى سلم أولويات الدولة ، للزيادة من تأثيرها وفعاليتها على الساحتين الإقليمية والدولية ، نجد أيضا :

---

[1] جمعة عمر عامر المودي : المبادرات والإستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الشرق الأوسط , 2011 , ص 33 .

[2] Hans j Morgenthau : Politics Among nations M the struggle for power and peace , (New Xork : Alford .A.knopf , 1985), p 57 .

[3] سارة نجمة عروس : دور مراكز الفكر والرأي العام في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , 2014 / 2015 , ص 20 .

_ المساهمة في تحقيق الرفاهية الإقتصادية كهدف ، فكل دول العالم بلا إستثناء تسعى لتوفير المستوى المعيشي المطلوب لشعوبها ، فزيادة الثراء يرتبط بإستقرار الدولة وبناء قوتها وهيبتها ، ونتيجة لهذ أصبح البحث عن مصادر الثروة هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الخارجية للدول ، ويتم الحصول عليها إما عن طريق التوسع على حساب دول آخرى ، بإحتلال إقليم دولة أو ضم جزء من إقليمها .

_ تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ، بخلق سمعة طيبة لها بما يعنيه ذلك من إحترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها وأخذ وجهات نظرها بعين الإعتبار ، وزيادة مكانة الدولة في المجتمع الدولي بما يمكنها على تحقيق أهداف آخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها .

_ الدفاع عن إيديولوجيات الدولة والعمل على نشرها وترويجها في الخارج ، والإيديولوجية كهدف من أهداف السياسة الخارجية لدولة ما تمثل دلالات ترتبط بواقع الدولة الإقتصادي ، والسياسي ، والإجتماعي ، فهي تستخدم في عملية التعبئة الجماهيرية في الداخل وكسب الأنصار في الخارج ، مما يخلق ظروفا مواتية في البيئة الداخلية والخارجية ، والتي تهدف من ورائها الدولة إلى تحقيق مصالح معينة لها .[1]

ولتحقيق أهداف الدول من خلال سياستها الخارجية ، فهي تسعى لإستخدام العديد من الوسائل أهمها : الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الإقتصادية ، كما تلجأ إلى أساليب آخرى كالدعاية وأعمال التجسس ، وإن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية .[2]

ويتضح مما تقدم أن مجموعة أهداف السياسة الخارجية ، هي التي تحدد كيفية تواصل الدول مع البلدان الآخرى في العالم ، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والإيديولوجية ، وإزدهارها الإقتصادي ، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الآخرى أو عبر الحرب والعدوان والإستغلال للشعوب الآخرى .[3]

[1] إسماعيل مازن الرمضاني : السياسة الخارجية دراسة نظرية , بغداد , العراق , 1991 , ص 336 .
[2] ميلود العطري : السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2007 / 2008 , ص 11 .
[3] محي الدين إسماعيل محمد الديهي : تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعيتها على الصعيد العالمي , مكتبة الوفاء القانونية , الإسكندرية , مصر , 2014 , ص 11 .

كما تقاس فاعلية السياسة الخارجية لأي دولة في تحقيق أهدافها على مقدار ما تمتلكه من القوة الشاملة ، التي تستطيع بها مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية ، والإستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامين الإقليمي والدولي ، وإحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية .[1]

[1] ياسر زياد : تحديات السياسة الخارجية المصرية , المهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية , مصر , 2015 , ص 1 .

المبحث الثاني : المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية

قبل التطرق إلى المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية ، يجب علينا تحديد طبيعة مفهوم النظرية وأصلها من اللغة اليونانية " theory " وتعني الملاحظة والتأمل ، وهي عملية مركبة أعقد وأعمق من كونها ملاحظة وتأملا وإنها الإطار الفكري المقبول من الجميع ، وهي قضية تثبت بحجة ودليل ، الهدف منها هو الفهم والتفسير للجوانب المختلفة للواقع ، وتعمل في شكل ترابطي لفهم وتحليل الظاهرة المدروسة ، إذن هي جملة من التصورات العقلانية التي تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمة ، وإن النظرية تفهم في ظل ترابط بين مجموعة من الأهداف والغايات ، حيث من مهامها أنها تقدم لنا تعريف لمجال البحث ، من خلال تحديد شكل المفاهيم ، وإنها تمكننا من تحديد شكل وطبيعة خصائص الظاهرة المدروسة ، وتمكننا من تفسير منطقي للظاهرة أو الظواهر المدروسة من خلال إيجاد نوع من ترابط بين الظاهرة المدروسة والظاهرة أو الظواهر الآخرى .[1]

وحسب " ستانلي هوفمان " فيحدد دور النظرية بثلاث تصورات :

1_ تعمل النظرية كأداة للفهم على تنظيم المعلومات

2_ أنها المعيار للإختبار الدقق للمشاكل

3_ أنها أداة لتفسير وفهم الأشياء المنظمة وغير المنظمة

وستانلي هوفمان يعرف النظرية بأنها : " مفهوم يشير إلى إفتراضات مترابطة منطقيا حول الحقائق " وإن النظرية حسب رأيه يجب أن تعمل كمنظم للمعلومات والحقائق التي تتناولها وتحدد الكيفية التي تتفاعل فيها التصورات والهدف والغاية من التفاعل .[2]

ونجد بأن النظريات تختلف عن بعضها البعض في الإفتراضات المتعلقة بطبيعة السلوك السياسي والعمليات السياسية ، كونها تلعب دورا في تحديد الظروف التي ينطلق منها المحلل السياسي في دراساته والتي يتعين أخذها في الإعتبار عند القيام بعملية التفسير والتنبؤ بالمحصلات الدولية .[3]

ومن خلال هذا التقديم وبعد ما تعرفنا على مفهوم النظرية ، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية ، ففي المطلب الأول سوف ندرس مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية ، والمطلب الثاني

[1] عبد اللطيف بروبي : مرجع سابق ذكره , ص 87 .
[2] عبد اللطيف بروبي : مرجع نفسه , ص 89 .
[3] عبد الله راقدي : مقاربة المفاوضات الدولية نحو تصميم إطار تحليلي متكامل , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2008 / 2009 , ص 25 .

سوف يكون لمعرفة ماهو تفسير مقترب الليبرالية الجديدة للسياسة الخارجية ، ومن ثم المطلب الثالث والذي سوف نخصص لمقترب البنائية وكيفية تفسيره للسياسة الخارجية .

المطلب الأول : مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

رغم ثراء السياسة الدولية وتعددها بمجموعة من النظريات والمقاربات ، إلا أن الواقعية إستحوذت على مساحة أوسع من نقاشات وكتابات باحثي العلاقات الدولية ، كما أنها إستمدت قيمتها من كونها نقطة إنطلاق تأسيسية ، ومصدر إلهام فكري ونظري لجل النظريات الدولية ، وتستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية وفكرية راسخة في أعماق التاريخ ، ويمكن تقصي هذه الجذور من أعمال المفكر الهندي " كوتيليا kautilya " 312-296 ق.م

الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين ، إذ إعتبر " كوتيليا " بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة ، وفي وصفه لسلوك الدول ، فإنه يصنفها إلى دول محاربة وآخرى حيادية ويقول : **إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك إلتزام الحياد** .[1]

وعند تحدثنا في هذا التقديم عن الواقعية فيجب الإشارة ، إلى ان الواقعية لم تكن أبدا نظرية واحدة ، أو كما قال " والكر walker " بان الواقعية ليست مذهبا واحدا ، إذ أن هناك جملة من أشكال التوتر والتعارض الموجودة تاريخيا ضمن هذا المذهب ، وعموما تتباين التصنيفات الواقعية بإختلاف المعيار المعتمد لأجل ذلك ، ويمكن أن نفرق بين معيارين أساسيين : **معيار زمني** يقسمها بحسب فترات الظهور التاريخية ، **ومعيار موضوعي** يصنفها نسبة إلى الموضوع المركزي للبحث في النظرية الواقعية .

1_ وفقا للمعيار الزمني يمكن أن نصنف الواقعية على النحو التالي :

_ الواقعية التقليدية : من القرن الخامس قبل الميلاد إلى بداية القرن العشرين

_ الواقعية الحديثة : منذ بداية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية نهاية السبعينيات

_ الواقعية المعاصرة : منذ بروز أفكار كينيت والتز في نهاية السبعينيات حول نظرية السياسة الدولية و إلى يومنا هذا .[2]

2_ وفقا للمعيار الموضوعي نجد بان الدراسات الواقعية أخذت قيمتها العلمية ، وذلك لأن التفرقة بين أبرز الإتجاهات إستندت أساسا إلى الأفكار والقضايا المركزية لكل إتجاه :

[1] عبد الحي وليد : تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية , مؤسسة الشروق للإعلام والنشر , الجزائر , الطبعة الأولى , 1994 , ص 24 .
[2] خالد معمري : التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني المريكي بعد 11 سبتمبر , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة باتنة , 2007 / 2008 , ص 77 .

_ فالواقعية التاريخية : جاءت أفكارها متمحورة حول القائد السياسي ، وهي تنطلق من نقطتين مهمتين :

أ_ أن يعمل القائد لتوظيف العالم الخارجي لمصلحته وإخضاعه لرغباته .

ب_ مشروعية القائد مستمدة من مهارته في إدارة سياسة القوة ، ومن أهم المعبرين عن هذا الإتجاه نجد " ميكيافيلي " في كتابه " الأمير " 1532 م .

_ الواقعية التقليدية : تعرف السياسة الدولية بإعتبارها حالة صراع دائم على النفوذ والسلطة والهيمنة ، وتستند في تفسير ذلك إلى الطبيعة البشرية الشريرة التي لايمكن تجاوزها في فهم سلوك الدول ، ويعتبرها " هانس مورغانتو " أبرز معالم هذا افتجاه من خلال مؤلفه " السياسة بين الأمم " عام 1948 .

_ الواقعية الجديدة (البنيوية) : وهي على عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ، الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية ، اي الإعتماد على المنهجية النظامية systemic ، فنقطة الإنطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي .[1]

ومن خلال هذا العرض الملخص والذي تعرفنا فيه على تصنيفات الواقعية وفق المعيار الزمني والمعيار الموضوعي ، سوف أحاول التطرق بإستفاضة في هذا المطلب حول : مقترب الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية .

ينظر للواقعية عادة على أنها المنظور المهيمن في دراسة السياسة الخارجية ، والمؤكد أنها الأقدم منذ كتب " توسيديس thucididus " عن صراع الدولة المدنية اليونانية على القوة والآمن ، فإعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول .[2]

وتعتبر الواقعية الجديدة إمتدادا للواقعية الكلاسيكية ، إذ ترى أن الدولة هي الوحدة الأساسية لتحليل السياسة أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية مع الإعتراف بوجود فواعل آخرى ، وذلك نظرا لظهور فواعل جديدة في النظام الدولي ، حيث أصبح من الضروري وضع إطار نظلاي لدراسة هذه الفواعل ومدى تأثيرها ، ومن بين هذه الفواعل نذكر الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية حكومية أو غير حكومية ، وتفترض الواقعية الجديدة أن أفعال السياسة الحارجية موجهة لتحقيق هدف وهو صيانة وتعزيز امن الدولة ، وينظر للامن على أنه في الأساس الآمن العسكري ما يجعل الأولوية والهدف الأكبر للسياسة الخارجية هو حماية التكامل الإقليمي للدولة ضد أي إنتهاك من قبل الآخرين .[3]

---

[1] خالد معمري : مرجع سابق ذكره , ص 78 .

[2] Volker Rittberger , " approaches to the study of foreign policy derived from Intenational relations theories ", tubinger arbeitspapier Zur International politic and friedensforschung , (working paper , Nr 46) , p 07 .

[3] جلين بالمر , كليفتون موغان , ترجمة عبد السلام علي نوير : النظرية في السياسة الخارجية , جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع , السعودية , 2011 ص 19 .

وتتبلور نظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية ، او النسقسة والتي يتزعمها " كينيت والتز k-waltz " الذي أمضى جزءا كبيرا من حياته العلمية في محاولة تطوير النظرية الواقعية ، وكان مؤلفه الشهير " الإنسان – الدولة – الحرب " موضع خلاف إذ أثار أسئلة إضافية لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها ، وبخلاف الواقعية الكلاسيكية " لهانس مورغانتو " الذي يعتمد على مقولة أن **الدولة مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب** .[1]

ومن إفتراضات الواقعية الجديدة أنها لا تركز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية ، وتركز بالمقابل على تأثير النظام الدولي ، الذي يتألف من مجموعة الدول الكبرى ، وكل منها تسعى للحفاظ على وجودها ، والنظام الدولي هو النظام المتسم بالفوضى نتيجة غياب ألية ضبط وعدم وجود سلطة مركزية تحمي كل دولة من الآخرين ، وتكون تحترمها الدول على المستوى الدولي ، بما يدفع كل دولة طرف في النظام الدولي إلى السعي نحو تحقيق مصالحها عن طريق القوة ، أو التوسع حسب قدراتها سعيا إلى ضمان بقائها و إستمرار وجودها ، لذلك يعتقد " كينيت والتز " أن النظام ثنائي القطبية أكثر إستقرارا من النظام متعددالأقطاب ، فالمنظور النيو واقعي يعتبر مفهوم الفوضى ومفهوم توزيع القوى ، ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي ، بما يفسر سر لجوء الدول إلى إمتلاك المزيد من القوة .[2]

ونجد بأن واقعية " كينيت والتز " البنيوية و انصار هذا الإتجاه التنظيري ينطلقون في حقل السياسة الخارجية لتحريك التساؤول الذي يقول : **لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الدولي تسلك سلوكات متشابهة بالرغم من إختلافاتها الداخلية** ، وكذلك الإستفسار حول : **مالذي يبرر الإستمرار في السياسات الخارجية للدول ، رغم التبديل الذي يلحق بالزعمات السياسية ، او التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة ، أو نماذج القيم السياسية والإجتماعية السائدة ؟** .[3]

ويندرج مقترب الواقعية الجديدة في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ، ينطلق من الأعلى نحو الأسفل Top-Down Approach " أو ما يعرف بمقترب النسق الدولي ، ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز والقيود أو نماذج السلوك الخارجي المفروضة على كل فاعل في النسق ، أي أنها نسقية بطبيعتها ، وفي ذلك يقول أحد أنصار الواقعية وهو " فريد زكريا " مايلي :

---

[1] إكرام بركان : تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2009 / 2010 , ص 38 .

[2] يوسف حتى ناصيف : النظرية في العلاقات الدولية , بيروت , دار الكتاب العربي , الطبعة الأولى , ص 62 .

[3] James D . Fearon , Domestic politics , Foreign policy and theories of International Relation , In sit internet : http://www.people.fas,Harvard.edu/Johnston/gov2880/fearon.pdf p12 .

" إن غالبية نظريات السياسة الخارجية تعزو سلوك الدولة إلى السياسة الخارجية أو الثقافة القومية ، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية ، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية " .[1]

كما أن الواقعية الجديدة تنطلق في تفسيرها للسياسة الخارجية ، من فحصها لتفاعل الدول في إطار النسق الدولي الذي يتسم بالفوضى Anarchy ، الناجمة كما ذكرنا سابقا عن غياب سلطة مركزية تحافظ على النظام في هذا النسق الذي يضم فواعل موحدة تتصادم وتتفاعل فيما بينها (**نموذج كرة البليارد**) ، إستنادا إلى الإعتماد على الذات او العقلانية في إتخاذ القرار ، المصلحة الوطنية ، والقوة العسكرية ، ونجد في هذا أن أحد أنصار الواقعية " روبرت جرفيس Robert jervis " يقول : **تدفع الدول ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي ، وهذا إذا ما أخفقت في هذه المحاولة ، فإنها ستتحمل مخاطر أن ان تقوم الدول الآخرى بزيادة قوتها النسبية ، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر** ، فالفوضى كميزة نسقية تلعب دورا حاسما في مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية بالنظر إلى أنها تساهم في تحديد مصلحتين أساسيتين للسياسة الخارجية للدول هما : تعظيم الآمن والحصول على أكبر قدر ممكن من القوة في آن واحد[2].

ذلك مايفسر الإرتباط الإيجابي بين التغير في الإنفاق على الدفاع في دولة ما ، والتغير في الإنفاق على الدفاع في الدولة المنافسة بالمثل ، مايعطينا توازن القوى ، ويذهب هذا في إطار السياسة الواقعية لإثبات ان الحروب ستكون أكثر تكرارا ولكن أقل خطورة في نظام متعدد الأقطاب مقارنة بالنظام ثنائي القطب . [3]

وعليه فإن مقترب الواقعية الجديدة يرى بأن النسق الدولي يبقى المسؤول عن التشابه في السلوكيات الخارجية للدول ، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو **إذا كانت الدول معرضة لنفس حوافز وقيود النسق الدولي فلماذا تختلف أفعالها ؟**

وتكمن الإجابة على هذا السؤال فيما أسماه الواقعية " الموقع النسبي لقوة الدولة " أي ان سلوك السياسة الخارجية لدولة ما ، يحدده أساسا موقعها في النسق الدولي الذي يكون وفق الواقعيين حصيلة لقدرات الدولة بالمقارنة مع الدول الآخرى.

[1] رابح زغوني : تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية – فحص للمقتربات النظرية - , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2007 / 2008 , ص 22 .

[2] علالي حكيمة : البعد الأمني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر - , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , في العلوم السياسية , تخصص الديمقراطية والحكم الراشد , جامعة منتوري قسنطينة , 2010 / 2011 , ص 86 .

[3] جلين بالمر , كليفتون مورغان , ترجمة عبد السلام علي نوير و مرجع سابق ذكره , ص 18 .

حيث تولي الواقعية الجديدة إهتماما خاصا لما تملكه الدولة من موارد التي ترسم ملامح قوتها داخل النسق الدولي .[1]

وتختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في إستخدامها لمفهوم القوة ، فهذه الآخيرة ترى ان السياسة الخارجية للدول تتراوح بين سياسات تستهدف إلى الحفاظ على القوة (الوضع القائم) ، أو زيادة القوة (تحقيق الهيمنة) أو التظاهر بالقوة ، بينما نجد أن الواقعية الجديدة ترفض هذا المعنى وترى بان الحياة الدولية ليست فقط البحث عن القوة ولكن البحث عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لإستخدام هذه القوة في نسق دولي ذو طبيعة فوضوية .[2]

وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران ، هما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون ، حيث تعترف كلا من الواقعية الدفاعية والهجومية بأن الآمن يعتبر الحافز الكبر لكل الدول في ظل نظام تسوده الفوضوية ، لكنهما يختلفان في كيفية تحقيق هذا الأمن .[3]

1_حيث ترى **الواقعية الدفاعية** : أن الدول يجب أن تضمن بقاءها عن طريق قدراتها العسكرية الخاصة ، أو من خلال التحالفات مع الآخرين ، وقد ركز مجموعة من المنظرين على أهمية العامل التقني في المساعدة على زيادة سرعة وحجم ودقة الإتصالات بين الدول ، مما يسهل الحصول على المصادر الإقتصادية ، بينما ركز " كراسنير ووالت " على الأهمية الجغرافية والتي تعتبر عاملا مهما في حالة إستخدام القوة العسكرية ، بالإضافة إلى إمكانية توفر المناطق على الموارد الأولية .[4]

2_ أما عن **الواقعية الهجومية** : فيؤكدون أن إرادة الآمن ترغب في أغلب الأحيان إلى تبني إستراتيجيات التوسع والهجوم ، حيث تبحث الدول عن إستغلال بعضها البعض ما يجعل العلاقات الدولية في حالة منافسة شديدة على الأمن ، وتنشا المعضلة الأمنية عند سعي كل دولة لضمان وتعزيز بقاءها ، ما قد تعتبره الأطراف الآخرى تهديدا لها فتتبع نفس الأسلوب ، لأن هذه الدول ليست متأكدة من أن هذه الإجراءات لن تستخدم ضدها في وقت لاحق ، كما يؤكد " مير شايمر " أن الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع تبحث فيه الدول عن إستغلال بعضها البعض في إطار العلاقات الدولية ، كونها في حالة تنافس شديد على الإستقرار والآمن .[5]

والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي ، كون التعاون حسب " مير شايمر " يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث أن حليف اليوم قد يكون عدو الغد ، في عصر يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول ، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة

[1] رابح زغوني : مرجع سابق ذكره , ص 24 .
[2] علالي حكيمة : مرجع سابق ذكره , ص 89 .
[3] Jack snyder , " Myths , Modernization,and the the post –Gorbachev world ", in : richard ned lebow and thomas risse – kappen , International Relations theory and the end of the cold war , (New york : Columbia , University press, 1996), p 85 .
[4] Stephen G- Brooks , Dueling Realisms : realism in International Relations , (International Organization , Vol : 51 , no : summer 1997), p 8 .
[5] Stephen G- Brooks , op ,cit , p446 .

والتي تنجر عنها نزاعات لا يمكن تجنبها ، كما أن رغبة تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية الحرب الباردة تعتبر تصرف غير صائب ، فالزعماء يجب أن يكونوا جاهزين للتوسع لأن حملة نزع السلاح تعتبر دعوة للدول الآخرين والتي ترغب في التوسيع للهجوم .[1]

والملاحظ أن كلا من الواقعية الدفاعية والهجومية تؤكدان على تأثير النظام الدولي كعامل وحيد المحدد لسلوك الدول وسياساتها الخارجية ، وتتفقان بشأن الفكرة التي مفادها أن الدول تنهمك في سياسة تحصيل القوة السياسية " power politics " كوسيلة لضمان إستمرارية أمنها ، وبذلك فهي تمارس كى من سياستي البحث عن الإستقلال والبحث عن النفوذ أو إحداهما ، لكن هناك حالة تصل فيها النظريتين إلى إحتمالات مختلفة بشأن السياسة الخارجية لدولة ما ، وذلك عندما يكون :

_ لا يوجد تهديد واضح لأمن الدولة .

_ المكاسب المتوقعة من تطبيق خيار النفوذ ، يلزمها تنازل عن جزء من الإستقلال وبهذا الشأن لا تزال الواقعية الدفاعية تتنبأ بأن الدولة لن تتنازل عن إستقلاليتها حتى وإن كان ذلك يعني فقدانها لمكاسب النفوذ ، فيما يتوقع الهجوميون عكس ذلك .[2]

المطلب الثاني : مقترب الليبرالية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

تعتبر الليبرالية بشقيها " الكلاسيكية واليبرالية الجديدة " من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية ، والكاتبان الأكثر إقتباسا وذكرا في أدبياتها وهما " روبرت كيوهان وجوزيف ناي " ، وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين ، تزامنا مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل " Theory Interdependence of" والعلاقات الإقتصادية الدولية وتشابكها ، وتراجعها لصالح علاقات عبر قومية تشبه الشبكة العنكبوتية ، حيث أوجدت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية ، الفرصة لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول .[3]

كما يرى " غراهام أليسون " **أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة إقليمية وعالمية لتزيد من التعاون وتنسيق ردود الفعل** .[4]

[1] Steven L . lamy , contemporary mainstream approaches : new – realism and new – liberalism , (in : john Baylis and steve smith , international relations , third edition , Oxford : Oxford university press , 2005) , p 211 .

[2] رابح زيغوني : مرجع سابق ذكره , ص 34 .

[3] جويدة حمزاوي : التصور الأمني الأوروبي – نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط - , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2010 / 2011 , ص 23 .

[4] Steven L. lamy , Op . cit . p 213 .

وبخلاف المنظور الواقعي الذي يشدد على فكرتي فاعلية وعقلانية الدولة في النظام الدولي ، تأتي الليبيرالية معتمدة نهجا أكثر تمازجا بين الأطراف والفاعلين ، وفي هذا الصدد يشير " ستيفن وولت " إلى الإتجاهات الليبرالية التالية :

_ إتجاه الإعتماد المتبادل Interdependece : وفكرته الرئيسية هي أن المصالح الإقتصادية سوف تدفع بالدول إلى تحاشي إستعمال القوة ضد بعضها البعض ، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه للأطراف المتصارعة .

_ إتجاه السلام الديمقراطي : الذي يرى من خلاله أن عامل الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي ، مستندا في ذلك إلى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا ونزعة نحو السلام عكس غيرها من الدول التسلطية .

_ الإتجاه المؤسساتي : الذي يعتبر المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية ، وصندوق النقد الدولي هي عوامل مشجعة للدول على تجاوز المصالح الدنيا لصالح المصالح العليا ، وللتعاون الدائم والمستمر .

ويخلص " ستيفن وولت " إلى فكرة مفادها أنه " **رغم أن بعض الليبيراليين إحتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات ، إستحوذوا تدريجيا على سلطات الدول ، وإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية** " .[1]

ويقوم المنظور الليبيرالي على الإفتراضات الأساسية التالية :

_ أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية

_ الدولة ليست فاعل وحدوي ، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة ، والنظرة إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة ، وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة

_ النظرة المجزأة للدولة تترك إنطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية ، يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية

_ الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع ، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني ، تزداد أهمية المسائل الإقتصادية والإجتماعية ، والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل .[2]

_ يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات ، تعمل على تحقيق التعاون والآمن وتقليص حدة التهديدات

[1] ستيفن وولت : العلاقات الدولية – عالم واحد نظريات متعددة - , ترجمة عادل زقاغ , علم السياسة والعلاقات الدولية : قراءات عالمية , المجلد 1 , العدد 1 , خريف 2005 , ص 04 .

[2] إيناس شيباتي : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن – دراسة تحليلية مقارنة - , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2009 / 2010 , ص 18 .

ـ نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري ، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الآمن الدولي .

ـ نشر القيم اليبرالية وحرية التجارة ، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي ، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى إرتباط المصالح الإقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الآمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي .[1]

وفيما يتعلق بنظرتها حول تفسير السلوك الخارجي للدول ، فاليبراليون الجدد ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعية الجديدة ، التي إعتمدت منهج تحليل تنازلي فوقي "approaches Top-Down" عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي .[2]

وبالرغم من أن النيوواقعية والنيوليبرالية تعتبران ، بأن النظام العالمي فوضوي إلا أن الأولى ترى في الفوضوية بأنها تشكل عائقا أمام السياسة الخارجية ، بينما النيوليبرالية تعتبر الفوضوية بأنها تكرس التعاون بين سلوكيات الدول ، خاصة وان الدول كفواعل تعمل على تحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية ، والنيو ليبراليون يرون في العولمة على أنها نظام متشابك لعوامل متصلة ومرتيطة فيما بينها ، فهي ظاهرة تتداخل فيها أمور الإقتصاد والثقافة والإجتماع والسلوك ، ويكون الإنتماء فيه للعامل كله عبر الحدود السياسية للدول ، ويرى العديد من المنظرين والمفكرين أنصار الليبرالية بأن الثقافة تعمل على تقليص الحدود فيما بين الدول ، ومن ثم فهي تخدم السلام وتجعل النظام الدولي يتجه نحو المزيد من التعاون فالظواهر الثقافية من وجهة نظر المقاربة النيوليبرالية هي : " جزء من الآثار والتحولية للفترة التي مر بها العالم ما بعد الحرب الباردة ، ثم إنها مؤقتة إلا ان تكتمل عمليات العولمة حتى تختفي النعرات الثقافية لصالح ثقافة كونية واحدة تعبر عن مصالح إنسانية مشتركة تعبيرا عن الوصول لمرحلة الإعتماد المتبادل العالمي والكلي .[3]

ومن هنا فإن الليبرالية الجديدة ترى في السلوك الخارجي للدولة في بنية النسق الدولي ، على أنها تعمل على تعظيم مكاسبها بواسطة التعاون ، ويتم إستخدام الثقافة وظيفيا من قبل النخب لتحقيق مصالحهم حينما تظهر الحاجة لذلك.

[1] رياض حمدوش : تطور مفهوم الآمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية , من أعمال الملتقى الدولي " الجزائر والأمن في المتوسط " , جامعة منتوري , قسنطينة , أفريل 2008 , ص 276 .

[2] إبراهيم بولمكاحل : تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2008 / 2009 , ص 44 .

[3] فاطمة حموتة : البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , في العلوم السياسية , تخصص دراسات مغاربية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , 2010 / 2011 , ص 76 .

المطلب الثالث : مقترب البنائية لتفسير السياسة الخارجية

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال نظرية العلاقات الدولية بصفة عامة ، ومجال السياسة الخارجية بصفة خاصة إهتماما واضحا بتيار البناء الإجتماعي Social constructionism ، والذي بدأ في البروز منافسا معتبرا للمدرستين السائدتين : الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ، وتقع البنائية الإجتماعية بين تقاطع مجموعتين من النهوج ، أي بين النهج العقلاني (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة) ، وبين التأملي (التكويني) ، لأنه يتعامل مع سمات السياسة العالمية نفسها التي تعد مركزية بالنسبة لكل من مكونات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة العقلانيتين ، مع إهتمامه بكل ما تضيفه المقاربات التأملية من المعاني التي تضيفها الأطراف الفاعلة على أفعالها بهوية أولئك الفاعلين .[1]

ويقول " روبرت كيوهان " بأنه إذا لم يستطع البرنامج البحثي للنظرية التأملية تقديم إفتراضات تجريبية ، فسيجد أنصارها أنفسهم على الهامش عند التطرق لنظريات السياسة الدولية ، وربما تكون المساهمة البنائية الأقرب في هذا الصدد لخلق مقاربة نظرية جديدة تحمل مضامين علمية وفرضيات إمبريقية على قدر عال من الأهمية .[2]

وفي الحقيقة البنائية إتجاه نظري قديم ، ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي " جيامبا تيستافيكو Giamba ttista vico " ، لكنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة .[3]

كما أنها إرتبطت كثيرا بإسهامات " ألكسندر واندت Alexander wendt " الذي مثلث كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية ، وهو أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية ، خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 " **الفوضى هي ما تصنعه** الدول " ، " **التفسير الإجتماعي لسياسة القوة** " .[4]

والبنائية بحسب " ألكسندر واندت " هي منهج للعلاقات الدولية وتفترض ما يلي :

_ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل

_ تذاتانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول

_ تشكيل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام .

[1] فاطمة حموتة : مرجع نفسه , ص 85 .
[2] عبد الناصر جندلي : إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية , جامعة الجزائر , 2004 / 2005 , ص 445 .
[3] فاطمة حموتة : مرجع نفسه , ص 85 .
[4] عبد الناصر جندلي : مرجع سابق ذكره , ص 445 .

وحسب واندت فإن الوحدات الأساسية المشكلة للنظام الدولي تبنى على أساس التفاعلات الإجتماعية المستمرة ومحصلة إجتماعية داخلية ، ولذلك ينظر البنائيون بمنظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيين ، حيث وإن إشتركوا في أن الدولة هي الفاعل الأساسي ، كما تظهر هذه النظرة الإجتماعية من جهة آخرى على مستوى البيئة الخارجية للدولة من خلال علاقاتها الدولية ، حيث " **أن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات إجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الإجتماعية داخل دولاتية ، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني** " .[1]

إلا أن البنائية تتقاسم من جهة آخرى بعض الإفتراضات مع الواقعية المتمثلة في الطبيعة الفوضوية التي تحكم العلاقات الدولية ، وإنعدام الثقة وعدم التأكد من نوايا الآخرين ، الإعتراف بالقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول ، وعقلانية الفاعلين .[2]

وهذا يؤكد بدوره إقرار المقاربة البنائية بموضوعية إشكالية مركزية الدولة كفاعل عقلاني أساسي و لكن في صورة العلاقات الإجتماعية الدولية أو ما أصطلح عليه بالتذاتانية ، أي إعتبار الدولة بمثابة ظاهرة إجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية ، ونجد بأن المقاربة البنائية تفضي في تحليلها للعلاقات الدولية إلى كون الضوابط التقليدية قد تحللت بمجرد تحلل الحدود ، والمقصود هو سيادة الدولة الوطنية وحدود فعاليتها ، وبروز قضايا جديدة في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، مثل الهوية والثقافة والمجتمع والآمن المشترك ، مما يطرح إشكالية **كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها ، والكيفية التي تنشأ بها وتتفاعل فيما بينها على أساسها ؟** .[3]

وقد ركز الإتجاه البنائي على أهمية الأفكار والضوابط لفهم وتفسير سلوك الدول الخارجي الذي يعتبر حسب منظري هذا الإتجاه إمتداد لما يسود المجتمع من قيم وأفكار وخطابات إجتماعية معينة ، وقد إستعمل كل من " توماي بيرقر " و " بيتر كاتر نشتاين " المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات ، كما قدمت " إليزابيت كير " تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا في فترة ما بين الحربين ، أما " لين جونستون " فقد قامت بتقصي حالات الإستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره واقعية ثقافية متجدرة .[4]

---

[1] خالد معمري : التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2007 / 2008 , ص 115 .

[2] David Baldwin , Neo – realism and Neo – liberalism : The contemporary Debate , New York , colombia University press , 1993 , p 09 .

[3] السعيد لوصيف : واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , في العلوم السياسية , تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية , جامعة الحاج لخضر , باتنة , 2009 / 2010 , ص 87 .

[4] إبراهيم بولمكاحل : مرجع سابق ذكره , ص 48 .

كما ترتكز النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية للدول على نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تعتمده النظريات العقلانية ، أي تعتمد على منطق الإنسان الإجتماعي ، فالفاعل حسبها لا يهدف إلى ضمان أهداف أنانية ، بل يسعى للعمل وفق المعايير والضوابط المنبثقة من البيئة الإجتماعية ونظرية السياسة الخارجية التي تبنى على هذا النوع من نموذج الفاعل تحدد قواعد السلوك التي تعترف بها الدولة كملزمات ، وإن تأثير القيم الإجتماعية على السياسة الخارجية للدولة ينسب إلى عمليات التنشئة الإجتماعية التي يخضع لها صانع القرار في السياسة الخارجية .[1] والبنائية تفترض أن من خلال عمليات التنشئة التي تحدث في المجتمع والتي تشمل وسائل للضغط العام ، وتوجه المعايير الداخلية لسلوك صناع القرار في السياسة الخارجية للدول ، حيث توجد ثلاث طرق تؤثر من خلالها التوقعات المجتمعية للسلوك الملائم على أفعال صناع القرار السياسي الخارجي :

1_ كمواطنين داخل الدولة يكتسبون عدد من القيم الثقافية والإجتماعية

2_ كسياسيين لديهم إتجاه عام نحو المناصب السياسية الوطنية يكتسبون توقعات مجتمعية محددة بشأن السلوك المناسب .

3_ في رغبتهم للحفاظ على شرعيتهم كممثلين عن دولهم في المحيط الدولي يتصرفون بطرق تتوافق والمعايير المجتمعية الواردة.

ولقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة ، وسياسة البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة ، وهذا البديل المفهوماتي التي جاءت به للسياسة الخارجية هو ما يشار إليه بسياسة توافق المعايير .[2]

وأيضا تفترض البنائية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية ، إنما تعكس تأثير القيم والتصورات التي تواجهها في البيئة الدولية والداخلية ، لأن حسبهم العالم من صناعة أيادينا ، أما على المستوى الداخلي فتوظف البنائية مفهومها والذي سبق وأن ذكرناه وهو " التنشئة الإجتماعية Socialization processes " وهو " **العملية التي من خلالها ينمو الفرد بثقافة وقيم مجتمعية ، وبتعلمه للمعايير والأدوات الإجتماعية ، يصبح كائنا إجتماعيا** " وهي العملية التي تنطبق على الدولة ، كما تنطبق على الفرد .[3]

و " التنشئة المجتمعية " ، تضم مجموعة من الأفكار والقيم نحدد من خلالها : **من نحن ؟ كيف ينظر إلينا الآخرون ؟ ماهو الدور المتوقع منا ؟** ، والتي تؤثر في السلوك الخارجي من حيث أن صانع القرار ، مجبر على تبني مثل هذه القيم ، لأنها

[1] إيناس شيباني : مرجع سابق ذكره , ص 26 .
[2] إيناس شيباني : نفس المرجع , ص 27 .
[3] رابح زيغوني : مرجع سابق ذكره , ص 53 .

تعكس هوية المجتمع والأمة ،كما أن الإلتزام يكسب ممثلين الدولة الشرعية والإعتراف ، من طرف مجتمعهم للتعامل مع البيئة الدولية .[1]

ويركز أيضا " واندت " على البنية والمسار المؤدي لتكوين الهويات ، فالبنية عبارة عن مصادر مادية بالإضافة إلى مجموعة القواعد والمعايير والأفكار والخطابات وتفاعلات المؤسسات ، حيث أن الهوية تعتبر رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدولية ، فإنه وحسب " دافيد كامبل David campbell " : فإن وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية ، فمن جهة الزعماء سيظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم شرعية قراراتهم وأفعالهم ومن جهة آخرى فإن السياسة الخارجية تساهم في حماية الهوية بعبارة التضاد " **نحن – هم** " حيث تستعمل هنا الخطابات لإظهار خطر التهديدات .[2]

ويفترض البنائيون أن للهوية بعدين داخلي وخارجي ، ففي السياق الداخلي للدولة يشار إليها غالبا ب " الهوية الوطنية National Identity " التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب ، وتتضمن القيم المشتركة والؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي ، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية ، التي تعتقد أنها تعنيها وغالبا ما يستمر صناع القرار في نهج سياسة خارجية منسجمة وتلك المعايير تتوافق وهوية المجتمع الداخلي ، وتنسجم مع الدور الذي تراه الدولة ملائما لمكانتها في المجتمع .

أما مفهوم " هوية الدولة State Identity " فيشير إلى البعد الخارجي للهوية الوطنية أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي ، وتقتنع بها وتتبناها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيرا عن هويتها الدولية ، وعاملا معرفا بأهدافها الجماعية مثل : حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما أن الدول تجعل بإستمرار مثل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية وذلك تأكيدا لهويتها الدولية التي تعرف في هذه الحالة ب : " السمعة الوطنية National Reputation " .[3]

وترتبط الهوية بالسلوك الخارجي من حيث أنها تعد منطلقا له ومصلحة تسعى الدولة للحفاظ عليها ، غير أن النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية ، لا تزعم إختزال مصلحة الدولة في الهوية في حين أن هذه الآخيرة تفرض على السلوك الخارجي للدول قيودا على المستويين الداخلي والخارجي ، ويبقى الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن أهم ما يميز النظرية

[1] رابح زيغوني : مرجع نفسه و ص 57 .

[2] Alex Macleod , psabelle Masson et David Morin , Identité nationale , Sécurité et la Theorie des relations internationales , (Revue Etudes internationales , Volume 35 , N 1 , Mars 2004) , p 21 .

[3] رابح زيغوني : مرجع سابق ذكره , ص 59 .

البنائية كمقترب لتفسير السياسة الخارجية هي أنها ، تربط بين متغيري " الهوية " و " المصلحة " ، من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب Discoure Analysis .[1]

والبنائية تفسر سلوكيات الدول وفقا لمبدأ " الهويات تحدد المصالح " ويرى " ألكسندر واندت " أن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح ، وأن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات إجتماعية وتاريخية ، وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والبيئة الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية ، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي " للمصلحة الوطنية National Interest " ، فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي ، بل أيضا من طبيعة البناء القيمي والإجتماعي للوحدات ، فالهويات والمعايير والثقافة عناصر تلعب دورا مهما في السياسة العالمية .[2]

المبحث الثالث : مقاربات الجيوبولتيكا لتفسير السياسة الخارجية

يبدو أنه أصبح ضروري لتفسير ما يحدث من تفاعلات بين الدول تجاه منطقة أو إقليم معين ، أن نعود إلى العديد من المقاربات الجيوبولتيكية كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوكيات الدول

الجيوبولتيك ، علم يعنى بدراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وموقعها) على السياسة ، ويهدف بصفة خاصة إلى الإستفادة من المعلومات الجغرافية لدى الدول وساستها ، حيث يعتبر الجيوبولتيك فرع من فروع الجغرافيا السياسية ، لكن منهج هذا الفرع في التحليل والإستنتاج يختلف عن أصله لكونه يناقش ، ويحلل ، ويستنبط الأحداث السياسية والعسكرية وتغيراتها وما يرتبط بهما مستقبلا ، وذلك من وجهة نظر علاقاتهما بأقاليمها الجغرافية الطبيعية والبشرية والإقتصادية ، ومدى تأثيرها مجتمعة في خلق الظاهرة السياسية والإستراتيجية ، وربط ذلك كله بالأهمية الجيوإستراتيجية للإقليم وبالقوى ذات المصلحة التي تؤثر بذلك الحدث وإقليمه من الداخل والخارج .[3]

وكان أول من إستخدم مصطلح الجيوبولتيكا في الماضي هو المفكر السويدي " **رودولف كلين** " عام 1899م ، الذي عرفه بأنه " **البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي** " ، بينما عرفه مفكر آخر جاء بعده " **كارل هوسهوفر** " ، بأنه : " **دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي ، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض افطار العام للجيوبولتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية** " ، وقال في هذا الشأن أيضا " **جون كيفر** " بأن : " **الجيوبولتيكا ما هي إلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية** " .[4]

---

[1] علالي حكيمة : مرجع سابق ذكره , ص 102 .

[2] Gideon rose , " Neoclassical Realism and Theories of Foreign policy " , World politics , 5 : 1 , p 167 .

[3] فؤاد حمه خورشيد : الجيوبولتيكس المعاصر : تحليل , منهج , سلوك , مديرية الطبع والنشر – السليمانية - , كوردستان , 2013 , ص 15 .

[4] على سلامة : تحليل العلاقات الدولية : دراسة في إدارة الصراع الدولي , دار النهضة العربية , القاهرة , مصر , 2012 , ص 15 .

كما أضيف للجيوبولتيكا مصطلح " **الجيوسياسية** " ، والتي تعرف بأنها : " **الإحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها** " ، وأيضا هي " **دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة** " .[1]

ولدراسة السياسة الخارجية لأي دول تجاه خارجها ، وجب علينا إعطاء لمحة عن أهم نظريات الجيوبولتيكا المفسرة لها .

المطلب الأول : نظرية القوة البحرية لألفرد ماهان

كتب " ألفرد ماهان 1840 – 1914م " وهو القائد البحري الأمريكي ، ثلاث كتب ضمنها نظريته عن أثر القوى البحرية سياسيا وعسكريا ، وقرر ماهان في كتبه الثلاث بان القوى البحرية هي التي ستسود العالم ، وإعتمد في نظريته على ادلة تاريخية حول علاقة البحر بالكشوفات الجغرافية والإستعمار ، وكيف ان الدولة البحرية هي التي إستطاعت أن تقيم إمبراطورية إستعمارية ، وأن تسيطر على الممرات المائية ، ومواقع الجزر في البحار والمحيطات لتأمين طرق مواصلاتها .[2]

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية ، وقد أكد " ماهان " على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول ، كما أكد أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة بقدر ما يكمن في طول السواحل و الموانئ التي تسيطر عليها[3].

وإعتبر ماهان في ذلك الوقت بريطانيا القوة الأولى في العالم لما تتمتع به من موقع بحري ، ورأى بأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون الوريث الشرعي للمملكة المتحدة ، وأنها ستكون أعظم قوة سياسية بحرية في المستقبل لما لها من خصائص تؤهلها لتحقيق هذا الهدف ، كما تنبأ بأن تحالف أمريكا مع بريطانيا سيحقق لها الحصول على السيادة العالمية بإستخدامها قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة البحرية ، وقد تحقق هذا التنبؤ بإنشاء أحلاف لتطويق دولة الكتلة الشرقية أثناء الحرب الباردة .[4]

قدم ماهان العديد من العوامل التي إعتقد بأنها تحدد القوة البحرية :

- **الموقع الجغرافي** : متمثلا في وجود واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة Open Seas ، أو التحكم في طرق التجارة الهامة عن طريق القنوات الملاحية أو الإشراف على المضايق،كما أن الموقع الجزري يعتبر ذا قيمة عظيمة بالنسبة له .

[1] مرجع نفسه , ص 33 .
[2] فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني : البلقان مفتاح السيطرة العالمية – دراسة جيوبولتيكية عن منطقة البلقان - , مجلة كلية الإنسانية والعلوم الإجتماعية , جامعة قطر , العدد (24) – 2001م , ص 28 .
[3] نصري ذياب خاطر : الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا , الجنادرية للنشر والتوزيع , الأردن , 2010 , ص 57 .
[4] فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني : مرجع نفسه , ص 28 .

• **الشكل الطبيعي للدولة** : يقصد بها شكل الخطوط الساحلية للدولة و على حد قوله : الأراضي الساحلية المطلة على البحر هي حدود الدولة وكلما كان هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر كلما زادت رغبة الأفراد في الإتصال بباقي العالم عبر البحر .

• **الإمتداد المساحي للدولة** : قصد ماهان بذلك طول الشريط الساحلي للدولة و قدرته الدفاعية ضد العدو.

• **حجم السكان** : حيث أن الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول و توفيره .

• **توجه السكان البحري** : قصد ماهان مدى إستعداد الأفراد للإبحار و التجارة ، فإذا لم يكن للأفراد نية الحصول على الغذاء من البحر و إقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء قوة بحرية .

• **توجه الحكومة البحري** : يرى ماهان أن الحكومات ذات الإدارة القوية و التي تتمتع ببعد النظر تلك التي تعطي إهتمامها للبحار المشرفة عليها بنفس قدر إهتمامها بإمتدادها على اليابس لأن البحر يمثل مصدر رخاء و إستقرار ودفاع و أمن للدولة .

و فسر ماهان ذلك في مدى حرص روسيا في القرن 19 للوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة ، وهذا ما فسره أيضا حرص الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات المواقع البحرية الإستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية العالمية مثل:كوبا في البحر الكاريبي ، مصر في قناة السويس واليمن في مدخل البحر الأحمر .1

يؤكد " ماهان " على موقع برطانيا الجغرافي الفريد الذي يحتمي بالأجسام المائية التي تحيطه وأنه لا توجد في قارة أوروبا أية قوة تستطيع في آن واحد أن تعد جيشا و قوة بحرية تنتزع بها من بريطانيا سيادة العالم ، ولاقت نظرية ماهان قبولا واسع ، لكننا نجد أنه في الوقت الحالي قد تغير الوضع على اليابسة و البحر في غير صالح بريطانيا ، ووجهت لنظرية القوة البحرية لماهان العديد من الإنتقادات من طرف العديد من المفكرين خاصة " ميلز Watten Millis " الذي حاول أن يعيد النظر في مفهوم القوة البحرية على ضوء التحلات الدولية الجديدة حيث يرى ميلز :

• أن ماهان حاول إعطاء القوة البحرية طابع مستقل وأضفى عليها إمكانية إحداث تأثير أكثر من قابليتها ؛

• يرى ميلز أن إستعمال مصطلح القوة البحرية يعد أمرا مغلوطا و أنه تشويه للحقيقة ، لأن المحيطات لا تكتسب أهميتها إلا بعلاقتها بالقوة الأرضية .

[1] فايز محمد العيسوي : الجغرافيا السياسية المعاصرة , دار المعرفة الجامعية , مصر , ص 202 , 205 .

• أنه من الصعوبة السيطرة على البحر بصورة كاملة كما أثبتته العديد من الحروب ، بل بترابط القوات البحرية والبرية والجوية لإحراز النصر .1

المطلب الثاني : نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر

" **هالفورد ماكندر 1861 – 1947** " جغرافي سياسي بريطاني ، وهو أو من حاول وضع أسس نظرية للقوى العسكرية والسياسية ، من خلال نظريته " **قلب العالم Heart land** " والتي جاء بها في مقال له تحت عنوان " **المحور الجغرافي للتاريخ** " .[2]

وإعتبر ماكندر أن العالم 3/4 مساحته ماء ، 1/4 يابسة ، كما أن قارات العالم الثلاث هي عبارة عن كتلة يابسة أطلق عليها " **جزيرة العالم** " ، يسكنها 90% من سكان العالم ، وهذه الجزيرة تشكل 1/6 من مساحة العالم والجزر المحيطة به .[3]

وقسم ماكندر العالم إلى ثلاث أقسام إستراتيجية كبرى وهي :

1_ **قب الأرض أو قلب العالم Heart land** : ويقع ضمن أراضي افتحاد السوفياتي سابقا ، وأوروبا الشرقية ، والجزء الشمالي من منطقة البلقان .

2_ **الهلال الداخلي** : وهو المحيط بقلب الأرض ويشمل ، إيطاليا والجزء الجنوبي من منطقة البلقان والهند والصين وكوريا ، ويطلق على هذه المنطقة الإستراتيجية بمنطقة الإرتطام أو الإلتحام أو المنطقة البينية ، أي بين قلب الأرض والهلال الخارجي.

3 _ **الهلال الخارجي** : وهو يحيط بالهلال الداخلي وقلب الأرض ، ويشمل الأمريكيتين وإفريقيا الجنوبية وبريطانيا واليابان .[4]

وإعتبر ماكندر أن قلب العالم هو **المجال الأوراسي** ، حيث أن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم ، وقلب الأرض هي المنطقة الممتدة من نهر " الفولغا " حتى نهر اليانغتزي ، ومن الهمالايا إلى القطب الشمالي ، وهذه المنطقة كانت خاضعة في التاريخ الحديث للإمبراطورية الروسية ثم للإتحاد السوفياتي ، وحسبه فإن الوضع الجيوبولتيكي الأفضل للدولة هو التوسط والقارة الأوراسية ، وهي المنطقة االمحورية التي تمثلها روسيا ، ألمانيا ، بولندا ، أوكرانيا وهي محور التاريخ لأن الحضارة

[1] عبد الرزاق بوزيد : التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010 – 2014 , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير , في العلزم السياسية , فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2014 – 2015 , ص 30 .

[2] إبراهيم أحمد سعيد : مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة , سوريا , الأوائل للنشر والتوزيع , 2006 , ص 83 .

[3] عبد القادر محمد فهمي : المدخل على دراسة الإستراتيجية , عمان , دار مجدلاوي , للنشر والتوزيع , الطبعة 3 , 2014 , ص 88 .

[4] فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني , مرجع نفسه , ص 27 .

تدور حولها ، ويرى بأن قلب الأرض له من الموارد الطبيعية وافقتصادية والبشرية ما يؤهله لأن يستحق هذه التسمية ، إذ إجتمعت فيه عدة عوامل تؤهله للصدارة العالمية .[1]

ونظرية " هالفورد ماكندر " عن قلب العالم أبرزت بعض النقاط المتعلقة بالإستراتيجية العالمية ، والتي عرضها من خلال الأسئلة التالية :

ـ من يسيطر على شرق أوروبا ؟ يتحكم في قلب العالم .

ـ من يسيطر على قلب العالم ؟ يتحكم في جزيرة العالم .

من يتحكم في جزيرة العالم ؟ يتحكم في العالم كله .[2]

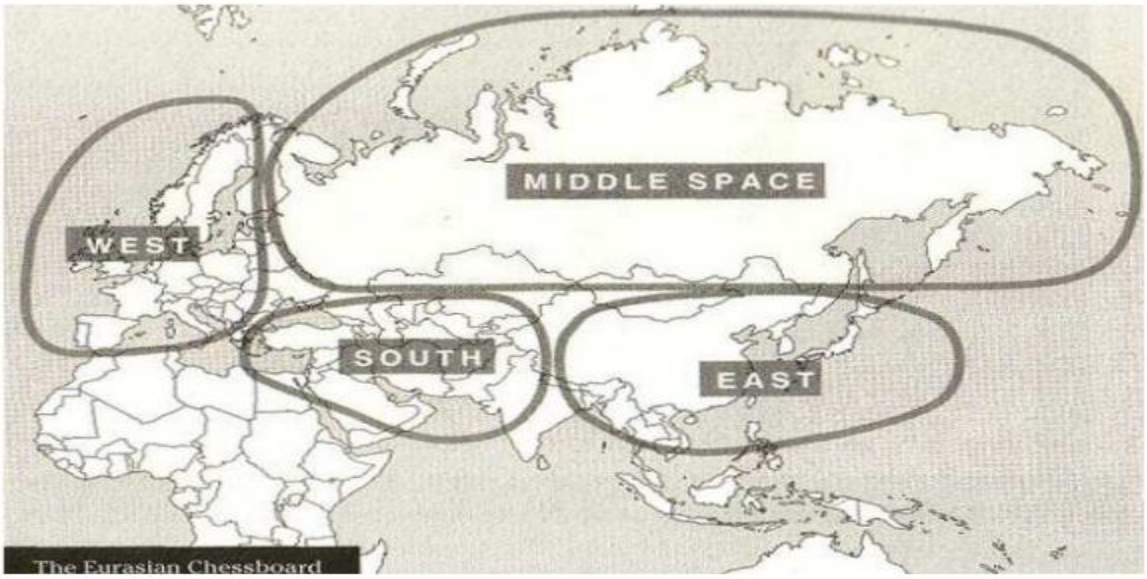

الخريطة رقم 01 : أوراسيا وحدودها : المصدر :

Basic ، The Grand chessloard : American primacy and its Geostrategic Imperatives ،Brzezinski Z p 34 .، 1998 ، New York ،Books

وقد حاولت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية إحتلال أجزاء من قلب العالم بغزوها أراضي أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان ، غير أن هزيمتها في الحرب حالت دون تحقيق أهدافها ، وفي المقابل سيطر الإتحاد السوفياتي في تلك الحرب على دول شرق أوروبا

[1] ألكسندر دوغين : أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي , ترجمة عماد حاتم , طرابلس , دار أوروبا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية , 2004 , ص 207 .

[2] محمد حمزة بن قرينة , محسن زوبيدة : جيوبولتيك البترول في العالم , محاضرة موجهة لطلبة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , قسم العلوم الإقتصادية , 2013 – 2014 , ص 11 .

، وتأكدت رؤية ماكندر بعد ما تحالفت ألمانيا الشرقية ودول أوروبا الشرقية الآخرى مع الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبح للسوفيات أكبر قوة برية في العالم بسيطرتها على قلب العالم .[1]

وقد أدخل ماكيندر على النص الأصلي للنظرية تعديلين أحدهما عام 1917م ، والثاني 1943م ، وذلك في ضوء تطور الأحداث العالمية الحاصلة بالحربين العالميتين الأولى والثانية .[2]

أعاد ماكندر في سنة 1943م تصور منطقة إرتكاز أخرى ولو أنها حسب رأيه أقل أهمية من سابقتها و سماها القلب الجنوبي و تتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .[3]

إستمرت نظرية ماكندر لمدة تقارب القرن حيث أنه لم تنهار معظم فروضها إلا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي نهاية عام 1990م ، حيث أن البعض يرون أن ماكندر لم يأخذ بعين الإعتبار التطورات التكنولوجية في الأسلحة ، فالسلاح الجوي والنووي قد عمل على كشف قلب العالم للغزو وسلبه مناعته الطبيعية و عمقه الإستراتيجي ، وهناك أيضا من إنتقد نظرية ماكندر على إعتبار أنه لم يأخذ بعين الإعتبار التطورات الإيديولوجية أيضا ، إذ أن قيام بعض الثورات الشيوعية في دول الهلال الداخلي مثل الصين عام 1994م ، كوريا الشمالية 1951م ، فيتنام 1954م ، و كوبا 1960م ، في الهلال الخارجي، و جميعها تعدم القلب و لكن ليس بالغزو العسكري كما إعتقد ماكندر بل ما يطلق عليه حاليا " **القوة اللينة Soft Power** " .[4]

المطلب الثالث : نظرية الإطار لنيكولا سبيكمان

يعتبر " **نيكولا سبيكمان** " من أهم المنظرين الجيوإستراتيجيين ، بحيث يرى أن آمن الدولة وسلامتها يرتبط إلى حد بعيد **بالعوامل الجغرافية** ، ويساهم بشكل كبير في صياغة السلوك الخارجي للدولة ، وإعتبر أن الجيوبولتيك هي " تخطيط لسياسة آمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية ، بمعنى أنه قد ربط آمن الدولة بالجيوبولتيك وما يتبع ذلك من تخطيط إستراتيجي ، خصوصا وأنه دعا غلى دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم لتفهم سياستها الخارجية .[5]

وبعد النقد الذي وجهه لنظرية " هالفورد ماكندر " حول نظرية قلب العالم ، حيث رأى بأن منطقة قلب العالم تعاني العديد من الهشاشات الإستراتيجية ، ودعى سبيكمان إلى الإهتمام **بمنطقة الإطار** أو **حافة الأرض** " **الريملاند** Rimland " ، والتي تمثل حسبه مفتاح السيطرة العالمية ، لأنها تعد **منطقة إلتقاء** أو تصادم بين **القوى البحرية والقوى البرية** ، وهي

[1] فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني , مرجع نفسه , ص 28 .
[2] مرجع نفسه , ص 26 .
[3] عبد الرزاق بوزيد : مرجع سابق ذكره , ص 32 .
[4] عباسي غالي الحديثي : نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات , الأردن , دار السلامة والتوزيع , 2004 , ص ص 46 – 47 .
[5] محمد حمزة بن قرينة , محسن زوبيدة : مرجع سابق ذكره , ص 13 .

ذلك النطاق الساحلي الذي يشمل كل من أوروبا ما عدا (روسيا) ، والجزيرة العربية ، والعراق وآسيا الوسطى ، والصين وشرق سيبيريا ، وخلص إلى أن منطقة " الريملاند " منفتحة على قلب الرض ومحيطة بها ، الأمر الذي يمهد أو يمكن من السيطرة عليها من قبل قوى **الإطار الأرضي** وهي : روسيا ، بريطانيا ، وبسبب هذه المزايا وضع سبيكمان نظرية " الإطار " التي تفترض بأن : " **من يسيطر على الريملاند** الذي يعتبر (الهلال الداخلي) عند ماكندر ، **يسيطر على أوراسيا ، ومن يسيطر على أوراسيا يتحكم بمصير العالم** " .[1]

وبإعتبار منطقة الريملاند نقطة إرتكاز أساسية لتحقيق السيطرة العالمية ويرى سبيكمان أن القوى الراغبة في تحقيق الهيمنة العالمية تنطلق من التوسع وصولا لبسط نفوذها على الريملاند ، و قد أصبحت آراء سبيكمان أساس للسياسة الأمريكية في إحتواء المد الشيوعي خاصة مع ظهور الإتحاد السوفياتي بصفته المسيطر الأوحد على قلب العالم " **الهارتلاند** " .[2]

ونلاحظ كيف ان السياسة الخارجية الأمريكية ركزت بعد الحرب العالمية الثانية على نشر الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادي ، وإقامة علاقات التحالف مع بعض الدول المحيطة بأوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي ، بالإضافة الى أنها لعبت دورا فعالا في تقليص الدور الروسي في شرق آسيا عبر زيادة تواجدها العسكري في الفلبين و كوبا ، أو إنشاء عدة تحالفات عسكرية إستراتيجية مع دول آسيا بإعتبارها جزءا من سياستها لإحتواء منطقة الرملاند ، مما يدل على مدى الإنسجام بين السياسة الخارجية الأمريكية وأفكار " سبيكمان " .[3]

بشكل عام ، يدعو سبيكمان في نظرية الإطار إلى بناء قوة عسكرية جبارة ذات مفعول كبير في الردع العالمي وكذلك يدعو إلى قيام قواعد عسكرية وتحالفات دفاعية و تكتلات إقتصادية للدول التي تتعاطف مع الحضارة الغربية كدول أوربا الغربية و كندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، وإن قيام تلك القواعد و التكتلات يجب أن يتماشى جغرافيا مع مناطق الهلال الخارجي الذي جاء في نظرية ماكندر، أي المناطق الساحلية لأوربا وآسيا و شمال إفريقيا و الجزر المحاذية لها ، و إن تحالفات كهذه سوف تضرب طوقا عسكري دفاعيا تدعمه الولايات المتحدة الامريكية و تتواجد قواتها فيه إن دعت الضرورة بأنواعها المختلفة و المتطورة كما أن هذه المناطق يجب أن تحضى بالتطور والتنمية الإقتصادية لتبعد تفكير سكانها عن الإغراء الذي تدعو إليه المنطقة المركزية و (الإتحاد السوفياتي)وحلفاؤها ، وإذا ما تمت هاتين المرحلتين :

[1] عبد القادر محمد فهمي : مرجع سابق ذكره , ص ص 96 – 97 .
[2] فايز محمد العيسوي : مرجع سابق ذكره , ص 217 .
[3] محمد حمزة بن قرينة , محسن زوبيدة : مرجع سابق ذكره , ص 13 .

القوة العسكرية الرادعة مع القواعد العسكرية و **التطور الإقتصادي** لمنطقة **الهلال الخارجي** عندئذ يتم تحييد قوة المنطقة المركزية وتوسعها [1].

وربط سبيكمان بين **القوة والعلاقات الدولية** عندما إعتبر **القوة وسيلة للمحافظة على السلام الدولي** ، وأن الدول الكبرى قادرة بما تملك من وسائل على إرساء دعائم السلم .[2]

المطلب الرابع : نظرية نمو الدولة وتوسعها لفريدريك راتزل :

تأثر الألماني " **فريدريك راتزل** Friedrich ratzel "(1844 – 1904م) بأفكار " **داروين** " الثورية وتأثر كثيرا بمفاهيم استاذه " **ريتر** " عن الحضارة العضوية ، وإستطاع أن يطور نظرية " **الإختبار الطبيعي** " ووظفها على الدولة ، وأوضح أن الوحدات السياسية – الدول ، هي كائنات حية كأي كائن يعيش في صراع دائم للحصول على مساحات أكبر تكفل له البقاء والحياة عندما يكبر حجمها ، وفي كتابه " **الجغرافيا السياسية** " والذي يعد أول معالجة أكاديمية لعلم الجغرافيا السياسية ، عرف راتزل الدولة على أنها كائنات مرتبطة بالرض ، وقد كان مهتما أن لا تأخذ مقولته المضمون اللفضي فقط ، وهذا ما حدث فيما بعد .[3]

وكتب ان الدولة القومية يجب أن تكون لها مساحة أكبر لكي تستطيع البقاء ، إن إمتداد أطراف الدولة وتباعد جيرانها لهو دليل على قوتها الداخلية . [4]

ووضع " راتزل " في مقالة منشورة له عام 1896م ، سبعة قوانين للنمو الجغرافي للدول ، وتنص هذه القوانين على أن الرقعة الجغرافية للدولة تتسع مع زيادة عدد سكانها ، وهذا التوسع يتبع النمو افقتصادي ، والإجتماعي للدولة ، ويتم عن طريق ضم وحدات سياسية أصغر منها ، وعن طريق إستيعاب الأقاليم المهمة إقتصاديا وسياسيا وإستراتيجية .[5]

وتبنى هذا النهج التوسعي للدولة الجنرال الألماني الدكتور " **كارل هاوسهوفر** " (1869 – 1946م) ، وآمن بأن الدولة يجب أن تتبع سياسة تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي ، ولو كان ذلك على حساب جيرانها ، وكان " **هاوسهوفر** " صاحب مبدأ **المجال الحيوي** ، أو **المجال الأرضي للدولة** ، يؤكد على أهمية توسيع المجال الحيوي عن طريق ضم أقاليم جغرافية جديدة ذات قيمة إقتصادية و إستراتيجية .

[1] عبد الرزاق بوزيد : مرجع سابق ذكره , ص 34 .
[2] محمد حمزة بن قرينة , محسن زوبيدة : مرجع نفسه , ص 13 .
[3] مرجع نفسه , ص 06 .
[4] مرجع نفسه , ص 07 .
[5] فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني : مرجع سابق ذكره , ص 25 .

كما تبنى نظرية نمو الدولة **الحزب الألماني** النازي بزعامة " **أدولف هتلر** " ، أثناء إكتساحه معظم أجزاء أوروبا في أوائل الحرب الثانية وخاصة شرقي أوروبا ، كما حرص الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية على مد نفوذه وسيطرته على أجزاء من البلقان من خلال **حلف وارسو** .[1]

من خلال المقاربات المدروسة لتفسير السياسة الخارجية ، نلاحظ أن كل مقاربة ترتكز على افتراضات معينة ، وتنطلق في تفسيرها للسلوك الخارجي للوحدات السياسية من شروط وأهداف معينة تفهم من خلالها السياسة الخارجية لذلك فكل مقاربة توفر لنا أداة فحص وتحليل للسلوك الخارجي ومختلف أسبابه في إطار التفاعلات الدولية .

[1] مرجع نفسه , ص 26 .

تمهيد

بالنسبة لروسيا ، فإن أوكرانيا تعّد جزءاً لا يتجزأ من الفضاء التاريخي الروسي ، ومهد نشوء الدولة والحضارة الروسية ،كما أن القسم الأعظم من سكان أوكرانيا يميلون نحو روسيا ، ومن خلال هذا الفصل الثاني من الدراسة الذي هو بعنوان : **سياق ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسة تجاه أوكرانيا** سوف نحاول التطرق إلى الفضاء الإقليمي والدولي الذي تصنع وتنفذ فيه السياسة الخارجية الروسية وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث : الأول بعنوان دراسة جيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا حيث يكون كبداية لفهم موضوع الدراسة ونتاول فيه ثلاث مطالب متعلقة بمكانة و أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا عن طريق عرض الجغرافيا السياسية والإقتصادية لأوكرانيا ، مع ذكر الخصوصية الثقافية والإجتماعية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا ، أما عن المبحث الثاني سوف يكون لدراسة تطور السياسة الخارجية الروسية وذلك بالعبور على مرحلتين هامتين في السياسة الخارجية الروسية بعد زوال الإتحاد السوفياتي ، وجاء المطلب الأول ليقدم لنا السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس " بوريس يلتسين " حيث تم التركيز على السياسة التي إعتمدها يلتسين من اجل إيجاد حل للمشاكل الداخلية التي تمر بها روسيا بداية بسياسة التقارب مع الغرب ، وعلاقاته بالجوار القريب لروسيا ، أما المطلب الثاني فهي تعتبر أهم مرحلة في السياسة الخارجية الروسية من أجل إستعادة مكانتها على الساحة الدولية وهي فترة حكم الرئيس " فلاديمير بوتين " ، وفي هذا المبحث من تطور السياسة الخارجية الروسية سنركز في المطلب الثالث على محددات السياسة الخارجية الروسية من محددات البيئة الداخلية ومحددات البيئة الخارجية ، وسيكولوجية صانع القرار التي لها دور كبير في فهم السياسة الخارجية الروسية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي ، وآخر مبحث من هذا الفصل سوف يكون لدراسة وسائل وآليات تنفيذ السياسة الخارجية الروسية من آليات سياسية ودبلوماسية وآليات إقتصادية وطاقوية وصولا إلى الآليات العسكرية والآمنية .

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

خلال هذا المبحث سوف نحاول عرض دراسة جيوسياسية لأوكرانيا في ثلاث مطالب : حيث أخصص المطلب الأول لمعرفة الجغرافيا السياسية لأوكرانيا ، أما المطلب الثاني فسوف يكون بعنوان الجغرافيا الإقتصادية لأوكرانيا والمطلب الثالث لدراسة : مضامين الخصوصية الثقافية والإجتماعية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا .

المطلب الأول : الجغرافيا السياسية لأوكرانيا

يعرف " مونكهور " الجغرافيا السياسية بأنها : " **دراسة الدول وحدودها وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، وتجمعاتها وكذلك تنوع الظاهرة السياسية مع الأخذ بعين الإعتبار العلاقة هنا بعوامل آخرى ولعل أهمها العوامل الجغرافية والسكانية** " [1]

تمثل الجغرافيا المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، وهي عاملٌ مهم في السياسة الدولية بوصفها العنصر الدائم والثابت. ولهذا تحدد الجغرافيا رؤى قادة الدول، وتؤثر في صناعة قراراتهم في شؤون السياسة الخارجية ، وخاصة ضمن ما عرف بعلم الجيوبولتكس الذي يرتبط "بشكل وثيق بالجغرافيا الإستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق المؤثِّرة في أمن الدول ورفاهيتها وتأمين الوصول إليها .[2]

حيث أن فكرة الجيوبولتيكا الأوكرانية تتمركز حول مدى العمق الذي تحتله أوكرانيا عالميا ، بإعتبار أن أوكرانيا على مر السنين حتمت عليها جغرافيتها بأن تكون جزء من روسيا وجزء من أوراسيا ، لأنها تمثل جسر ربط بين الحيز الأوروبي والفضاء الأوراسي .[3]

❖ **الموقع الجغرافي :**

حيث تقع أوكرانيا في قلب أوروبا الشرقية ، تبلغ مساحتها 603.628 كلم2 ، مما يجعل منها ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية من حيث المساحة بعد روسيا ، يحدها الإتحاد الروسي من جهتي الشرق والشمال الشرقي ، وبيلاروسيا من الشمال الغربي ، فيما تحدها بولندا والمجر وسلوفاكيا والمجر من الغرب ، ورومانيا ومولدافيا من الجنوب الغربي ، ويحدها البحر الأسود وبحر أزوف من الجنوب والجنوب الشرقي .[4]

---

[1] عاطف علي : الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا , بيروت , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , 1989 , ص 202 .

[2] Francis P. Sempa, *Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002), p. 5.

[3] Daniel Hatton,did the orange revolution change Ukraine's geopolitical position regarding Russi and the west, **University of leeds,polis journal,** vol: 3,winter 2010,p04.

[4] ناصر زيدان ,دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين , الدار العربية للعلوم , بيروت , 20013 , ص 32 .

ووجدت أوكرانيا كدولة منذ القرن التاسع ، ولعبت دور قوة أوروبية في العصور الوسطى قبل أن تتفكك في القرن الثاني عشر الذي يدوم إلى غاية حرب الشمال الكبير بين سنتي 1700 – 1721 ، حيث إقتسمتها ثلاث قوى إقليمية وهي : بولندا والإمبراطوريتين الروسية والنمساوية – المجرية ، وأوكرانيا يقصد بها الأرض المجاورة ، وقد أخذت هذا الإسم لمجاورتها لروسيا ، لكنها بعد نهاية الحرب الباردة وتوسع الإتحاد الأوروبي ، فقد أصبحت مجاورة لروسيا والغرب ومنطقة عازلة بينهما .[1]

الخريطة رقم 02 : جمهورية أوكرانيا ، المصدر :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/map04.jpg_cvt.htm

وتتشكل جغرافية أوكرانيا أساسا من سهول طويلة وشاسعة ، وسلسلة هضاب تتركز في المناطق الشمالية وتوجد بها سلسلتين جبليتين هما : سلسلة جبال " كارباثيا Carpathian Mountains" في الغرب وسلسلة جبال شبه جزيرة القرم" Crimean Mountains " في أقصى الجنوب ، و تنقسم جغرافية أوكرانيا بشكل عرضي إلى ثلاثة مناطق مختلفة عن بعضها في خصائصها الجغرافية، فالجزء الشمالي عبارة عن مستنقعات وغابات كثيفة، أما الجزء الأوسط فهو يتشكل أساسا من غابات كثيفة نسبيا أما الجزء الجنوبي فهو عبارة عن سهول طويلة

[1] http://www.en.wikipedia.org/wiki/ukraine .

وواسعة وخالية من الغابات ذات تربة سوداء تسمى" Chernozen " وهي من أخصب وأجود الأراضي في العالم.[1]

ويتجاوز عدد سكانها 47 مليون نسمة ، هم في غالبيتهم ينتمون للعرق السلافي ، منهم 77% من الإثنية الأوكرانية و 17% من الروس ، و16% من الأقليات التترية المسلمة واليهودية ، والتسمية التترية يفسرها المؤرخ الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم بقوله: "وقد أعطى الروس اسم التتار لمجموعة متنوعة من الشعوب المتحدثة بالتركية وبغيرها قبل وصول الإسلام بوقت طويل ، وبعد وصول الإسلام وقد مال الروس إلى تسمية كل المسلمين باسم التتار ، أما اليوم فيطلق هذا الاسم على عدة شعوب مرتبطة ببعضها البعض " .[2]

أما عن اللغة الرسمية فهي اللغة الأوكرانية ، بينما للغة الروسية مكانة هامة بسبب وجود عدد كبير من الروس الذين يعيشون فيها ، وبسبب الإرث التاريخي السوفياتي ، أما الديانات المهيمنة فهي : المسيحية الأرثوذكسية ، حيث يتبع 40% من السكان " بطرير كية " كييف و 30% " بطرير كية " موسكو ، وتعرف أيضا بكنيسة روسيا الأرثوذكسية المسيحية ، وهي أكبر كنيسة الكنيسة الروسية ، حيث يمثل عدد أتباعها 125 مليون شخص ، وقد وصلت المسيحية للبلدان السلافية الشرقية بفضل جهود مبشرين يونانيين أرسلوا من الإمبراطورية البيزنطية في القرن التاسع ميلادي ، فيما يتبع 14% منهم الكنيسة الكاثوليكية الأوكرانية ، إضافة إلى مجموعات دينية صغيرة كاليهودية ، والمسيحية البروتستانتينية والكاثوليكية الرومانية .[3]

[1] Steven Otfinoski, **Nations in transition: Ukraine**, New York: Facts Of File Inc, 2nd ed, 2005, p10.

[2] أمبن القاسم : جغرافيا شبه جزيرة القرم وتاريخ التتار فيها , موقع الأنترنت :
http://ukrpress.net/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8

[3] Encyclopaedia Britanniea 2009 , Student and home Edition (Electronic Version) .

المنطقة	اللغة الأم	
	الروسية	الأوكرانية
دونباس	69 % et plus	30 % maximum
الجنوب والشرق	42-48 %	46-54 %
دنبير السفلى	25-32 %	67-73 %
دنبير العليا	10-16 %	84-90 %
المركز	6,5-7 %	92-93 %
الغرب	1-5 %	95-98 %
القرم	97-98 %	3-2%

الجدول رقم 01 : اللغة الرسمية المعلنة من طرف السكان داخل أوكرانيا ، المصدر :

Pascal Marchand ، **le conflit Ukrainien** ، **des enjeux géopolitiques et géoéconomique** ، p 4 .

❖ **النظام السياسي والإداري :**

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي قام " بوريس يلتسن " في عام 4 ديسمبر 1991 بالإعتراف بإستقلال أوكرانيا ، حيث تحتوي على 24 مقاطعة ، إضافة إلى واحدة لها حكم ذاتي وهي " كريميا " ومدينتين أخريتين لهما وضع خاص ألا وهما : كييف العاصمة التي تعد أكبر المدن ، و " سيفاستوبول " موطن أسطول الحر الأسود الروسي ،

و بحسب دستور 26من جوان ، 1996فإن أوكرانيا تعتبر جمهورية ذات نظام مختلط نصف برلماني ونصف رئاسي، مع إعطاء صلاحيات أوسع للرئيس ،ومع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، و يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، وهو يعتبر أعلى هرم في السلطة ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويضطلع بمهام إدارة الدولة و إصدار التشريعات و القوانين المختلفة[1].

وقد تم تغيير الدستور في 2004 ، بعد تصويت البرلمان بالأغلبية على تقييد صلاحيات الرئيس لصالح البرلمان ، وقد جاء هذا التعديل بمبادرة من " فيكتور يانوكوفيتش " بعد أن رأى بأن الإنتخابات الرئاسية ستكون في غير صالحه ،

[1] Steven Otfinoski, op.cit., p30.

لكن بمجرد فوزه بإنتخابات 2010 أعاد تعيين محكمة دستورية جديدة ألغت دستور 2004 ، وأقرت العمل بدستور عام 1996 .[1]

كما أن للرئيس صلاحيات تعيين وزير الخارجية والدفاع بعد موافقة البرلمان ، وله صلاحية تعيين رئيس المحكمة الدستورية ورئيس جهاز الأمن ، ونجد بأن البرلمان في أوكرانيا يتكون من 450 عضوا ومن غرفة واحدة والتي تعرف باسم : " فيرخوفنا رادا Verkhovna Rada " ، ووظيفة البرلمان الأولى هي :

_ تكوين الحكومة التي يترأسها الوزير الأول ، كما أن القوانين التي يقرها البرلمان تخضع لمراجعة المحكمة الدستورية لإقرار عدم تعارضها مع دستور البلاد ، فيما تأتي المحكمة العليا كأعلى جهاز في القضاء العادي.[2]

حيث يتمتع القضاة بحصانة عدم العزل ما عدا في حالات المخالفات الجسيمة. ويتم تسمية كبار قضاة المحكمة الدستورية أعلى هيئة قضائية في أوكرانيا من قبل البرلمان، و يتم تعيينهم من خلال مرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات. وتشرف محكمة أوكرانيا الدستورية على الهيكل العام للنظام القضائي، والمحاكم ذات الاختصاصات العامة، التي تشرف بدروها على القضاء في مجال التشريعات المدنية التجارية الادارية والجنائية .[3]

و تمتلك أوكرانيا عددا كبيرا من الأحزاب السياسية ، أهمها تتمثل في الأحزاب السياسية الناشطة والمؤثرة في الحياة السياسية وهي :

_ حزب المقاطعات الذي يقوده الرئيس الأوكراني " Viktor Yankovich "

_ الحزب الشيوعي الأوكراني ، بزعامة " Petro Symonenko "

_ والحزب الإشتراكي ، إضافة إلى أحزاب آخرى صغيرة تستغل فترة الإنتخابات للدخول في تحالفات مع الأحزاب الكبرى فيما يعرف باسم " **الكتلة الإنتخابية** " من أجل الدخول للبرلمان .[4]

المطلب الثاني : الجغرافيا الإقتصادية لأوكرانيا

يعرف " جونز " الجغرافيا الإقتصادية بأنها : **العلم الذي يدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الإقتصادية ، ودراسة الإنتاج والنشاط الإقتصادي** ، أما " كفارلين " فأضاف صفة الديناميكية بقوله : **إن الجغرافيا الإقتصادية هي العلم الذي يدرس أثر البيئة الطبيعية في النشاطات الإقتصادية والعلاقات المكانية المختلفة** .[5]

---

[1] Encyclopaedia Britanniea ,Op . Cit .
[2] Ibid .
[3] "History of Ukraine" : http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_Ukraine
[4] Encyclopaedia Britanniea ,Op . Cit .
[5] عاطف علي : مرجع سابق ذكره , ص 69 .

كما أن العامل الإقتصادي يمثل محددا رئيسيا للسياسة الخارجية ، وفي حالة أوكرانيا فهي تمتلك إمكانيات زراعية ضخمة ، جعلتها تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير القمح ، بفضل المناخ الملائم والجودة العالية لأراضيها الزراعية ، حيث يمثل القمح 40% إلى 50% من إنتاج محاصيل الحبوب ، ففي عام 2009 إحتلت أوكرانيا المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، والإتحاد الأوروبي في تصدير القمح متفوقة على روسيا وكندا .[1]

ولقد كانت أوكرانيا ، ولا تزال الى حد كبير ، بلداً زراعياً بامتياز إذ شكلت أوكرانيا موردا غذائيا كبيرا للاتحاد السوفيتي، كما أن موسكو كانت تنظر دائما إليها كما نظر إليها" **هتلر hitler**" "" في حملته العسكرية على الاتحاد السوفيتي ، باعتبارها خزانا زراعيا ضخما قادرا على تحقيق الأمن الغذائي ،كما أنها تشكل إحدى أهم الدول غنى أيضا على صعيد الثروات المعدنية المختلفة ، إذ تكتنز الأراضي الأوكرانية ثروات هائلة ترتكز أساسا بشرق البلاد ويشكل الحديد والفحم الحجري والمغنزيوم والألمنيوم أهم هذه الثروات ، ولقد أسس تواجد كل تلك الثروات المعدنية إلى بناء قاعدة صناعية أوكرانية قوية ومتخصصة في إنتاج الحديد والصلب، حيث بلغ حجم صادراتها من المعادن مابين عام 2004 و 2005ما يعادل 40% .[2]

كما تغطي ثلثي مساحة أوكرانيا التربة السوداء المشهورة باسم " Chornozem "، وهي الأكثر خصوية في العالم ، وتعتبر جزءا وركنا أساسيا من أركان الثروة القومية ، وذلك ما جعل كبريات شركات صناعة الأغذية الغربية تسعى لدخول هذه المنطقة المحتكرة من طرف الشركات الوطنية لإستغلال مواردها ، وأيضا توجد هناك منطقة " دونتسك " التي ينتمي لها الرئيس " يانوكوفيتش "، وهي تعد المنطقة الأشهر في أوكرانيا لأنها تجعل منها أحد أغنى الدول الأوروبية بالموارد الطبيعية ، ففيها تقع مناجم الفحم والحديد والصناعات المعدنية ، وأهم المراكز العلمية وأفضل الجامعات ، حيث يقدر إحتياطي الفحم الموجود فيها ب 109 مليار طن إضافة إلى مصادر الطاقة الآخرى : كالغاز ، البترول ، الغرانيت والغرافيت ، والمغنزيوم .[3]

إلا أنه وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي ، وعلى الرغم من كل الموارد التي تمتلكها أوكرانيا ، فقد عرفت مشاكل إقتصادية قوية ، أثرت بشكل كبير على مستوى معيشة السكان ، حيث إزدادت معدلات الفقر ، وشهدت تضخما في الأسعار بسبب سياسة الحكومة المالية ، كما قد تراجع الدخل المحلي الخام عام 1999 بنسبة 40% عما كان عليه

[1] Iryna Kobuta , Oleksandr Sikachyna , **Wheat Export Economyin Ukraine** , FAO Regional Office for Europe and central Asia policy studies on Rural Transition No . 2012-4 , p 04 .

[2] خديجة بردودي , كريمة زقاري : السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأومة الأوكرانية 2004 – 2014 , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , 2014 / 2015 , ص 40 .

[3] بورزق زكرياء : أوكرانيا في الإستراتيجية الإقليمية لروسيا , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , تخصص سياسات الدفاع والآمن , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , 2011 / 2012 , ص 50 .

سنة 1991 ، لكن معدلات النمو بدأت تعرف إرتفاعا بداية من سنة 2000 ، وتراوحت بين 5 إلى 10% ، ويرجع هذا التحسن في الحالة الإقتصادي إلى مساهمة القطاع الصناعي بشكل كبير ، حيث كان هذا القطاع ينمو بمعدلات تتجاوز 10% سنويا .[1]

كما تلعب أوكرانيا دور منطقة عبور بالنسبة للسلع والتجارة الخارجية الروسية إلى الأسواق الأوروبية ، وذلك بسبب العجز الذي تعيشه الموانئ الروسية على بحر البلطيق ، والبحر الأسود ، وعدم قدرتها على التصدير إلى أوروبا ، حيث أن روسيا تصدر نحو 40% من سلعها عبر أوكرانيا ، ونجد بأن 94 % من إجمالي الغاز والطاقة الذي تستهلكه أوروبا من روسيا يمر عبر الأراضي الأوكرانية ما يسمى بالمثلث الطاقوي : حيث يكون الإنتاج روسي والتوزيع أوكراني والإستهلاك أوروبي ، من خلال الخط المعروف بخط " **دورشا** أي **خط الصداقة** " ، بينما يمر 3% من الغاز الروسي المصدر إلى أوروبا عبر أراضي بيلاروسيا .[2]

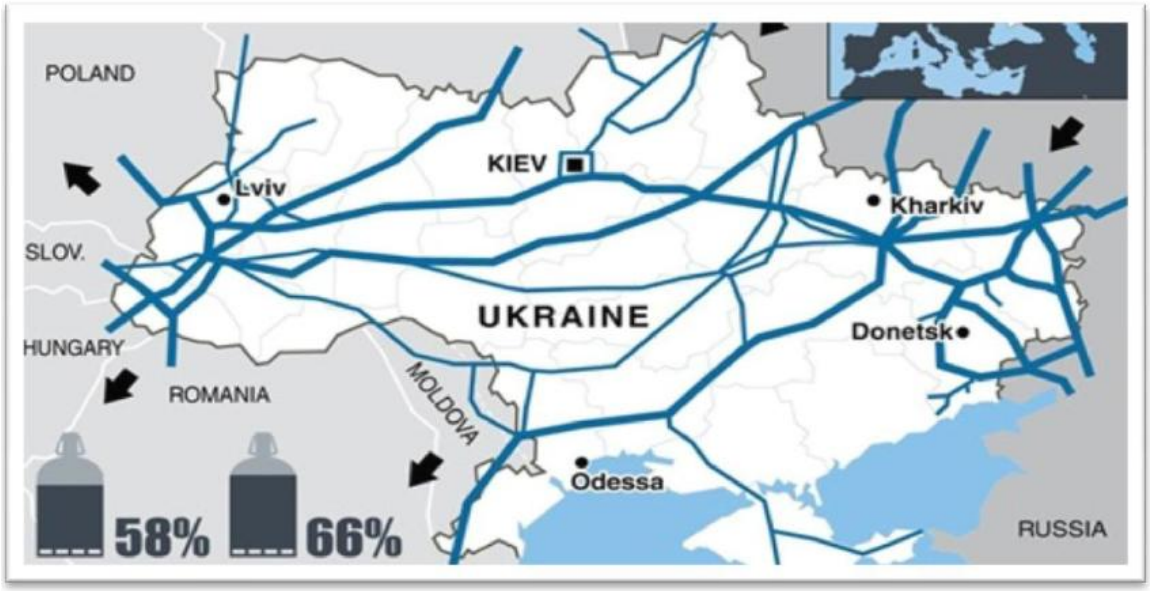

الخريطة رقم 03 : مرور أنابيب الغاز الروسي عبر أوكرانيا نحو أوروبا

المصدر : زينب غريان : خريطة مصالح روسيا في أوكرانيا ، فرانس برس ، الرابط : http://www.vetogate.com/893563

وفي عكس هذا فإن روسيا تعتبر أكبر سوق للسلع الأوكرانية التقليدية ، خاصة في المجال الزراعي والمجال الصناعي والزراعة والهندسة الميكانيكية ، والصناعات المعدنية والكيماوية ، في حين نجد بأن صادرات أوكرانيا من روسيا في تزايد

[1] http://www.en.wikipedia.org/wiki/ukraine .

[2] عاطف معتمد عبد الحميد : إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي , مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , قطر , 2009 , ص 78 .

مستمر فيما يتعلق بالمواد الخام ، والغاز ، والنفط والزيوت المعدنية ، والوقود النووي ، ففي عام 2008 زادت صادرات روسيا إلى أوكرانيا بنسبة 24% عن نسبة 2005 ، أي ما يعادل 3.1 مليار دولار .[1]

كما شهدت الإستثمارات الروسية في الإقتصاد الأوكراني إرتفاعا ملحوظا ، حيث تحتل روسيا في هذا المجال المرتبة السابعة بين المستثمرين الأجانب ، ويبلغ مجموع الإستثمارات الروسية أكثر من 3،1 مليار ، في حين تأتي نسبة الإستثمارات المصرفية الروسية في المرتبة الخامسة من مجموع الإستثمارات المصرفية الأجنبية ، وسجلت في أوكرانيا رسميا 2109 شركة ومؤسسة برأس مال روسي وأكثرها صناعية ، كما إزداد التبادل التجاري بين البلدين في شهر يناير عام 2010 بمقدار مرتين بالمقارنة مع الفترة ذاتها في عام 2009 ، وبلغت قيمته 8،2132 مليون دولار ، بما فيها 9،1039 مليون دولار من الصادرات الروسية إلى أوكرانيا (الزيادات بنسبة 2،272%)، و 9،592 مليون دولار من الصادرات الأوكرانية إلى روسيا (الزيادة بنسبة 125%) ، مما يجعل الإستراتيجية الروسية في بعدها الإقتصادي تعطي أهمية كبيرة لأوكرانيا ، من أجل حماية مصالحها الحيوية .[2]

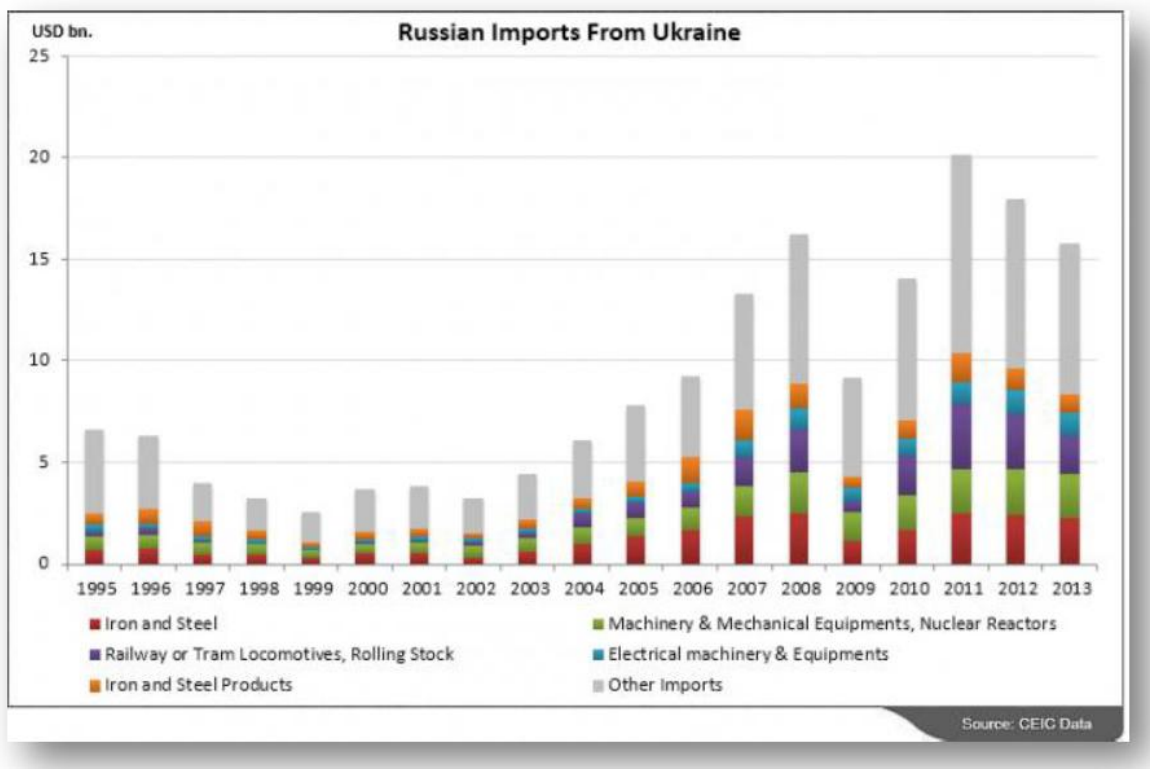

الشكل رقم 01 : الواردات الروسية من أوكرانيا ، المصدر :

Pascal Marchand ، **le conflit Ukrainien** ، **des enjeux géopolitiques et géoéconomique** ،pole de recherche pour l'organisation et la diffusion de l'information géographique ، p 11 .

[1] Nataliya Blaykha , Russian Foreign Direct investment in Ukraine , Electronic publication of pan – European institute , 2009 , p 03 .

[2] عبد المنعم محمود , تصوير أحمد ياسين : روسيا تنادي بحق العودة إلى القمة , ص 77 .

المطلب الثالث : الخصوصية الثقافية والإجتماعية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

إن مفهوم الثقافة يثير جدلا واسعا بين المختصين في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم السياسة وغيرهم، حيث يعرفها "تايلور" على أنها: "**ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والتقاليد والقوانين وجميع المقومات و العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كونه عضوا في المجتمع**".[1]

فمن الناحية الثقافية نجد أوكرانيا مهمة بالنسبة لروسيا ، إذ كانت هي المكان الذي أسست عليه سلالةُ " **روريكد** " الدولة الروسية الأولى في القرن التاسع ، وتدعي كل من روسيا وأوكرانيا تراث " **كييفان روس** " التاريخي والثقافي .[2]

كما تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة إلى روسيا، وقد أشار الرئيس بوتين إلى الأوكرانيين بوصفهم "إخوة" للروس حيث ينتمي الروس و الأوكرانيون من الناحية الإثنو- لغوية إلى الفرع السلافي الشرقي، كما أن الديانة السائدة فيهما هي المسيحية الأرثوذكسية، و التي تُعتبر موسكو مركزها الأساسي، و حاملة رسالتها بين الشعوب السلافية، والوصية على الإرث البيزنطي منذ الانشقاق التاريخي الذي حصل بين روما و القسطنطينية في عام 1054م، حيث ظهر المذهب الأرثوذكسي منفصلا عن المذهب الكاثوليكي اللاتيني، و أصبح ينظر لموسكو من قبل الروس، و أتباع الكنيسة الأرثوذكسية في شرق أوربا على أنها " **روما الثالثة** The Third Rome"

فقد منحها الله بحسبهم مهمة إنقاذ المسيحية ، كما أن أوكرانيا بعدد سكانها 47مليون فيها أتباع كثيرون للكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، و تعتبر أوكرانيا دولة متعددة الديانات ، إلا أن الديانة الغالبة فيها هي الديانة المسيحية ، و المذهب الأرثوذكسي هو المذهب السائد ، و يحظى بأتباع كُثر يشكلون قاعدة دينية مهمة لروسيا ، و للكنيسة الروسية التي تحرص على التواصل الدائم معهم ، و ضمان ولائهم لها [3].

فالحضارة الأرثوذكسية الشرقية، وهي التي يرى فيها الروس أنفسهم القوة الطليعية الرائدة ، قد بدأت في ولاية " **كييفان روس** Kievan Rus " التي تتوسط أوكرانيا الحالية، عندما تحول الأمير فلاديمير إلى المسيحية عام 988 للميلاد ، ويشير الروس عادة إلى أن أجدادهم بذلوا دماءهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية الروسية ثم وريثها الاتحاد السوفيتي عبر حروب عديدة . [4]

---

[1] فاطمة حموتة : مرجع سابق , ص 62 .

[2] منتدى العلوم السياسية : دراسة - أهمية أوكرانيا و القرم في السياسية الروسية , الموقع :
http://www.politics-dz.com/threads/xmi-ukrania-u-alqrm-fi-alsiasi-alrusi.2974/#post-3441

[3] مراد بن قيطة : مكانة أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص سياسة خارجية وعلاقات دولية , جامعة باجي مختار , عنابة , 2013 / 2014 , ص 86 .

[4] عماد قدورة : محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع , مجلة سياسات عربية , تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة العامة , العدد 09 , تموز / يوليو 2014 , ص 49 .

وتعتبر الكنيسة الأرثوذكسية التابعة " لبطرير كية " موسكو نفسها ممثلا للعرق السلافي الشرقي، فهي تجمع شعوب كل من أوكرانيا وروسيا و بيلاروسيا تحت سلطة دينية واحدة، كما تعتبر هذه الكنيسة أن هذه الشعوب السلافية الثلاثة تمثل شعبا واحدا لأنهم ينتمون لمذهب ديني واحد، وبالتالي فالحدود السياسية بين هذه الدول الثلاثة لا تعدو كونها سوى حدودا وهمية أمام وحدة العقيدة الأرثوذكسية ، وهذا التزاوج الديني والسياسي بين السلالة السلافية يشكل إلتقاء الأمة السلافية .[1]

كما أنا أراضي أوكرانيا الحالية ، كانت مركز السلافيين الشرقيين في عهد الإمبراطورية الروسية ، وبعد ذلك خضعت للإتحاد السوفياتي لفترة ثلاث أرباع القرن ، والتي أصبحت مقسمة إلى إثنتي عشر دولة ، فيها نحو 20 مليون فرد ممن يتحدثون اللغو الروسية ، وإن إستقلال أوكرانيا أصبح يشكل تحدي لطموح روسيا على أنها هي الوصية والأم الشرعية للهوية السلافية المشتركة الممنوحة لها بقدسية الكنيسة الأرثوذكسية ، وقد وجد أوكرانيا نفسها دولة حديثة ، تسعى لبناء هوية جديدة للتخلص من الهيمنة الروسية ، وإستعمال سيادتها الوطنية وإلا أنها لم تستطع بعد حسم هويتها بحكم موقعها الجغرافي الذي أوضعها كدولة تماس بين روسيا من ناحية ، وأعضاء حلف الشمال الأطلسي من ناحية آخرى[2]

وبالنسبة للغة الروسية في أوكرانيا يبدو أنها تحظى بأهمية كبيرة ، حيث يتركز إستعمالها بشكل كبير في المناطق الشرقية من أوكرانيا ، ونجد بأن سكان أوكرانيا في 07 مناطق من أصل 09 يفضلون إستعمال اللغة الروسية في حياتهم اليومية[3] .

[1] مراد بن قيطة : مرجع نفسه , ص 87 .
[2] بلعباس عبد الكامل : الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , تخصص إدارة النزاعات الدولية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , 2014 / 2015 , ص 31 .
[3] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 87 .

الخريطة رقم 04 : توزيع الأشخاص المتحدثين باللغة الروسية داخل أوكرانيا

المصدر: **Why is Russia so interested in Ukraine? Denali Marsh, January 11, 2015**

http://theglobalstate.com/popular/why-is-russia-so-interested-in-ukraine

كما أن الإحتكاكات الثقافية بين روسيا وأوكرانيا جعل 6،29 % من سكان البلاد تعلن اللغة الروسية ، وتعتبر اللغة الأوكرانية أكثر إنتشارا في المناطق الريفية ، لكن بأشكال كثيرة من اللهجات والأغلبية منهم تتحدث (Surjik) وهي مزيج ما بين اللغة الأوكرانية والروسية ، ونجد في وسط أوكرانيا يفضل السكان إستخدام اللغة الأوكرانية بنسبة 35% ، وفي غربها لا يتجاوز إستعمال اللغة الروسية نسبة 12% ، وبالتالي فإن اللغة الأوكرانية هي اللغة الأم ل 5،68 من السكان ، وتعتبر أوكرانيا كغيرها من دول وسط وشرق أوروبا التي تضع قوانينها ، بأنه ما يميز المواطنة هو : " الجنسية وليست اللغة " ، حيث أن نسبة 8،77% من السكان تعلن الجنسية الأوكرانية ، و 3،17% تحمل الجنسية الروسية ، في حين 9،4% تتكون من جنسيات آخرى .[1]

كما أن أوكرانيا هي مزيج من الأقليات ، يقطنها الروس في المناطق الجنوبية والشرقية ، حيث تتوزع على المناطق الصناعية وعلى أطراف البحر الأسود ، إذ يمكن لروسيا أن توظفها لصالحها كنقطة قوة وتأثير إقتصادي وسياسي داخليا على أوكرانيا ، وأيضا لدعم وتأييد العلاقات مع روسيا والإنفصال عن الغرب .[2]

هذا ما يجعل من صانع القرار الروسي يولي أهمية كبيرة لحماية هذه الأقليات ، والحفاظ على وجودها العرقي واللغوي والديني في أوكرانيا والدول المجاورة لها .

[1] بلعباس عبد الكامل : مرجع نفسه , ص 32 .

[2] Katja Mirwaldt with Vladmir Ivanov , Eastern Europe and the commonwaelth of Independent states , first Edition of political and Economic Survey 1992 , p 437 .

المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية الروسية

تشير تجارب التاريخ إلى أن الإرادة القومية لابد أن تحقق أهدافها على المدى الزمني المتوسط والبعيد ، فيما لو كانت هناك خطط مدروسة تتأسس على دراسة إستشرافية ، حيث تأخذ من الماضي عبرة ، وتستشرف أفاق المستقبل بما فيه من متغيرات وتهديدات ، وهذا ما فعلته روسيا الإتحادية بعد أن ورثت عرش الإتحاد السوفياتي ، الذي بدأت بوادر تفككه عام 1989 ، وأعلن إنهياره وزواله رسميا في ديسمبر 1991 ، ما جعل " **روسيا ليست دولة وإنما عالم** " .[1] حيث أن هذه المقولة تلخص لنا بأن روسيا تعتبر الدولة الكبرى مقارنة بالدول الآخرى ، فبعد أن دامت الأراضي الروسية نحو ثلاثمئة عام تحت حكم المغول، تمكنت دوقية مسكوفي Muscovy من توسيع نطاقها داخل أوراسيا ، ورأت أن ضم المزيد من الأراضي المجاورة أمرا ضروريًا ووقائيًا من أجل البقاء في ظل بيئة دولية متنافسة ، وبعد حروب متتالية مع الممالك البولندية الليتوانية ، والسويدية ، والعثمانية والفارسية ، وصلت الحدود الروسية إلى شواطئ بحر البلطيق وبحر قزوين والبحر الأسود ، وأصبح الموقع الجغرافي المركزي المثالي مناسبًا كنقطة يمكن من خلاله تهديد منافسيها ، ولقد سعت روسيا لتعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة، مايسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق وتسلل الأعداء ، إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته مرت روسيا بالعديد من الأزمات الداخلية خاصة منها الاقتصادية ، وقد حاولت روسيا إعادة هيكلة سياستها الخارجية التي استمرت مع الرئيس " **بوريس يلتسن bourise yaltsen**" ومجئ الرئيس "**فلاديمير بوتين** " **Vladimir poutine**" مطلع العام 2000م .[2]

كما عرفت روسيا تغييرا جذريا في الأسس والمبادئ والمنطلقات التي تحكم رؤيتها وتصوراتها لأمنها القومي ، وعقيدتها العسكرية وسياستها الخرجية ، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم دراسة لتطور السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في مرحلتين : المطلب الأول في عهد الرئيس " بوريس يلتسين " ، والمطلب الثاني في عهد الرئيس " فلاديمير بوتين " ، أما المطلب الثالث سيكون لمعرفة عوامل ومحددات السياسة الخارجية الروسية .

[1] Vladimir Kolossov , **l'empire continental : Sur la puissance russe** , les grand dossiers diplomatie (revue affaire stratégique et relations internationales N = 5 , Novembre 2011 , p 20 .

[2] عماد قدورة : مجلة سياسات عربية , مرجع سابق ذكره , ص 49 .

المطلب الأول : السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " بوريس يلتسين "

❖ **روسيا ما بعد الحرب الباردة :**

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات ، وقد جاء نص الدستور في مقدمته معبرا عن ذلك بقوله :

" **نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات** " ، ويبلغ عدد سكانها 136،914،142 نسمة ، حسب إحصائيات 2011 ، وهي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم ، وينتمي معظم سكان روسيا إلى الجنس الروسي المنحدر من أصل سلافي ، ويوجد في روسيا أكثر من مئة أقلية وقومية ، يشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان ، ما يقارب 130 مليون ، أما الخمس الآخر فينتمي أفراده إلى قوميات وأعراق مختلفة ، أهمها التتار 5 مليون ، الأوكرانيون 4 مليون ، الشوفاشيون 7،1 مليون ، البشكيريون 3،1 مليون ، الروس البيض أكثر من مليون واحد ، المورد فيون أكثر من مليون واحد ، وغالبية السكان 73 % يعيشون في المدن ، وأكبر المدن في روسيا هي : موسكو – سان بطرسبرغ – نيزني – نوفوغورود – نوفو سيبيريك – ويكاتيرنبورغ .[1]

ونجد بأن روسيا تؤكد على خصوصيتها المجتمعية ، وجوهرها الثقافي التاريخي المتميز في شعار : " لا الشرق ولا الغرب بل أوراسيا " ، كما أنه يظهر دور الخصائص المجتمعية للشعب الروسي خاصة في المراحل الإنتقالية والظروف الأزموية بحيث تصبح تلك الخصائص فاعلا أساسيا ومرجعيا تنبثق منه مصالح روسيا الإتحادية في كافة القطاعات .[2]

ولعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 وتفكك مؤسساته ، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الإنهيار الشامل لورثة الإتحاد السوفياتي من ناحية ، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية آخرى ، مع تراجع الأداء الإقتصادي ، وظهور قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسة خارجية جديدة محدثة حالة من عدم الإستقرار السياسي ، كما تزايدت الحركات المطالبة بالإنفصال ، وتمردت الجهوريات التي كانت تشكله ، كما أصبحت روسيا تعاني مشاكل من الناحية السكانية وإنخفاض عدد السكان.[3]

وأيضا من إحدى معضلات روسيا هو تحديد هويتها بكونها دولة أوروبية أم أسيوية ، حيث يتركز ثقلها السياسي والسكاني في الجزء الأوروبي الصغير غربا ، وتشكل الهضبة السيبيرية 70 % من مساحة روسيا ، وهو ما يجعل سياسة

---

[1] العتروس محمد الصغير : تحديات ورهانات السياسة الخارجية الروسية في الفترة 2000 – 2008 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , تخصص تحليل السياسة الخارجية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية , 2013 / 2014 , ص 48 .

[2] ألكسندر دوغين , ترجمة عماد حاتم : أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي , طرابلس , دار الكتاب الجديدة المتحدة , 2004 , ص 229

[3] سهام حروري : السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية , جامعة باتنة , كلية الخقوق والعلوم السياسية , 2004 / 2005 , ص 59 .

روسيا أسيرة التجاذب بين الإتجاه شرقا أو غربا ، ورغم كون روسيا دولة فيدرالية بكثير من الولايات ذات الحكم الذاتي إلا أنه منذ سقوط الإتحاد السوفياتي بدأت خطوط الإنقسام تزداد سواء من العرقيات التتارية في سيبيريا أو المسيحيين الكاثوليك في القوقاز وغيرها كما واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها .[1]

الخريطة رقم 05 : المحيط الجيوسياسي لروسيا ، المصدر :

http://www.israj.net/ar/images/Maps/map2001.jpg

فتم إنتخاب يلتسين رئيسا لجمهورية روسيا الإتحادية في يونيو 1991 ، كأول رئيس منتخب شعبيا في التاريخ الروسي ، حيث كان موضع أمل للشعب المتطلع للحرية والديمقراطية ، وتحسين مستواه المعيشي ، حيث أقر " يلتسين " في عام 4 ديسمبر 1991 الإعتراف بإستقلال أوكرانيا وقام بإصلاحات إقتصادية جذرية عام 1992 .[2]

فالرئيس يعتبر مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه ، ويتضح ذلك من السلطات الواسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور 1993 ، حيث ظلت روسيا محكومة بدستور 12 أفريل 1978 حتى بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ، إلى أن تم تبني الدستور الجديد بتاريخ 12 ديسمبر 1993 والذي تم إقراره بأغلبية 62 %

[1] نورهان الشيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1998 , ص 15 .
[2] سمير طرابلسي : قيام الإتحاد السوفياتي وسقوطه ... محنة الشمولية , مجلة المعرفة , العدد 63 , سبتمبر 2000 , ص 89 .

من الأصوات ، بحيث بلغت نسبة المشاركة 95 % من الناخبين ، ويتكون من ديباجة وجزأين ويعتبر الرئيس بموجب الدستور الجديد ضامنا وحيدا لتنفيذ الدستور .[1]

كما أن الرئيس هو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج وهو الذي يحدد الخطوط العريضة وإتجاهات السياسة الداخلية والخارجية ، وله حق تغيير رئيس الوزراء ، وتعيين نواب رئيس الوزراء ، والوزراء وعزلهم ومن حقه حل الحكومة إذا رأى ذلك ضروريا ، وله حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية ، وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان ، أو لأي تهديد مفاجئ ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد ، وهو الذي يدير المفاوضات ويقوم بتوقيع المعاهدات الدولية .[2]

❖ **أوكرانيا وكومنولث الدول المستقلة Commonwealthe of Independent states** :

سيطرت فكرة الجوار القريب على السياسة الخارجية الروسية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، من خلال إصرار روسيا على المصالح والنفوذ الإستثنائية التي تمثلها جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة ، والتي من خلالها يمكنها الإحتفاض بموقعها كدولة كبرى ، في إنتظار إعادة بناء الدولة نظرا للمشاكل الداخلية ، حيث وجدت روسيا نفسها أمام الإستقلال الفعلي لتلك الجمهوريات وعدم قدرتها على مواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية لعالم ما بعد الحرب الباردة .[3]

ولحماية مصالحها تم إنشاء " **رابطة الدول المستقلة** " ، في 8 ديسمبر سنة 1991 وقع " **يلتسين** "، رئيس جمهورية روسيا الاتحادية في ذلك الوقت و" **ليونيد كرافتشوك** " رئيس اوكرانيا ، و" **شوشكسفيتش** " رئيس برلمان بيلاروسيا في احدي ضواحي جمهورية بيلاروسيا علي اتفاق يقضي بأن الاتحاد السوفيتي بوصفه كيانا من كيانات القانون الدولي وواقع الجغرافيا السياسية قد انتهي وجوده ، كما أعلنوا في الوقت نفسه تأسيس كومنولث الدول المستقلة ككيان يحل محله ، ويتخذ هذا الكومنولث من مدينة مينسك " Minsk " عاصمة بيلاروسيا مقرا رسميا له ، وقد أعلنو على أن هذا الكيان الجديد مفتوح العضوية لكل الدول الناشئة عن تفكك الإتحاد ولكل الأمم التي تحمل نفس الأهداف المؤسسة للكومنولث ، حيث تنص معاهدة التأسيس على أن الدول الأعضاء تكون مستقلة ومتساوية السيادة ، حيث لا يملك الكيان أي سلطة فوق قومية ، كما ينص على أن الدول الأعضاء هي تلك الدول التي توقع على الميثاق ، ففي 21 ديسمبر وقعت 8 دول سوفياتية سابقة على بروتوكول " **ألما–آتا** " لكي تصبح

[1] نورهان الشيخ : مرجع نفسه , ص 13 .
[2] مرجع نفسه , ص 36 .
[3] زهير بوعمامة : سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الآمن في أوروبا بعد الحرب الباردة , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية , جامعة الجزائر , الجزائر , 2007 / 2008 , ص 222 .

عضو في الكومنولث وهي : أرمينيا ، أذربيجان ، كازاخستان ، كيرغستان ، تركمنستان ، طاجاكستان ، أوزبكستان ، مولدافيا فيما إنضمت جورجيا له بعد سنتين ، وإنسحبت منه نهائيا في أوت 2009 ، كما فضلت دول البلطيق الثلاث : إستونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، عدم الإنضمام وأصبحت هذه الدول الثلاث أهم مركز عسكري لقوات حلف الناتو الذي يتجسس على قدرات روسيا العسكرية من بحر البلطيق حتى جبال الأورال .[1]

رابطة الكومنولث الجديد

الرقم	الجمهورية
١	روسيا الاتحادية
٢	أوكرانيا
٣	روسيا البيضاء
٤	جورجيا
٥	أرمينيا
٦	أذربيجان
٧	كازاخستان
٨	أوزبكستان
٩	تركمانستان
١٠	طاجكستان
١١	كيرغزستان
١٢	مولدافيا

الخريطة رقم 06 : أعضاء رابطة الكومنولث ، المصدر :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/map02.jpg_cvt.htm

وأوكرانيا لم **تكن عضوا كاملا** في رابطة الكومنولث لأنها لم توقع عليها ، وبالعودة إلى فترة الإتحاد السوفياتي نجد بأن أوكرانيا لعبت دور المساهم في تفكك الإتحاد السوفياتي ، بعد المحاولات التي قام بها " غورباتشوف " في بداية التسعينيات من أجل إعادة إحياء أو تجديد النموذج السوفيتي ، بطرح مشروع " **إتحاد الدول ذات السيادة** " " States Union of Sovereign " من أجل تفادي التفكك أو إنفصال الدول المنتمية للإتحاد وإستقلالها ، وقد إقترح هذا المشروع على الجمهوريات السوفياتية إمكانية إختيار الطريقة والشكل المناسبين لتسيير إقتصاداتها المحلية ووافق " يلتسين " حينها بصفته رئيسا لمجلس " الدوما " على هذه الصيغة ، غير أن انقلاب أوت 1991م حال

[1] بورزق زكرياء : مرجع سابق ذكره , ص 41 .

دون إتمام التفاوض بين مختلف الجمهوريات حول هذه الاتفاقية ، وهو ما دفع الروس وباقي الجمهوريات الأخرى باتجاه تفكيك البنية السوفيتية، والتأكيد على استقلال تلك الدول النهائي .[1]

كما طالبت كثير من الجمهوريات حينها بمزيد من الاستقلال عن المركز السياسي في موسكو، فأعلن بعض منها الاستقلال الذاتي، وبدأت في تشكيل قوات عسكرية خاصة بها، وقد عملت أوكرانيا وبشكل أحادي على بناء قواتها المسلحة ، والقيام باستفتاء شعبي نتج عنه الإعلان الرسمي عن استقلالها ، وهو ما أدى بشكل آلي إلى فشل جهود تجسيد اتفاقية اتحاد الدول ذات السيادة ، و قد كشف الرئيس يلتسن في خطاب له أمام مجلس الدوما الروسي بتاريخ 21ديسمبر 1991م ، عن الدور الذي لعبته أوكرانيا في تسريع تفكيك الاتحاد السوفيتي ، وفشل اتفاقية اتحاد الجمهوريات ذات السيادة حين **قال " في الفاتح من ديسمبر صوت شعب أوكرانيا من أجل الاستقلال في استفتاء شعبي ، ولقد رفضت أوكرانيا التوقيع على اتفاقية اتحاد الجمهوريات ذات السيادة ، وكانت نتائج هذا الرفض واضحة ... لقد كان سيكون خطأ جسيما لو وقعنا هذه الاتفاقية من دون أوكرانيا "** .[2]

ما أدى إلى ظهور كومنولث الدول المستقلة إلى الوجود عام 1991م ، كإطار للتعاون الإقليمي بين دول الاتحاد السوفيتي السابق ، وشكل يلتسين حكومة ترأسها الخبير في الشؤون الاقتصادية " يغور غايدار"، الذي باشر بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتمثلت وظيفة كومنولث الدول المستقلة في تنمية الإعتماد المتبادل بين دول الأ عضاء ، ووقع إتفاق في سبتمبر 1993 يتم بموجبه إنشاء فضاء إقتصادي للتجارة الحرة ، يسمح بحرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات ، واليد العاملة لخدمة مشاريع التنمية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى التعاون في مجال الدفاع ، وسياسات الهجرة ، وتبادل الخبرات القانونية[3]

كما أنا كومنولث الدول المستقلة تكون لعدة أسباب ، تتمثل في إرادة الكثير من الدول الأعضاء المحافظة على الروابط الإقتصادية التي كانت بينها كجمهوريات سوفيتية سابقة ، فعملو على بناء قوة عسكرية مشتركة تستطيع صيانة إستقلال أراضي كل دولة في هذه المنظمة.

[1] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 111 .
[2] مرجع نفسه , ص 112 .
[3] http://en.wikipedia.org/wiki/commonwealth_of_Independent_states .

كما كان إعتقاد أعضاء المنظمة بأن أسلحة الإتحاد السوفيتي (السابق) النووية سوف تبقى تحت سيطرة قيادة واحدة ، وفعلا وضعت الأسلحة تحت سيطرة المنظمة .[1]

وخلال القمة أيضاً وقعت الدول الأعضاء بمنظمة المعاهدة الأمنية الجماعية إتفاقية تتعهد بتدعيم التعاون في المجال العسكري ، ووفقا للاتفاقية التي وقعتها منظمة المعاهدة الأمنية الجماعية التي تضم أرمينيا ، وبيلاروس، وكازاخستان ، وكرغيزستان، وروسيا ، وطاجيكستان، واوزبكستان تسمح روسيا للأعضاء الآخرين بالمنظمة بشراء معدات عسكرية روسية بالأسعار المحلية الروسية وليس بالأسعار الدولية ،كما أوضحت الاتفاقية انه عندما يتعرض عضو في المنظمة لغزو أو يواجه تهديد التعرض للغزو ويطلب المساعدة ، بإمكان المنظمة تقديم المساعدة العسكرية للدولة العضو بموجب الاتفاقية التي توصل إليها بالإجماع جميع رؤساء دول المنظمة.[2]

وقد أبرمت الدول الأعضاء منذ تأسيس الكومنولث عدة اتفاقيات يمكن إيجازها فيما يلي :

– إعلان مينسك الذي صدر يوم 08ديسمبر 1991م، معلنا عن تأسيس كومنولث الدول المستقلة

– إتفاقية ألما آتا بتاريخ 21ديسمبر 1991م ، التي أرست ميثاقا تضمن لائحة بأهداف الكومنولث ومبادئه وأرست هياكله ، وفي الوقت نفسه وقعت الدول النووية الأربعة ضمن الكومنولث : روسيا ، بيلاروسيا ، وأوكرانيا ، وكازاخستان على اتفاق تشكل بمقتضاه قيادة موحدة للقوات النووية الإستراتيجية ، و قوة مشتركة لحفظ السلام .

– إتفاقية الأمن الجماعي بالعاصمة الأوزبكية عام 1992م ، وقد وقعتها ستة دول ، وإنضمت إليها لاحقا ثلاث دول أخرى :

– إتفاق إطار الوحدة الاقتصادية عام 1993م

– إتفاقية الدفاع المشترك عن الحدود عام 1995م ، وقد وقعتها سبع من الدول الأعضاء، في حين عارضتها خمس دول أخرى منها أوكرانيا

– اتفاق تشكيل قوة لمنطقة لآسيا الوسطى عام 2000م .[3]

---

[1] مقال : كومنولث الدول المستقلة , الموسوعة : http://ency.kacemb.com
URL to article : http://ency.kacemb.com/%d9%83%d9%88%d9%85%d9%86%d9%88%d9%84%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%82%d9%84%d8%a9

[2] جبار علي عبد الله جمال الدين : مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية , جامعة الكوفة , كلية القانون , ص 13 .

[3] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره : ص 115 .

وقد نجحت روسيا من خلال خلقها وإ نشائها لهذا الكومنولث في الاحتفاظ بما لا يقل عن 28 قاعدة عسكرية في أراضي الدول الحديثة الاستقلال ، إذ قامت روسيا وفق اتفاقية الأمن الجماعي، وغيرها من الاتفاقيات الثنائية الأخرى ، بتوزيع قواتها العسكرية في كل دولة من دول الكومنولث ، فوصل عدد الجنود الروس في طاجيكستان مثلا إلى 24ألف ، وفي تركمنستان إلى 15ألف جندي ، وفي أوزبكستان 05 آلاف ، وكذلك في باقي الجمهوريات الأخرى .[1]

وفي ظل الوضع الدولي والإقليمي الجديد، يأمل في أن يعمل الكومنولث كبرنامج حماية امني ، وكمنطقة عازلة بالنسبة لروسيا في مقاومة توسع الناتو والاتحاد الاوربي ناحية الشرق ، ولقد حاولت روسيا الاتحادية ومن خلال كومنولث الدول المستقلة، أن تكون علاقتها بدول الاتحاد السوفيتي السابق أكثر شبها بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية والكاريبي ، و محاولة روسيا التحكم في المواقع الإستراتيجية، والممرات، والمضائق البحرية التي تتيح لها الوصول إلى المياه الدافئة .[2]

لكن مع حلول موعد تجديد الاتفاقية بعد خمس سنوات ، أعلنت كل من أذربيجان ، وجورجيا وأوزبكستان رفضها الاستمرار في هذا التحالف العسكري ، بسبب فشله في التعامل مع النزاعات الداخلية والإقليمية ، فضلاً عن عدم رضاها عن سياسات موسكو ، حيث كان الدور الأساسي لجورجيا في تجمع دول الكومنولث هو ضمان المساعدة الروسية في تسوية النزاعات العسكرية التي تشهدها المنطقة ، وقد ساعدت جورجيا بدرجة كبيرة في إنشاء قوات خاصة لحفظ السلام في الدول الأعضاء بالتجمع ، ولكن بعد مرور أكثر من 12عاماً على انضمام جورجيا ، باتت القوى السياسية الحاكمة والمعارضة في تبليسي تعتقد في عدم جدوى استمرار العضوية بهذا التجمع ، ومنذ تولي الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي السلطة في جورجيا ، شهدت علاقات بلاده مع روسيا توترات عديدة ، خاصة مع الإعلان عن مشروع السكك الحديدية بين روسيا وأبخازيا .[3]

و إن رئيس جورجيا " ميخائيل ساكاشفيلى " قال : " **إن جورجيا تتمتع بعلاقات طيبة مع معظم دول الكومنولث ولكن لديها سلسلة من المسائل مع روسيا ، كما انتقد روسيا لخلقها حواجز أمام جورجيا في التجارة والنقل وإصدار التأشيرات** "

---

[1] أمجد جهاد عبد الله : **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية** ، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ، ط 1 , 2011 , ص 143 .

[2] مرجع نفسه , ص 144 .

[3] عبدالله صالح : كومنولث الجمهوريات المستقلة..إلى أين ؟ , 08 / 06 / 2015 , موقع المقال :

http://alasr.me/articles/view/6727

وذهب المحللون إلى أن العلاقات بين الدول الأعضاء بالكومنولث معقدة لأن الخلافات بشأن قضايا مثل الموارد المائية، والأراضي، والغاز الطبيعي مازالت تزعج المجموعة ، و هذه الجمهوريات بدأت تدرك أن موسكو لم يعد لديها ما تقدمه لها، وأنه لم تعد هناك جدوى للاستمرار في عضوية هذه المنظمة ، التي لم تفلح في مساعدتها على إصلاح أحوالها الاقتصادية ، أو حتى تسوية نزاعاتها السياسية الداخلية والبينية .[1]

ولقد أصبح لدى الدول الأعضاء شعور عميق بأن هذا التجمع لم يعد يحقق لها مصلحة اقتصادية أو أمنية تذكر، بعد أن انفصلت الرابطة الإيديولوجية التي كانت تجمع بينها مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، وظهر جلياً عمق الخلافات السياسية القائمة ، وتدني الروابط الاقتصادية والتجارية البينية ، ومن جانبها بدأت روسيا تقلل من أهمية هذا التجمع، حيث أكد الرئيس الروسي بوتين في أعقاب اجتماعات القمة الأخيرة في " تبليسي " أن رابطة الدول المستقلة كانت مجرد وسيلة لضمان " **انفصال آمن** " للجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق .[2]

وتعتبر دولة أوكرانيا واحدة من أبرز دول الفضاء السوفيتي السابق ، التي ساهمت وبشكل كبير في تعطيل هذا المشروع ، من خلال رفضها للمصادقة على ميثاقه لحد الآن ، و محاولتها على صعيد آخر إنشاء بديل لهذا الكومنولث ، تكون أوكرانيا دولة قائدة فيه ، بعيدا عن سيطرة أو هيمنة روسيا الفيدرالية ، ولأن مصير كومنولث الدولة المستقلة كما أقر به قادة روسيا الاتحادية منذ ظهوره ، مرتبط أساسا بوجود دول بحجم وقيمة أوكرانيا ، فان هذه الأخيرة عملت ومنذ منتصف التسعينيات على تعطيل هذا المشروع ، على اعتبار أنه يجسد رغبة و إرادة روسية في استمرار هيمنتها ، و تحكمها بدول الفضاء السوفيتي السباق ، لذلك بادرت رفقة كل من جورجيا ومولدافيا وأذربيجان وأرمينيا الإنضمام في ماي 2009 إلى مشروع الشراكة الشرقية الذي قدمه الإتحاد الأوروبي وإنشاء مجموعة " **جوام** " .[3]

كما أنه منذ توقيع معاهدة تأسيس كومنولث الدول المستقلة ، ظهرت خلافات وعلاقات يشوبها التوتر بين روسيا وأوكرانيا ، حيث أن هذه الآخيرة لم تنضم لمعاهدة الآمن المشترك لدول الكومنولث ، كما لم تنظم لمعاهدة الدفاع المشترك عن الحدود ، وهناك العديد من الترتيبات والإتفاقيات للكومنولث والتي رأت أوكرانيا بأنها ليست في صالحها ، كما عارضت تحويل الكومنولث إلى بنية فوق قومية ، وبداية من 1994 أخذت أوكرانيا توجها لإحباط كافة أشغال

[1] جبار علي عبد الله جمال الدين : مرجع سابق ذكره , ص 14 .
[2] عبدالله صالح : مرجع المقال نفسه .
[3] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره : ص 120 .

التعاون المتعدد الأطراف في الفضاء السوفياتي السابق ، مفضلة على ذلك التعاون الثنائي ، وقد إتبعت سياستها بعض الدول المستقلة الآخرى ، ما أدى إلى إفشال المحاولات الروسية لتعزيز رابطة الكومنولث والإرتقاء بها إلى الإندماج .[1]

❖ **توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " بوريس يلتسين " نحو الشراكة مع الغرب:**

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول ما تأثر بنهاية الحرب الباردة ، إذ هيمنت عليها أولويات جديدة ، فرضتها العولمة والإنفتاح رغم إبقاءها على الأولويات التقليدية كالقضايا الأمنية النابعة من حرص روسيا الإتحادية الحفاظ على القومية الروسية ، ونجد بانه في فترة " بوريس يلتسين " كانت قضايا الآمن تسيطر على أولويات السياسة الخارجية الروسية ، وذلك نظرا للتحولات الجيوبوليتيكية التي عرفتها روسيا ، وكذلك إستجابة للمخاوف الأمنية والتهديدات المتوقعة .

كما تميزت السياسة الروسية الجديدة بالتخلي عن تأثير الإيديولوجيات ، وهذا ما أكده وزير خارجية روسيا الإتحادية " كوزيريف 1996-1998 " حين إشارته بنهاية المواجهة الإيديولوجية والتأكيد على بناء علاقات تعاون مع الغرب بقوله : " **روسيا الجديدة ليس لها أي توجه إيديولوجي على الأقل في الوقت الحاضر** " ، فالروس تركوا وراءهم الإيديولوجية اللينينية والماركسية .[2]

ومن أهم معالم توجهات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة نجد :

1_ **الواقعية** : تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية ، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية ، التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفياتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

2_ **براغماتية القيادة** : وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها ، حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة ، بما فيها الأيديولوجيا الماركسية اللينينية.

[1] Yatseniuk A , **Ukraine – Russia : Ways of overcoming crisis in relations** , National Security and Defene , Razumkov centre , kiev , N 4 , 2009 , p 53 .

[2] حنان شيخ : السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية , تخصص تحليل السياسة الخارجية , 2014 / 2015 , ص 38 .

3_ **الديناميكية** : وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيا الشيوعية .[1]

ولقد ثبت ان التغير في المعتقدات الايديولوجية أو في الأجهزة السياسية الحاكمة في الدولة ، يتبعه دائما تغيير في مضامين سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء ، وإن المصالح هي المقياس العام الذي يمكن بواسطته الإستدلال على العوامل المحددة للسلوك السياسي للدولة ، وهي التي تدفع بها لإعادة صياغة سلوكياتها الداخلية والخارجية دون الاخلال بقيمها وثوابتها التاريخية .[2]

فانقسم الرأي الداخلي للساسة الروس وصانعي القرار عقب تولي " **بوريس يلتسن** " للحكم عام 1991 ، حول طبيعة السياسة الواجب إتباعها والتي من المفترض أن تحقق الأهداف الروسية والتي كانت أهمها الهدف الاقتصادي ، لخروج روسيا من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها ، فكان هناك ثلاثة مجموعات فيما يخص العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تتمثل في :

- المجموعة الأولى : " **الليبراليون** " : يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال إتباع سياسة خارجية تعاونية مع الغرب و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، والتحالف معها يمكن روسيا من تجاوز الصعوبات والمشاكل الداخلية التي تعاني منها ، وتتمائى هذه الرؤية مع أطروحات المدرسة النيوليبرالية في العلاقات الدولية ، وهم لا ينظرون للغرب على أنه خصم بل شريك في بناء نظام دولي جديد ، حيث ان لدى روسيا والغرب نفس القيم : الديمقراطية ، إقتصاد السوق ، حقوق الإنسان ، وهذه المجموعة تدعم توجهات يلتسين في إطار ما يعرف " العلاج بالصدمة " ، وتبني النظام الديمقراطي .
- المجموعة الثانية " **القومي الواقعي** " : له رغبة قومية لإستعادة روسيا مكانتها على الساحة الدولية ، وهم يحذرون من تأثير الثقافة الغربية ، ويشددون على ضرورة التمسك بالثقافة القومية الروسية وإحياءها ، ويؤكد هذا التيار بشكل دائم على وجود تهديد خارجي سواء من الغرب أو الشرق ، ويرون بأن السبيل الوحيد لمواجهته يكون ببناء قوة عسكرية وإقتصادية مهيبة .[3]

---

[1] عمر كوش : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة , الجزيرة . نت , السبت 2009 – 06 – 27 , الموقع المقال من الأنترنت : http://www.aljazeera.net/home/print/92804797-74a7-4675-b919-6682990f8cbe/d9038a97-2a2c-411c-9387-1c8e49c7fd2a

[2] محمد بلخيرة : التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والإعلام , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2004 , ص 288 .

[3] لمى مضر الأمارة : المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003 , أبوظبي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية , 2005 , ص 86 .

- المجموعة الثالثة : هو تيار ذو **توجه حضاري** ينطلق من **مقاربة جيوبولتيكية** ، والتي لطالما كان لها تأثير على المنظور الروسي للسياسة الدولية والسياسة الخارجية ، ويرى أتباع هذا الإتجاه بأن لروسيا مهمة تاريخية منحها إياها موقعها الجغرافي الممتد على طول آوراسيا كوسيط بين الشرق والغرب ، إذ يمكن لها أن تستغل هذا الموقع لتلعب دور الموازن بين الجانبين ، وإستعماله في الهيمنة و إستعادة روسيا لمكانتها وإسترجاع نفوذها على دول الإتحاد السوفياتي سابقا .[1]

وبما أن " بوريس يلتسين " من أنصار المجموعة الأولى فقد إتجه إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإعتبرها شريكا وليس عدوا .[2]

و لقد اعلن " بوريس يلتسن " صراحة عن علاقة بلاده غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية عندما اكد على أن روسيا سوف تنتهج سلوكا سياسيا خارجيا متحررا من الايديولوجية وانها ستعمل كل ما في وسعها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء بلاده فثمة رغبة تحدو القرار السياسي في روسيا من اجل ارساء ودعم علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة والالتزام بما تم الاتفاق عليه في مجال نزع السلاح والانضواء تحت مظلة النظام العالمي الجديد .[3]

كما أشار إلى أن ترسانة روسيا العسكرية لن تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد على حد تعبيره عدوا محتملا لبلاده ،كما قام الرئيس يلتسن خلال زيارته الى واشنطن عام 1992 بعرض تحالف روسيا مع الولايات المتحدة من خلال بناء درع عالمية ضد الصواريخ تهدف على حد زعمه الى حماية العالم الحر بالاعتماد على تكنولوجيا البلدين وجرى خلال تلك الزيارة توقيع الطرفين على وثيقة التعاون الامريكي – الروسي تتضمن المحاور الاتية :

1. لم تعد العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة علاقة عداوة بل علاقة صداقة وتعاون قوامها الثقة المتبادلة والاحترام والتزام الطرفين بالقيم اللبرالية .
2. تعهد الجانبين الروسي والأمريكي بمحو أثار الحرب الباردة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض ترسانتيهما النوويتين.
3. إلتزامهما بالعمل على توفير الرخاء والرفاهية للشعبين الأمريكي والروسي.
4. تأكيدهما على حرية التجارة والإستثمار والتعاون الاقتصادي.
5. حرصهما على ترقية القيم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والأقليات.

---

[1] Sakwa R , **Putin : Russia's choice** , Routledge : UK , 2008 , p 27 .

[2] حنان بلغالم : الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية , تخصص دراسات إستراتيجية ودولية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , 2014 – 2015 , ص 123 .

[3] صالح بسيوني ، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 258 .

6. إتفاقهما على حظر إنتشار أسلحة الدمار الشامل وتسوية النزاعات الاقليمية .[1]

كما أكد " بوريس يلتسين " على ضرورة التحول الديمقراطي وتبني إقتصاد السوق ، وهذا ما يتضح في خطابه الأول أما الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث ورد فيه ما يلي :

" **روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا وبحقوق الإنسان ، والحرية والشرعية ، وإن القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين** " ، ولقد إقترح " يلتسين " إقامة مشروع " **مارشال** " ثاني لروسيا ، وأيضا إقترح تأسيس وكالة أو بنك أمريكي روسي لضمان الإستثمارات في الجمهوريات المستقلة . [2]

ولقد عمدت القيادة الروسية منذ الوهلة الأولى بقيادة الرئيس " بوريس يلتسين " لفريق الإصلاحيين ، على صياغة سياسة خارجية جديدة تقوم على أساس التقارب مع واشنطن ، بل والتحالف معها إن أمكن ، وفي سعيها لإحداث عملية التحول الشامل في روسيا ، بدمقرطة النظام السياسي مع الولايات المتحدة وأوربا ، واقتصاديا بالانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الحر، وثقافيا بإعادة صياغة الطابع والتوجه الحضاري لروسيا بالرغم من أن الرئيس " يلتسين " كان أقل عزما على إصلاح النظام السياسي منه على إتباع برنامج للإصلاح الاقتصادي الجذري ، وقد عمدت القيادة الروسية إلى التخلي عن كافة مصطلحات وركائز مذهبها الموجه لسياستها أثناء الحرب الباردة ، بما في ذلك التخلي عن أهم مكونين في أركان السياسة السوفييتية السابقة وهما : " الأيديولوجية الماركسية اللينينية " و " الإستراتيجية النووية " التي أُفرغت من جوهرها السياسي .[3]

وتنبع محاولة روسيا لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم " يلتسين " رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

1_ تعزيز الإقتصاد الروسي ، وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال إقامة علاقات تحالف مع الدول الصناعية الديمقراطية .

2_ تجنب الحرب النووية ووضع التهديد بحرب عالمية جانباً .

3_ الحفاظ على الأمن والإستقرار في منطقة آسيا الوسطى .[4]

---

[1] صفاء حسين علي : السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة , جامعة كركوك , مدرسة العلوم السياسية , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, ص 330 .

[2] أمجد جهاد عبد الله : مرجع سابق ذكره , ص 31 .

[3] زهير بوعمامة : مرجع سابق ذكره , ص 271 .

[4] عبد العزيز مهدي الراوي : توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة , دراسات دولية , العدد الخامس والثلاثون , ص 163 .

ومن الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها " بوريس يلتسين " بعد توليه سدة الحكم ، والتي كانت لها تأثير وإنعكاسات سلبية وسبب في فشل السياسة الخارجية الروسية ، أنه قام بتطبيق نظريات اقتصادية تقوم على تحرير التجارة وإزالة نظام تسعير السلع وخفض الإنفاق الحكومي بشكل كبير وخصخصة مؤسسات الدولة والانضمام إلى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من أجل الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول ، وقد انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في يونيو 1992بعد تبنيها الفعلي لاقتصاد السوق ، وان هذه النقلة السريعة من الاقتصاد الاشتراكي الى سياسة الخصخصة وتبني الاقتصاد الرأسمالي سببت الكثير من الفوضى للاقتصاد الروسي وأدخلته في مرحلة الأزمة الاقتصادية ، مما جعل روسيا تطلب المساعدة من الولايات المتحدة ، واستغلت الولايات المتحدة الوضع وربطت المساعدات الاقتصادية بتطبيق برنامج الخصخصة ، ولم يصب التدهور الاقتصادي وحده بل ان الدور الروسي على صعيد السياسة الدولية في بداية حكم يلتسن قد تراجع كثيرا وقد بدى للكثير أن الدولة الروسية أصبحت تابعة أو ملحقة بالسياسة الأميركية وما يعزز ذلك توسع حلف شمال الأطلسي ، وفقدت روسيا في هذه المرحلة قوّتها السياسيّة الدولية ونفوذها الإقليمي والدولي ، وقد بدا ذلك واضحاً إثر وقوفها مكتوفة الأيدي تنظر إلى حليفها " ميلوزوفيتش " وهو يزاح من السلطة في الحرب الأميركية على يوغوسلافيا عام 1997 ، وقد عملت أميركا حينها على إحتواء روسيا من خلال إيجاد رأي عام بأن روسيا كالاتحاد السوفيتي تمثّل تهديداً لأوروبا الشرقية ، وحّولت الأمر من فوبيا الاتحاد السوفيتي إلى فوبيا روسيا، كحجة لتوسيع حلف " النيتو " جهة الشرق ، كما عملت الولايات المتحدة على جس نبض روسيا وذلك من خلال توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في مارس من عام 1999 م ، كما حثّت الولايات المتحدة الأمريكية حلف " النيتو " بشدة على تقبّل الاستراتيجية الجديدة خلال قمة واشنطن في أبريل من عام 1999 والتي ترتكز على أساسين : [1]

_ **أولا** : زيادة القدرة على انتزاع حزام الفراغ العسكري الذى ظهر في دول شرق ووسط أوروبا ودول البلقان في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي ، وذلك عن طريق توسيع حلف " النيتو " شرقاً .

_ **ثانيا** : سحب الغطاء الدفاعي من حلف النيتو تماماً وتحويله لمجرد أداة في يد الولايات المتحدة لاستعراض هيمنتها وتدخلها السافر في الشؤون الداخلية لدول تقع خارج المنطقة الدفاعية للناتو .

[1] محمد نجيب السعد : مقال : روسيا بين أمجاد الماضي وتحديات المستقبل , صدر الخميس 16 فبراير 2012 , موقع المقال : http://almawqef.com/spip.php?article4960&lang=ar

أيضا مع إصرار الولايات المتحدة الأميركية على تمزيق معاهدة الصواريخ الباليستية التى وقّعتها مع روسيا عام 1972 على الرغم من المعارضة المتكررة لروسيا لذلك الإجراء ، وقامت الولايات المتحدة علناً بإجراء التجارب والبحث وتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ونشر أسلحتها ، وذلك من أجل هدف مستقبلي وهو إضعاف قدرة روسيا عسكرياً ،كما قامت الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون روسيا الداخلية .[1]

وفي الحقيقة يلاحظ على التحالف الامريكي – الروسي الجديد هو عدم قيامه على مبدأ التكافؤ الاستراتيجي بل على أساس التفوق الامريكي الشامل أي ان دور روسيا كدولة حليفة للولايات المتحدة الامريكية هو دور دولة تابعة وليس دولة فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الدولي وتتجلى هذه التبعية في موقع روسيا التفاوضي الضعيف والتنازلات الاستراتيجية التي شرعت في تقديمها للولايات المتحدة مقابل حفنة من الدولارات ففي اطار التحالف الامريكي الروسي الموقع عليه في كامب ديفيد عام 1992 إستجابت الحكومة الامريكية لطلب " يلتسن " بمساعدة بلاده على التخلص من جزء من الاسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفيتي من خلال رصد 400 مليون دولار من ميزانيتها وفي مقابل ذلك تعمل واشنطن على زيادة قدراتها النووية وترفض مبدأ تخفيضها .[2]

نخلص إلى القول بأن السياسة الخارجية في عهد الرئيس " **بوريس يلتسين** " من 1991 إلى 1999 ، قد تعرضت لمشاكل لا حصر لها كنتيجة للمشكلات الموروثة عن الإتحاد السوفياتي ، ومن جهة آخرى كنتيجة للإصلاحات الخاطئة التي قام بها يلتسين ، ومن هذه الأخطاء أهمها:

-**الخطأ الأول** : الذي وقع فيه الاصلاحيون أنهم جعلوا روسيا موضعاً لخطط نظرية استهدفت خلق رأسمالية روسية قادرة على مسايرة العولمة والانفتاح عليي الأسواق ، دون الوضع في الاعتبار عقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول الجذري ومدى استعداده لتقبله عن اقتناع .

– أما **الخطأ الثاني** : الذي وقع فيه الاصلاحيون فهو الاعتماد المفرط على المساندة المالية الخارجية ، كأحد مظاهر الانفتاح المنشود إلا أن النتيجة كانت حركة مضادة من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، والذي فاق في حجمه كل التوقعات لتستقر في البنوك الأجنبية .[3]

[1] مرجع نفسه .
[2] صفاء حسين علي : مرجع سابق ذكره , ص 330 .
[3] عبد العزيز مهدي الراوي : مرجع سابق ذكره , ص 161 .

نخلص إلى أنه من أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي في فترة حكم " بوريس يلتسين " ، هو ما أكده وزير الخارجية الروسي " Andrei Kozyrev " بقوله أن الأساسية في السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية تتمثل في ثلاث محاور : [1]

- ✓ المحور الأول : العلاقة مع الجوار القريب ، وذلك ما تجسد في علاقات روسيا مع الأقاليم والجمهوريات التي كانت جزء من الإتحاد السوفياتي سابقا ، وكان ذلك بإنشاء رابطة الدول المستقلة " الكومنولث " .
- ✓ المحور الثاني : العلاقة مع الدول الأوروبية ، وكان ذلك في قضايا الآمن والأسلحة النووية وبالخصوص في المجال الإقتصادي والإستثمارات ، ومنها التوقيع عل الإتفاق الروسي الألماني من أجل تقديم مساعدات مالية لدعم عملية الإصلاح الإقتصادي التي تقوم بها روسيا .
- ✓ المحور الثالث : في قول " Andrei Kozyrev ": باقي دول العالم ويقصد بها العلاقات مابين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، حيث أصبحت في فترة " بوريس يلتسين " علاقة غير متكافئة بين الطرفين ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بقدر كبير من التأثير على روسيا .[2]

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " فلاديمير بوتين "

لقد تميزت مرحلة " بوريس يلتسين بالولاء للغرب نتيجة الضعف الإقتصادي لروسيا وإنتشار الفساد داخل المؤسسات العسكرية ، في حين حاول " فلاديمير بوتين " عند توليه الحكم في مارس من سنة 2000م ، النهوض بروسيا وإرجاعها لما كانت عليه في عهد الإتحاد السوفياتي ، وأعلن بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على إستقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، حيث أن بامكانها الإعتماد على مواردها الذاتية وأن تتوقف تماماً عن طلب أي مساعدات من الولايات المتحدة وباقي دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى .[3]

وقد إختلفت سياسة الرئيس فلاديمير بوتين " عن سياسة الرئيس السابق " بوريس يلتسين " ، حيث تميزت هذه السياسة الجديدة بالبراغماتية والواقعية ، ومحاولة تجسيد العلاقات الأوراسية ، والتركيز على تحسين الأوضاع الإقصادية حيث نجد أن كل من روسيا ، بيلاروسيا ، كازاخستان ، قد شكلت إتحاد جمركي ودعت دول المنطقة للإنضمام .[4]

[1] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 68 .
[2] حنان شيخ : مرجع نفسه , ص 69 .
[3] محمد نجيب السعد : مرجع سابق ذكره .
[4] حنان بلغالم : مرجع سابق ذكره , ص 127 .

وبالفعل تحسن أداء الإقتصاد الروسي كثيراً منذ عام 2000 بل إنه حقق نمواً 6.9 % خلال الفترة إلى أغسطس 2003 وأعلنت روسيا بألتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن عام 2002 والذي يقدر بـ 17.3مليار دولار ، كما أعلنت روسيا إلغاء 35 مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الأفريقية ، وحسب الإحصائيات التي أوفدتها مجلة " الإيكنوميست " البريطانية فإنه في فترة حكم " فلاديمير بوتين " قد إرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ب 7 % إبتداءا من سنة 2000 ، كما تحسن مستوى الطبقة المتوسطة لإحتياطاتها من النقد الأجنبي الذي قدر بأكثر من 500 مليار دولار ، وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة الثمانية في يونيو 2002 .[1]

الملاحظ من ما سبق أنه مع وصول بوتين إلى الحكم في مارس من سنة 2000م ، قد وضع خطة إقتصادية محكمة تهدف إلى رفع الدخل القومي بعيدا عن التدخل الغربي الأمريكي ، وهو هدف طموح بالنظر إلى الأزمة التي مرت بها روسيا بين 1990 إلى 1998 جراء مرحلة الإنتقال من الشيوعية إلى الليبرالية إضافة إلى تأثير صندوق النقد الدولي .

❖ **السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس" فلاديمير بوتين " تجاه الغرب :**

جاء " فلاديمير بوتين " توجهات جديدة تسعى إلى إحياء الدور الروسي في النظام الدولي ، إذ تعني هذه التوجهات تغييرا جذريا في السياسة الخارجية الروسية نحو المواجهة والتحدي للإدارة الأمريكية في العديد من القضايا ، ذلك بالنظر لرؤية الرئيس " بوتين " للولايات المتحدة الأمريكية على أنها مصدر للخطر على المصالح الروسية ، بالإضافة إلى إدراك ضرورة القيام بدور أكثر فعالية في مواجهة السياسة الأمريكية من خلال ، العمل على إستعادة روسيا مناطق النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الإتحاد السوفياتي ، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وجعلها علاقة متكافئة بين قوتين ودولتين على قدر المساواة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب .[2]

وقدم بوتين عدة مبادئ جديدة لسياسة روسيا الخارجية تدور حول تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لايخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة ، مع العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية وظهر ذلك بشكل خاص إثر توقيعه لعقيدة الأمن الوطني لروسيا ثّم الوثيقة اللاحقة التي أقّرها والمتعلقة بالعقيدة الخارجيّة الروسيّة ، وقد أضاف بوتين ثلاث عناصر جديدة لمبدأ السياسة الخارجية الروسية :

[1] عامر هاشم عواد : التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية , المجلة العربية للعلوم السياسية , ع 26 , ربيع 2010 , ص 57 .
[2] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 85 .

_ أولها : أنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقاَ فروسيا ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول .

_ وثانيها : أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

_ وأخيرا : َ فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان .[1]

كما تميزت العلاقات الروسية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، في أن الرئيس " فلاديمير بوتين " قام بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ، ومن جهة آخرى سمحت أحداث 11 سبتمبر بتجنيب روسيا للإنتقادات على حربها في الشيشان ، والتي أعتبرت كخطوة أولى نحو إتباع سياسة خارجية مستقلة ، مبنية أساسا على إستغلال إمكانياتها النفطية ، وإنشاء محور موسكو ، طهران ، كراكاس ، وآسيا الوسطى، حيث يبلغ مجموع إحتياطاتها ربع الإحتياطات العالمية للبترول ، وحوالي نصف إحتياطي الغاز في العالم ، ما جعلها تسعى لخلق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

كما نجد بأن العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قد توترت ، وذلك بسبب المشروع الأمريكي لإنشاء درع صاروخي في بولندا وجمهورية التشيك ، من أجل التصدي للهجمات المحتملة من إيران ، بالإضافة إلى قرار حلف الشمال الأطلسي بالتوسع شرقا ، ليضم كلا من أوكرانيا وجورجيا في قمته التي أنعقدت في أفريل 2008 ، مما إعتبرته روسيا خطرا على آمنها القومي .[3]

كما تعتبر الدرع الصاروخية الأمريكية ، وإتفاقية القوات التقليدية في أوروبا من أهم معضلتين في علاقات روسيا بالحلف الأطلنطي ، وفيما يخص هذا الشأن فقد إقترح " بوتين " في 07 جويليا من سنة 2007 على الولايات المتحدة الأمريكية بان تقوم بمشاركتها إستعمال الرادار الروسي الموجود في " جابالا " في " أذربيجان " والموجود هناك منذ العهد السوفييتي ، ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حاجة إلى بناء صواريخ إعتراضية في بولندا ، وأيضا قام " بوتين " بفتح الباب لمشاركة دول أوروبية آخرى في المشروع .

[1] محمد نجيب السعد : مرجع سابق ذكره .

[2] Aymeric chanprade **, La Russie Obstacle majeur sur la rout de l'Amérique monde** , sur le sit : http://www.Startegicsinternational.com/24.07.pdf

[3] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 86 .

وكان الهدف ل " بوتين " من هذا الإقتراح هو إختبار " **النوايا** " الأمريكية ، إذا كان هدفها هو رصد وإعتراض الصواريخ الإيرانية ، أم إذا كانت النوايا هي إستهداف روسيا ذاتها وبالتالي سوف ترفض أمريكا الإقتراح ، وهذا ما أظهره الرئيس " بوش " بما يشبه الرفض حينما قال : " **إن الإقتراح واقعي ومبتكر إستراتيجي ولكن بولندا وجمهورية التشيك هما جزء لا يتجزء من المنظومة الصاروخية** " . [1]

والملاحظ عند التركيز على ماسبق ، أن توجهات السياسة الخارجية ل " فلاديمير بوتين " تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أنها كانت مبنية على مايلي :

_ صياغة عقيدة عسكرية روسية جديدة ظل التحديات الجديدة المتمثلة في برنامج الدرع الصاروخي الذي تتبناه الإدارة الأمريكية بالإضافة إلى تهديدات أمنها القومي من خلال توسيع حلف الناتو شرقا التي تقوم ببناء قواعد عسكرية على الحدود الروسية .

_ كما قد أقر بوتين بأنه على أهبة الإستعداد لإستخدام الأسلحة النووية من الوهنة الأولى في حالة تعرض روسيا لهجوم خارجي .

_ تأكيده أيضا على ضرورة بناء روسيا الديمقراطية ، وعدم اللجوء إلى المساعدات الإقتصادية الغربية والإعتماد على ما تملكله روسيا من موارد الطاقة ، وإستغلال إرتفاع أسعار النفط لتحقيق الإنتعاش الإقتصادي ، مع تحديث البنية التحتية .

_ رفضه الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على العالم وتأييده لعالم متعدد الأقطاب .[2]

حيث نجد بأن " فلاديمير بوتين " من خلال سياسته الخارجية ، قد سعى من أجل إسترجاع مكانة روسيا العالمية وإعادة بسط نفوذها على جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق .

❖ **السياسة الخارجية " لفلاديمير بوتين " تجاه الجوار القريب :**

عرفت مناطق الجوار الروسي إضطرابات عديدة خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين ، حيث شهدت العديد من التوترات ، والتي إعتبرتها روسيا خطرا على آمنها القومي وقد وتفاقمت الخلافات مع دول الجوار وشرق أوروبا ، بولندا والتشيك والمجر ، وجورجيا سنة 2008 ، حيث أصبحت هذه الدول جزءا من المنظومة الغربية وتحت المظلة الأوروبية ، فقد تم قبول عضوية كل من بولندا والتشيك والمجر في الحلف الأطلنطي في عام 1999 ، وفي الإتحاد الأوروبي عام

[1] نورهان الشيخ : العلاقات الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية , مجلة السياسة الدولية , العدد 170 , المجلد 42 , أكتوبر 2007 , ص 48 .
[2] حنان بلغالم : مرجع سابق ذكره , ص 128 .

2004 ، وكل من بلغاريا ورومانيا عام 2004 و 2007 على التوالي ، وكانت أي محاولة من روسيا لإستعادة الهيمنة عليها تعني الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي .[1]

وقد تمثلث توجهات السياة الخارجية الروسية تجاه جوارها القريب من دول شرق أوروبا منذ تولي الرئيس بوتين السلطة في ما يلي :

_ محاولة الحفاظ على المصالح الروسية في مناطق الجوار ، حيث أن روسيا تتعامل مع المنطقة من منظور أكثر براغماتية ، يقوم على المصلحة وتعزيز الإستفادة المتبادلة في مجالات عدة في المنطقة ، حيث ترى روسيا بأن آمنها القومي مرتبط بمنطقة شرق أوروبا .

_ ترى ضرورة تطوير التعاون في مجال الطاقة ، فقد كان الإتحاد الأوروبي يمد دول أوروبا الشرقية بأكثر من ثلثي إستهلاكها من النفط ، و 80 % من وارداتها منه ولا تزال هذه الدول تعتمد على روسيا في الحصول على إحتياجاتها من الغاز والنفط ، حيث يعتبر مشروع " التيار الجنوبي " والذي يمثل مشروع أنبوب غاز يمتد عبر قاع البحر الأسود من ميناء " نوفوروسيسك " الروسي إلى ميناء " فارنا البلغاري " ، ثم يمتد بفرعين عبر شبه جزيرة البلقان إلى إيطاليا و إلى النمسا ، وهذا المشروع يحتل أولوية وأهمية لدى روسيا ، ويهدف هذا المشروع إلى تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا ، والتقليل من تبعية بلدان " الترانزيت " وبالتحديد أوكرانيا وتركيا .[2]

_ التركيز على العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدى ، فلم يعد في الأولويات الروسية التعامل مع هذه الدول من منظور إقليمي بسياسة موحدة لها جميعا ، وإنما يتم التعامل مع كل دولة إنطلاقا من محددات العلاقات الثنائية معها ، وعلى سبيل المثال : نجد بأن علاقات روسيا ببلغاريا أفضا إذا ما تمتمقارنتها بالعلاقات مع بولندا أو التشيك .[3]

❖ **العلاقات الروسية الأوكرانية :**

كما ذكرنا سابقا فإن أوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراق والأديان واللغات ، وهو منقسم بين شرق يتكلم اللغة الأوكرانية ويرون في روسيا بلدهم الأم ، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويدعو من أجل الإنضمام للإتحاد الأوروبي .

ونجد أنه منذ تولي الرئيس " فيكتور يوشينكو" ذي التوجهات الغربية والذي جاء عقب الثورة " البرتقالية " في أوكرانيا 2004م ، والعلاقات بين موسكو وكييف تسير من سيئ إلى أسوء بسبب السياسات المعادية والتي إنتهجها الرئيس الأوكراني ، كما أنه في علاقات هذه الآخيرة مع روسيا قد شهدت إحتجاجات جماهيرية واسعة ضد التدخل

[1] Robert Levgold **, Russia Foreign policy in the 21 st century and the shadow of the past**, New York : columbia University press , 2007 , p 136 .

[2] العتروس محمد الصغير : مرجع سابق ذكره , ص 87 .

[3] مرجع نفسه , ص 88 .

الروسي في سياستها الداخلية ، وضد السياسات "التسلطية المتزايدة "التي كان يمارسها كل من ليونيد كوتشما وفيكتور يانوكوفتش من بعده .ونظرت روسيا إلى تلك الاحتجاجات الجماهيرية في أوكرانيا وفي أجزاء أخرى من مجال الاتحاد السوفيتي السابق كتهديد لنظامها الحاكم، والحقيقة أن الخوف من " ثورة ملونة " تطيح بنظام بوتين أصبح القوة الدافعة الرئيسية وراء السياسات التي تنتهجها روسيا للحد من المعارضة الروسية وتحصين روسيا من المؤثرات الغربية؛ فحركات الاحتجاج التي أدت إلى تغييرين سياسيين في أوكرانيا 2004 و 2014م وصفتها روسيا بأنها حركات مدعومة من الغرب بهدف تغيير النظام بشكل سلمي و إن التطورات الأخيرة في أوكرانيا تشّكل تهديدا للنظام الحاكم في روسيا .[1]

وقد قام الرئيس الأوكراني " فيكتور يوشينكو" بزيارة موسكو في فبراير عام 2008 ، والتي إلتقى فيها الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " ، الذي أعلن بدوره أن روسيا لن تعرقل إنضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو ولكنه حذر في الوقت نفسه من نتائج ذلك في حالة إنشاء قواعد للحلف على أراضي دولة مجاورة له .[2]

والمشكلة الكبيرة في العلاقات الثنائية بين البلدين هي **مسألة الغاز** ، حيث تبادلت موسكو وكييف الإتهامات في هذا الشأن ، وتتهم روسيا أوكرانيا بسرقة جزء من الغاز الروسي الذي يمر عبر أراضيها إلى أوروبا ، بينما تتهم كييف روسيا بأنها لا تؤمن الغاز اللازم للزبائن الأوروبيين ، والذين آثر عليهم هذا الخلاف وبالخصوص البلدان الواقعة في وسطها التي تعد الأكثر إعتمادا على الغاز الروسي ، وروسيا تؤمن 40% من الغاز الذي يستورده الإتحاد الأوروبي ، ويمر 80% من هذا الغاز عبر أراضي أوكرانيا .[3]

[1] منتدى العلوم السياسية : دراسة – دراسة أهمية أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية , نفس مرجع المقال .
[2] عبد المنعم ممدوح: مرجع سابق ذكره , ص 75 .
[3] مرجع نفسه , ص 78 .

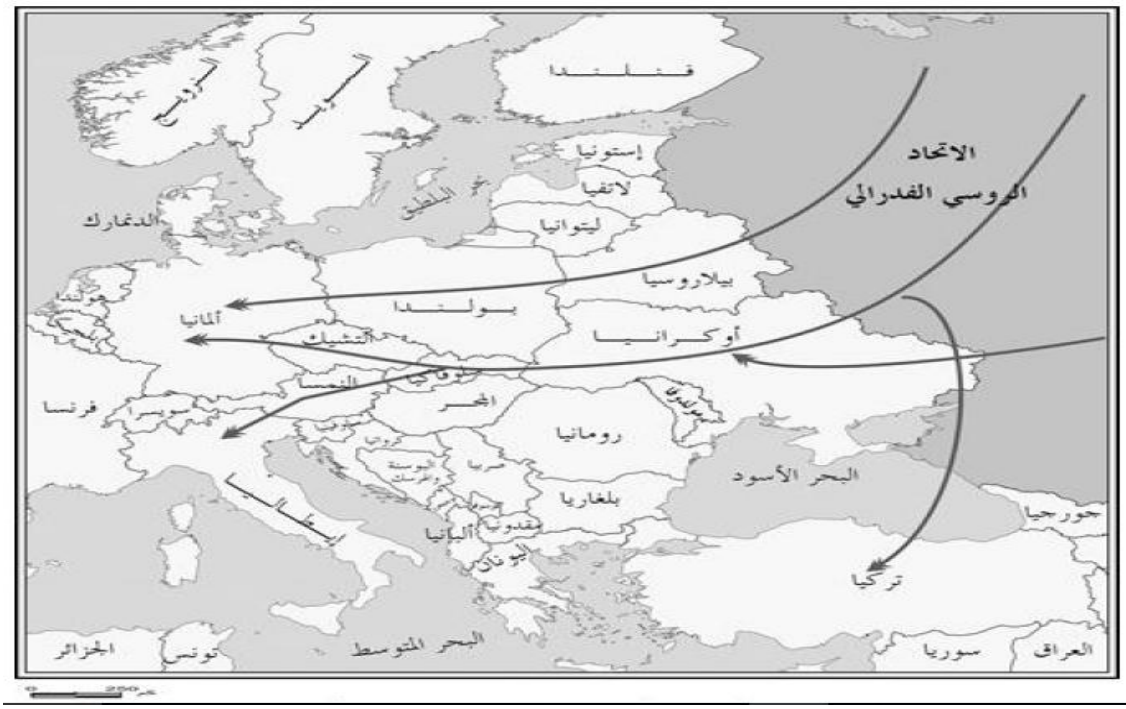

الخريطة رقم 07 : أنابيب الغاز الروسية في القارة الأوروبية

المصدر : عاطف معتمد عبد الحميد : مرجع سابق ذكره ، ص 83 .

ومع فوز " فيكتور يانوكوفيتش " بالإنتخابات الروسية في بداية 2010 ، دخلت العلاقات الروسية الأوكرانية مرحلة جديدة تتسم بالموالاة لموسكو ، وقد أكد رئيس أوكرانيا من أولوياته لتحسين العلاقات مع روسيا ، وهذا التحسين من شأنه أن يدفع بالبلدين لإتخاذ عدة مواقف دولية وإقليمية وداخلية حساسة ومهمة ، وفي مقدمة هذه المواقف إغلاق ملف المساعي نحو عضوية حلف الناتو لتكون أوكرانيا دولة محايدة ، وكذلك إغلاق ملف إبعاد الأسطول العسكري البحري الروسي خارج حدود المياه الإقليمية الأوكرانية في البحر الأسود .

كما يتجلى الإهتمام الروسي بأوكرانيا على أنها هي التي تصنع صورة روسيا كقوة عظمى أو هي التي تكسر هذه الصورة ، كما أنها تمثل الجدار العازل لروسيا ، **وروسيا من دون أوكرانيا هي مجرد دولة بينما روسيا مع أوكرانيا هي إمبراطورية** .[1]

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الروسية

في موضوع محددات السياسة الخارجية الروسية ، فإن روسيا شأنها شأن الدول العظمى توازن بين المحددات المحلية والدولية وبين الإعتبارات الداخلية والخارجية ، بل وتسعى لأن توظف السياسة الخارجية بما يحقق مصالحها الداخلية.[2]

[1] العتروس محمد الصغير : مرجع سابق ذكره , ص 89 .
[2] عبد الغني سلامة : السياسة الروسية في الشرق الأوسط , مكتبة منتديات بحور المعارف , ص 173 .

ولمعرفة عملية صناعة السياسة الخارجية الروسية ، علينا بتحديد مختلف المحددات التي تتميز بها كل واحدة من البيئة الثلاث : البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية ، والسيكولوجية ، وذلك بتحليل مختلف العوامل كما تم الإشارة إليه في الإطار المفاهيمي والنظري في الفصل الأول ، ومن العوامل ما تعلق بالإمكانيات المتاحة للدولة سواء الموقع الجغرافي ، والموارد الطبيعية والمقدرات الإقتصادية ، والعسكرية ، مع دراسة دور صانع القرار في بلورة السياسة الخارجية لروسيا .

1. محددات البيئة الداخلية :

تحتوي البيئة الداخلية لروسيا الإتحادية على العديد من العوامل التي تؤثر في عملية صناعة السياسة الخاجية خاصة ما تعلق بالموقع الجغرافي ، وبالدور الإقتصادي والقدرات العسكرية .

✓ **المحدد الجغرافي :**

تحظى روسيا الإتحادية بخصوصية جغرافية راجعة لمساحة إقليمها الشاسعة ، رغم تراجع حدودها للغرب بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، إلا أنها تبقى تعتبر من أكبر الدول مساحة ب 400،075،17 كلم2 ، تشغل شرق أوروبا وشمال آسيا ، تمتد من بحر البلطيق غربا إلى المحيط الهادي شرقا ، ومن المحيط القطبي في الشمال إلى البحر الأسود وجبال القوقاز ، ونهري أمور وأسوري في الجنوب .[1]

وتقع روسيا بين خطي عرض 41 و 82 درجة شمالا ، وخطي طول 19 درجة شرقا و169 درجة غربا ، يحدها شرقا بحر بيرنغ وبحر اليابان ومن الغرب فلندا ، وبولندا ، النرويج ، بيلاروسيا ، أوكرانيا ، جورجيا ، أذربيجان وكزاخستان.[2]

وعلى طول الحدود القارية الجنوبية يحدها كل من الصين ، منغوليا ، كوريا الشمالية ، كما أنها تسيطر على العديد من المنافذ البحرية : كبحر الشمال وبحر البلطيق من الشمال الشرقي ، والبحر الأسود وبحر أزوف جنوبا ، والمحيط الأطلسي من الشرق ، كما تمتلك روسيا العديد من الحزم الساعية التي تصل إلى 12 حزمة ساعية ، وبهذا الشأن صرح الرئيس السابق " ديمتري مدفيدف " أنه يعتزم خفض هذا العدد من أجل تسهيل المبادلات والإتصالات بين مختلف أرجاء روسيا .[3]

وقد ورثت روسيا ما يفوق 60000 كلم ، حيث تقدر الحدود البرية لروسيا ب 20107 كلم ، تحدها أذربيجان ب 284 كلم ، بيلاروسيا 909 كلم ، الصين من الجنوب الشرقي ب 3605 كلم ، أوسيتيا 294 كلم ، فلندا

[1] منير مباركية : إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكية : حالتي روسيا والصين , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر , يوسف بن خدة , كلية العلوم السياسية والإعلام , 2008 , ص 35 .
[2] حنان بلغالم : مرجع سابق ذكره , ص 20 .
[3] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 46 .

1340 كلم ، وجورجيا ب 723 كلم ، كازاخستان 6846 كلم ، كوريا الشمالية 19 كلم ، لاتفيا ب 2018 كلم ، لتوانيا ب 227 كلم ، بولندا 206 كلم ، منغوليا 3480 كلم ، النرويج 196 كلم ، وأوكرانيا ب 1576 كلم ، وتقدر الحدود البحرية لروسيا ب 40000 كلم ، كما أن روسيا تجاور الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مضيق بيرنغ وألاسكا ، وجزر الأليوشن .[1]

وتنقسم روسيا من الناحية الجغرافية إلى 3 أقاليم رئيسية :

ـ روسيا الأوروبية : وهي الأرض التي تقع غرب جبال الأورال

ـ سيبيريا : وهي الأراضي الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال .

ـ الشرق الأقصى الروسي : يمتد من نهاية السهوب السيبيرية إلى شواطئ المحيط الهادي .[2]

الخريطة رقم 08 : الموقع الجغرافي لروسيا ، المصدر :

http://www.un.org/Depts/Cartographic/map/profile/russia.pdf

[1] حنان بلغالم : مرجع سابق ذكره , ص 20 .

[2] لمى مضر الأمارة : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2009 , ص 148 .

ووفق التوجه الروسي فإن إكتساب قوة عالمية مرهون بالسيطرة على أربع دول : أوكرانيا ، بيلاروسيا ، كازاخستان ، وجورجيا ، حيث أنه من أهم مميزات الموقع الجغرافي لروسيا هو إمتدادها دون حواجز طبيعية ، حيث أن التوسع إلى منطقة بحر القزوين حسب عقيدتها لديها أهمية جيوبولتيكية وآمنية ، حيث تهدف من خلالها إلى خلق مناطق عازلة تحمي حدودها الجغرافية ، كما تضيف في مخططاتها أذربيجان لكونها منطقة عزل لوسط آسيا عن أوروبا .[1]

مع زوال الإتحاد السوفياتي وتفكك جمهورياته فقدت روسيا دول البلطيق وأوكرانيا ، ومولدافيا ، ومع إستقلال دول القوقاز الثلاث ودول آسيا الوسطى ، شكل هذا خسارة جيوبولتيكية لروسيا حيث أنها لم تعد قادرة للهيمنة على البحر الأسود وعلى الموانئ المستخدمة في التجارة مع دول المتوسط والعالم الخارجي ، كم أنه لا يمح لها بفرض نفوذها على الأراضي الممتدة من البحر الأسود إلى الأراضي العربية .[2]

كما عرفت روسيا العديد من النزاعات فيما يتعلق بتحديد الحدود ، خاصة منها مطالبة روسيا بجزر " الكوريل " جنوب روسيا ، ما أدى إلى توتر دائم في العلاقات الروسية اليابانية ، بالإضافة إلى هذا نجد المشاكل الحدودية مع الصين ، حيث تم رسم الحدود بموجب إتفاق وقع سنة 1991 ، وتم تعديله سنة 1992 ، والذي إستعادت بموجبه الصين ما يقارب 600 كلم2 ، والخلاف الأساسي بين روسيا والصين كان حول جزيرة " دمانسكي " التي كانت سبب النزاع المسلح سنة 1969 .[3]

وعليه فالموقع الجغرافي لروسيا جعلها تواجه تحديات كبيرة بإعتبار لها حدود بالإتحاد الأوروبي ، وحلف شمال الأطلسي من الغرب ، واليابان وكوريا الجنوبية والصين من الشرق ، وبذلك فهي محاطة بمنطقتين متفوقتين عليها إقتصاديا وتكنولوجيا ، وديمغرافيا ، غير أن المساحة الشاسعة التي تمتلكلها جعلتها تتمتع بالإكتفاء الذاتي في الموارد الطاقوية ، كما جعلتها مسيطرة على طرق وإمدادات الطاقة .[4]

- ✓ **المحدد الإقتصادي :**

يعتبر الاقتصاد الروسي أحد القواعد الأساسية التي تستند عليها حركة السياسة الخارجية الروسية إذ أن القوة الإقتصادية يمكن تحويلها الى قوة واضحة من الناحية العسكرية والسياسية ، فالدولة التي تنجح في بناء قاعدة إقتصادية سليمة إنما تقوم بدعم قوتها في كافة المجالات ويمكن القول بأن روسيا إستطاعت خلال سنوات قليلة من تحقيق طفرة في القدرات

[1] حارث قحطان عبد الله : مثنى فائق مرعي , أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية , أداب الفراهيدي , العدد 19 , أفريل 2014 , ص 278 .

[2] عاطف معتمد عبد الحميد : إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الإنتقالية , بيروت , الدار العربية للعلوم ناشرون , الطبعة الأولى , 2009 , ص 07 .

[3] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 46 .

[4] منير مباركية : مرجع سابق ذكره , ص 35 .

الاقتصادية ، فمنذ أواخر الثمانينات وطوال عقد التسعينيات مرت روسيا بمرحلة من التدهور الاقتصادي الحاد إنهارت فيها مؤسسات الدول وإستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي ، والسياسي وتراجع الدور الروسي دوليا وإقليميا إلى الحد الذي أفقد روسيا نفوذها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في مختلف دول العالم ، إلا أنه منذ تولي الرئيس بوتين للسلطة شرع في اعتماد إستراتيجية وطنية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الاقتصادية والعسكرية ، والاجتماعية لروسيا الاتحادية فبعد أن اقتربت روسيا من إعلان إفلاسها في الأزمة الاقتصادية عام 1998 إستطاعت الحكومة الروسية من تحقيق انجازات اقتصادية ، بل وحققت درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي ، بشكل يختلف عما كان يعانيه من تدهور في عهد الرئيس يلتسن .[1]

وبالرجوع إلى فترة ما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي نجد سعي صناع القرار في روسيا بداية من التسعينيات لإصلاح الإقتصاد الروسي عبر التخلي عن الإشتراكية الإيديولوجية ، والتبني الكامل لنظام إقتصاد السوق وذلك بالإندماج الكامل ضمن المنظومة الغربية بأبعادها القيمية والإقتصادية ، وعلى هذا الأساس تبنى الرئيس السابق " بوريس يلتسين " مجموعة من الإجراءات الإقتصادية ضمن ما يعرف " العلاج بالصدمة " ، وذلك لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، وقد عمدت الحكومة الروسية منذ عام 1992 إلى القيام بالإجراءات التالية :

1-تحرير التجارة داخل الإقتصاد بإزالة نظام تسعير السلع

2-خفض نظام الإنفاق الحكومي بصورة شديدة

3-إصلاح النظام الضريبي

4-جعل العملة قابلة جزئياً للتحويل

5-خصخصة مؤسسات الدولة

6-الإنضمام للمؤسسات المالية والإقتصادية الدولية من أجل الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحويل[2]

وقد دخل الاقتصاد الروسي ما بين العام 1992م إلى غاية 1998م في مرحلة تقهقر شديدة ، فقد أدى ضعف وغياب الاستثمارات إلى تراجع الصناعات الهندسية ، و صناعات البناء ، كما عرف المركب الصناعي العسكري هزات متكررة ، و أزمات تموين حادة ، و انعكس انفتاح الاقتصاد الروسي على المنتجات الخارجية على

[1] صفاء حسين علي : مرجع سابق ذكره , ص 339 .

[2] لمى مضر الأمارة : المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003 , مرجع سابق ذكره , ص 20 .

قطاعات الإنتاج الداخلي للمواد الغذائية و الاستهلاكية بشكل كبير ، وأكد معظم الخبراء و الاقتصاديين المهتمين بالشأن الروسي في ذلك الوقت ، بأن إستراتيجية **العلاج بالصدمة** التي اتبعها الرئيس يلتسن و فريقه الإصلاحي ، عرفت فشلا ذريعا في تحقيق أهدافها من أجل النهوض بالاقتصاد الروسي ، و هو ما برهنت عليه مؤشرات الآداء الاقتصادي حينها ، حيث انخفض الناتج الخام المحلي في نهاية سنة 1992م بنسبة ، 11% كما تقلص حجم الاقتصاد سنة من بعد بنسبة 20% و تراجع سعر الروبل بشكل متسارع ، وانخفض الناتج الصناعي في السنوات من 1992م إلى غاية 1995م ، بالنسب التالية : 18% سنة 1992م ، 4% سنة 1993م ، 21% سنة 1994 ، و تراجعت الاستثمارات 40% ثم 12% عام 1995م ، أما في عام 1996م فتراجع الناتج المحلي بنسبة 6% ، غير أن الاقتصاد الروسي تمكن بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها خلال السنوات 2000م إلى 2008م ، أن يكون من بين أهم الإقتصادات العالمية الأكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية .[1]

والسبب في عودة روسيا إقتصاديا راجع لمساحتها الشاسعة الغنية بالثروات الطبيعية والمعدنية ، حيث أن الإتحاد السوفياتي قبل إنهياره كان أكبر منتج للنفط وثالث أكبر الدول المصدرة للغاز في العالم ، حيث ورثت روسيا أكبر إحتياطي للغاز الطبيعي يقدر ب 4،23% وهي بذلك أكبر مصدر للغاز الطبيعي عالميا .[2]

أما بالنسبة للنفط فهي ثاني أكبر منتج ، وثامن أكبر دولة في العالم من حيث الإحتياطات النفطية والتي تقدر بحوالي 3،6% من الإحتياطات العالمية ، وتتركز حقول البترول في سيبيريا الغربية وشمال القوقاز ومنطقة الأورال ، ويحتوي القطب الشمالي 25 % من النفط والغاز المستخرج من الحقول المتواجدة في غرب سيبيريا .[3]

وقد قدر الإحتياطي الروسي من النفط بحسب إحصاءات عام 1995م ب 49 مليار برميل من النفط و 1،48 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، كما أن سيبيريا وحدها تضم من الذهب وخمس البلاتينيوم العالمي ، وتعد ثاني منتج ومصدر للذهب في العالم ، وتملك ثلث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من الخشب ، وقد ورثت روسيا أيضا مواد أولية من الفحم تقدر 54% و من الحديد 43% .[4]

[1] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 27 .
[2] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 25 .
[3] نورهان الشيخ : الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية , مجلة السياسة الدولية , مرجع سابق ذكره , ص 48 .
[4] لمى مضر الأمارة . المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003 , مرجع سابق ذكره , ص 23 .

1	روسيا	44, 650, 000	%25, 455
2	الولايات المتحدة	5, 977, 000	%3, 407
3	الاتحاد الأوروبي	2, 476, 000	%1, 411
4	الصين	2, 265, 000	%1, 291
الاحتياطي العالمي		175, 400, 000	%100

الجدول رقم 02 : يبين نسبة إحتياطي الغاز لروسيا بالنسبة للدول الكبرى عالميا عام 2007م

المصدر : محمد المقداد ، صايل السرحان : الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي ، المنارة ، المجلد 19 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 38 .

1	روسيا	79, 000, 000, 000	%5, 82
2	الولايات المتحدة	20, 970, 000, 000	%1, 54
3	الصين	16, 000, 000, 000	%1, 18
4	الاتحاد الأوروبي	6, 146, 000, 000	%0, 45
الاحتياطي العالمي		1, 357, 340, 384, 000	%100

الجدول رقم 03 : يبين نسبة إحتياطي النفط لروسيا بالنسبة للدول الكبرى عالميا عام 2007م

المصدر : محمد المقداد ، صايل السرحان : المرجع نفسه ، ص 38 .

وإن أهمية العامل الإقتصادي لا تتوقف على مدى توافر الموارد الطبيعية فحسب ، وإنما على مدى توافر الإمكانات لإستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل ، وروسيا تنتج بصفة خاصة الصناعات الأساسية كالصلب ، والصناعات الكيماوية الثقيلة وصناعات الأسلحة ، ومن أهم المناطق الصناعية في روسيا نجد :

1_ منطقة موسكو : أكبر منطقة صناعية في روسيا وتنتشر بها الصناعات الكيماوية والميكانيكية والصناعات الإستهلاكية الآخرى .

2_ منطقة روسيا الشمالية : تتوفر على مواد أولية هامة ، منها الصناعات الحديدية التحويلية والغذائية ، والصيد البحري ، ومن أهم مدنها " سان بطرسبورغ " التي توجد بها الصناعات ذات التكنولوجيا العالمية والكيماوية والغذائية .

3_ منطقة الأورال : وهي ثاني منطقة صناعية في روسيا حيث تتوفر على المعادن ومصادر الطاقة ، وبها صناعات مختلفة كالصلب والكيماوية والألمنيوم والميكانيكية والكهربائية ، وصناعة الطائرات

4_ منطقة الفلكا : حيث يعتبر نهر الفلكا أهم ممر ملاحي في روسيا وأهم الصناعات الموجودة بها تركيب الآلات الفلاحية وصناعات آخرى .

68 Transporter l'énergie à travers l'Eurasie

الخريطة رقم 09 : توضح توزع الموارد الطبيعية في روسيا

المصدر : حنان بلغالم : مرجع سابق ذكره ، ص 28 .

كما توجد في روسيا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، حيث تحولت البلاد من مستورد للحبوب إلى ثالث أكبر مصدر للحبوب بعد الإتحاد الأوروبي ، والولايات المتحدة الأمريكية .[1]

وانعكاساً لإستراتيجية بوتين في المجال الإقتصادي ، تنامت المؤشرات الإيجابية للإقتصاد الروسي ، و أهمها فيما يلي :

-نمو الاقتصاد الروسي بمعدل 7% سنوياً طوال خمسة سنوات ، التي أعقبت سنة 2000 مصحوبا بمعدل تضخم لم يتجاوز 10% وهذا النمو أدى إلى إنعاش النشاط الإقتصادي ، وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية فنمت الصناعة بمعدل 4% .

-زيادة التحسن في مناخ الإستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية للعمل في الإقتصاد الروسي ، حيث تجاوز حجم هذه الإستثمارات 11 مليار دولار عام 2008 .

[1] محمد الصغير العتروس : مرجع سابق ذكره , ص 53 .

-إنتعاش سوق الأسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة ، وتحقيقها لمعدل نمو بلغ 85 %،3 خاصة أسهم قطاع الطاقة

-تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة ، وفي الميزان التجاري تجاوزت 400 مليار دولار و120مليار دولار على التوالي وتجاوز إحتياطي البنك المركزي من الذهب و العملات الأجنبية 1،413 مليار دولار في جوان ،2007 مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالمياً من حيث إحتياطيات الذهب والفضة و العملة الأجنبية .[1]

الشكل رقم 02 : نمو الناتج الخام لروسيا ، من موقع صندوق النقد الدولي ، www.imf.org

وقد وضع صندوق النقد الدولي توقعاته من خلال دراساته الاستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية ، من المرجح أن يتحسن النمو في روسيا وتنتفع من السياسات الهيكلية الرامية إلى دفع النمو على المدى المتوسط ، إلا أنه قد أثر تباطؤ النشاط الإقتصادي في العالم على الصادرات الروسية ، ناهيك عن ضعف الطلب المحلي في روسيا بسبب توقف ارتفاع أسعار تصدير النفط وفي سياق تأثيرات الأزمة المالية العالمية ، وفي ظل عدد من السيناريوهات ، مثل تباطؤ الإستثمار في الأسواق الصاعدة ، وسيناريو التطورات السلبية في منطقة اليورو، فمن المحتمل أن يؤدي إنخفاض

[1] لخضر نويوة : الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي الطاقة أنموذجا 2000- 2014 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير , في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , تخصص علاقات دولية وإستراتيجية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2014 / 2015 , ص 98 .

أسعار النفط إلى إنتقال آثار التطورات العالمية السلبية إلى روسيا ، حيث سيتعين عليها تحفيز الإصلاحات الهيكلية من أجل زيادة احتمالات النمو من خلال تحسين بيئة الأعمال وتنويع الإقتصاد .[1]

✓ **محدد القوة العسكرية :**

يسهم المتغير العسكري في تشكيل إستراتيجيات معظم الدول تجاه محيطها الخارجي على المستويين الإقليمي والعالمي ، وهذا ما تم إبرازه سابقا في الإطار المفاهيمي والنظري ، كما أن المتغير العسكري يعبر عن مدى قدرة الدول في إستخدام قوتها العسكرية ، أو التلويح بإستخدامها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية .

ويتضح حجم تأثير القوة العسكرية ومكانتها في السياسة الخارجية الروسية في أنها تأسست بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ، حيث وقع " بوريس يلتسين " في 7 ماي 1992 مرسوما بإنشاء وزارة الدفاع الروسية ، وفي الوقت الحالي فالقائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية هو رئيس الدولة " فلاديمير بوتين " ، **وقدر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية** في عام 2010 ، بأن عدد القوات المسلحة الروسية تقدر بحوالي 1،027،000 قوات نشطة ، و 20،000،000 قوات إحتياط .[2]

وورثت روسيا عن الإتحاد السوفياتي قوة عسكرية ونووية ، مخزونها يقدر بحوالي 16000 رأس نووي ، وروسيا هي ثاني أكبر مخزون عالمي من الصواريخ الباليستية ، تصدر لأكثر من 80 دولة الأسلحة وبذلك فهي تحتل المرتبة الأولى في تصدير الأسلحة ، كما ورثت ما يقارب 90% من القوات الإستراتيجية النووية ، و85% من قوات الدفاع الجوي الإستراتيجي ، و 58% من قوات الأسلحة التكتيكية النووية ، و85% من القوات البحرية ، و58% من القوات البرية ، كما سيطرت القيادة العليا الروسية على 12200 رأس نووي إستراتيجي ، منها ماهو موجود في أوكرانيا ، وكازخستان وبيلاروسيا ، كما تسيطر على 79 % من الصواريخ العابرة للقارات فضلا عن تولي الروس إدارة جميع المنشآت العسكرية الأساسية ، كالقيادة العليا والإتصالات ، والقوات النووية العسكرية ، والمقاتلات الإعتراضية ، والقوات الخاصة ، وبإمتلاك روسيا لهذه الترسانة فهي تعد إحدى القوى الكبرى في العالم .[3]

---

[1] خديجة لعريبي : السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية , تخصص علاقات دولية وإستراتيجية , جامعة محمد خيضر , بسكرة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2013 / 2014 , ص 78 .

[2] سيرك وزنة : الإدارة الإستراتيجية للجيوش (القوات المسلحة) دراسة مقارنة بين نموذجي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا , مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , تخصص دراسات إستراتيجية ودولية , 2013 / 2014 , ص 53 .

[3] لمى مضر الأمارة : المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 – 2003 , مرجع سابق ذكره , ص 29 .

وتتكون القوات البحرية الروسية من 4 أساطيل إستراتيجية عملياتية وهي :

_ أسطول بحر البلطيق : وقاعدتاه البحريتان هما ميناء بالتيسك وميناء كرونشتات .

_ أسطول بحر الشمال : قواعده البحرية هي ميناء سيفيرومورسك ، وميناء غريميخا وميناء فيديايفو ، وميناء بولياربي.

_ أسطول البحر الأسود : قاعدتاه البحريتان هما ميناء سيفاستوبول ، وميناء نوفوروسيسك .

_ أسطول المحيط الهادي : قواعده الرئيسية هي ميناء فلاديفوستوك ، وميناء سوفيتسكا ياغافان ، وميناء فيليوتسينسك ، وميناء فوكينو وميناء دوناي .

كما يوجد أسطول آخر صغير في بحر القزوين : قواعده في ميناء إسترخان وميناء محج قلعة ، وميناء كاسبيسك . وهناك أيضا قاعدتان أجنبيتان تابعتان لسلاح البحرية الروسي ، وهما قاعدة سيفاستوبول البحرية في أوكرانيا ، وقاعدة طرطوس البحرية في سوريا .[1]

type	nombre	tannage	Armement	Année	Remarques
kirov	2	26190	20SS-N19,96SA-n-6,128SA-N9 canans,tubes lancetropile	1988	Le nakhimov en grand carénage
slava	3	11490	16SS –N 12,64san-6,40SA-N-4, canans,tubelancetropilles	1982	
kara	2	9800	8SS-N14,40SA-N-3,72SA-N-4, canans tube lance	1974	état opérationnel incertain
Udaloy ll	1	8900	8SS-N-22,64SA-N-9,canons tube lance	1999	
udalloyl	8	8400	8SS-N-14,64SA-N-9,canons tube lance	1982	—

الجدول رقم 04 : القوات البحرية الروسية

المصدر : سيرك وزنة : مرجع نفسه ، ص 104 .

وفي 2005 طلب الرئيس " بوتين " في إجتماع لمجلس الآمن الروسي من قادة الجيوش وضع عقيدة عسكرية جديدة ، تنسجم مع تصور جديد للآمن القومي الروسي ، والمقصود بذلك تعبئة الدولة والمجتمع خلف السياسة الدفاعية والعقيدة العسكرية ، وتهدف هذه العقيدة العسكرية إلى وضع خطة عشرية حتي عام 2015 ، يتم فيها تحديد طبيعة التهديدات الموجهة للآمن الروسي ، والمهام المطلوبة لمواجهة هذه التهديدات وتعيين طبيعة المؤسسة العسكرية التي

[1] سيرك وزنة : مرجع نفسه , ص 55 .

تحتاجها الدولة للمواجهة عند الضرورة ، وذلك على المستويات الإقتصادي ، والسياسية ، والإجتماعي ، والأخلاقية والصناعية ، والعسكرية .[1]

والعقيدة الروسية تتحدد وفق تعيين التهديدات الموجهة لها وهذه الآخيرة متمثلة في :

_ سياسة بعض المؤسسات والقوى العظمى التي تتآمر على سيادة روسيا والإساءة لمصالحها الإقتصادية وإستخدام شتى أشكال الضغط السياسي والإعلامي ، كما حصل في أوكرانيا ، وجورجيا .

_ إستخدام السلاح النووي والإكثار من أسلحة الدمار الشامل لدولة آخرى فهو يشكل تهديد بالنسبة لروسيا ، حيث أنها تنظر للاسلحة النووية التي تمتلكها الدول الكبرى عمليا موجهة جميعا عليها ، لذلك فإن مهمة الدفاع المرتبطة بالردع النووي الإستراتيجي لإحتمال العدوان تتخذ أهمية كبيرة لروسيا .

_ كما أنها ترى بأن خطر التهديدات الداخلية هي النزعة الإنفصالية التي يتم تشجيعها من الخارج لضرب سيادة روسيا ووحدة أراضيها .[2]

✓ **محدد الهوية :**

تجد السياسة الروسية تجاه دول الجوار جذورها في الخصائص المجتمعية للشعب الروسي الذي يلعب دورا كبيرا في تعريف ماهية المصالح القومية الروسية ،حيث أن الشعب الروسي ليس وليد حقبة زمنية قصيرة بل هو جماعة تاريخية راسخة تحمل جميع ملامح الشخصية السياسية الثابتة الموحدة ثقافيا و حضاريا ، إذ أن تكوين الشعب الروسي مختلف عن تكوين بقية المجتمعات الأخرى ، فهو لم يكن نتاج تكوين الدولة الروسية بل نجد أن الأمة الروسية قد عبرت مع مرور حقبة طويلة عن خصوصية رسالتها الفريدة كحاملة للحضارة .

وينتمي الشعب الروسي إلى الشعوب ذات الرسالة الكونية و هذا ما يؤكد عليه الأوراسيون وبالرغم من الأزمات و المراحل الانتقالية إلا أن الشعب الروسي قد ظل فاعلا سياسيا عبر التاريخ يلعب دور الموازن و الضابط الداخلي ويظهر ذلك في الصيغ الجيوبوليتكية المجسدة للرسالة الحضارية للشعب الروسي ، ويسعى صانع القرار الروسي إلى أن تكون سياساته مقبولة لدى الشعب الروسي وهذا ما يطلق عليه البنائيون تسمية (Intersubjectivité) ، بمعنى أن القرارات المتخذة من طرف القيادة تنبع من الشخصية القومية ، أي ينبغي أن تكون أفكار و قرارات القيادة مقبولة لدى أغلبية المجموعة الوطنية .[3]

[1] محمد الصغير العتروس : مرجع سابق ذكره , ص 56 .
[2] مرجع نفسه : ص 57 .
[3] عادل عباسي : السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية , جامعة الجزائر , بن يوسف بن خدة , كلية العلوم السياسية والإعلام , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2007 , ص 21 .

ومن ثوابت السياسة الروسية نجد مايلي :

ـ الشعور السلافي : بمعنى إقتناع كل فرد روسي بأن هويتهم جزء من الهوية القومية ، ووعيهم بأنهم أرثذوكسيون في أول اللأمر ، ثم روسيون في المرتبة الثانية ، ثم بشرا .

ـ الوعي الذاتي الإثني : بمعنى أن الفرد الروسي هو روسي قبل كل شيئ ، وأن القومية الروسية لا يحددها زمان ولامكان ، كما أن الأسرة الروسية عند إنجابها لطفل فهي تساهم في إكمال البناء الروحي للشعب الكلي ، وفي روسيا يرفع شعار " **الأمة هي الكل والفرد هو لاشيئ** "

وبالرغم من أن المصالح الروسية العليا هي الدولة القومية الأرثوذكسية ، إلا أنه لا يمنع من وجود تعايش مع مختلف الطوائف الآخرى .[1]

ومن معضلات روسيا هو تشكل العديد من التكتلات الحضارية فوق أراضيها ، حيث نجد التكتل الروسي السلافي ، وتكتل الشرق الأقصى ، وتكتل آسيا الوسطى ، لهذا يجب تجنيد كل إمكانياتها من أجل التماسك القومي والإنبعاث الروحي والديني ، والثقافي للشعب ، كما أن روسيا تواجه معضلة في تحديد هويتها كونها دولة أوروبية أم آسيوية ، ففي حين يتركز ثقلها السياسي والسكاني في الجزء الأوروبي الصغير غربا ، تشكل هضبة سيبيريا 70% من مساحة روسيا ، ما يجعل سياستها أسيرة التجاذبات بين الإتجاه شرقا أو غربا ، كما أنها داخليا تواجه مشكلة إنقسام عرقي وديني ، وكون روسيا دولة فيدرالية بكثير من الولايات ذات الحكم الذاتي ،إلا أنه منذ سقوط الإتحاد السوفياتي قد بدأت خطوط الإنقسام تزداد ، سواء من العرقيات التتارية في سيبيريا ، أو من المسلمين والمسيحيين الكاثوليك في القوقاز التي تشكل أحد مراكز الثقل السكاني لروسيا .[2]

وهذه المعضلة في الإنقسامات العرقية التي تواجهها روسيا ، هي ما ستظهر جليا عند التطرق إليها في الفصل الثالث والتوسع في شأنها من خلال التحدث عن الأزمة الأوكرانية .

[1] ألكسندر دوغين : أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي , ترجمة عماد حاتم , طرابلس , دار أوروبا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية , الطبعة الأولى , 2004 , ص 305 .

[2] نورهان شيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية , مرجع سابق ذكره , ص 15 .

2. محددات البيئة الخارجية :

إن المتغيرات الخارجية التي تحدث على المستويين الدولي والإقليمي تساهم في دفع صانع القرار الروسي لتبني مقاربة معينة ، في إدارة علاقاته مع المستجدات الخارجية ، والسعي إلى إستباق تلك التحولات عبر إستراتيجيات ملائمة لطبيعة الوضع الراهن للدولة الروسية .

✓ **النظام الدولي الجديد والمتغير الإقليمي :**

بعد إنتهاء الحرب الباردة وما تمخضت عنه من إنهيار الإتحاد السوفييتي ، وما تبعه من تفكك للكتلة الشرقية وزوال الذرع العسكري المتمثل في " حلف وارسو " ، برز نسق دولي جديد تغلب عليه نزعة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا الوضع العالمي الجديد جعل القادة في الكريملين ينظرون بوعي للحقيقة السائدة لعلاقات القوى ، ما قادهم إلى التخلي ولو مؤقتا عن توجههم في لعب دور عالمي في ظل الثنائية القطبية سابقا ، والبحث حاليا للحفاظ على دور إقليمي من خلال ما تسميه روسيا ب " الخارج القريب " ، والذي يتكون من الدول التي كانت تابعة للفضاء السوفياتي سابقا .[1]

بالإضافة إلى التحولات التي مست بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسياسة الإحتواء التي قامت بها الولايات المتحدة ضد روسيا من أجل الإبقاء عليها ضعيفة وتابعة لها إقتصاديا ، فقد عرفت أيضا الأوضاع الإقليمية المحيطة بروسيا الاتحادية تحولات لا تقل أهمية و خطورة على المصالح الروسية ، حيث شكلت المعالم الجيوبولتيكية الجديدة مركز جذب لسياسات قوى إقليمية و دولية تطمح للإستثمار في الفراغ الجيوإستراتيجي الذي نتج عن تفكك الإتحاد السوفيتي ، إمتدادا من شرق أوربا إلى القوقاز ووسط آسيا .[2]

ولعل ما يمكن ملاحظته من تغيرات إقليمية بالنسبة لروسيا الاتحادية هو مسار عملية توسع كل من الإتحاد الأوروبي وأيضا الحلف الطلسي نحو حدود روسيا ، وذلك من خلال إنضمام بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى هذه الأطر السياسية ، على غرار دول البلطيق ، ورغبة دول آخرى من نفس الفضاء في القيام بنفس الخطوة ، وشكل إستقلال أوكرانيا إنتكاسة جيوبولتيكية ومصدر قلق للقيادة الروسية ، لما تحمله أوكرانيا من أهمية جيوإستراتيجية في الإستراتيجية الروسية ، وأيضا مع ضياع ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، وتفكك منظومة الأحلاف العسكرية ، والإقتصادية " حلف وارسو ، ومنظمة الكوميكون " التي كانت تقودها موسكو ، وعلى غرار هذا فإن

[1] سليم بركاني : العامل الطاقوي في السياسة الخارجية تجاه الإتحاد الأوروبي خلال الفترة مابين 2000 – 2012 , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص سياسة خارجية وعلاقات دولية , عنابة , جامعة باجي مختار , كلية الحقوق , قسم العلوم السياسية , 2015/12/16 , ص 36 .

[2] لمى مضر الامارة : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية , مرجع سابق ذكره , ص 209 .

التوسع الأورو–أطلنطي الذي لم يتوقف بعد هو ما يمثل تحديا كبيرا لروسيا على كافة الأصعدة ، ماجعله مصدر صراع دائم بين روسيا من جهة والمنظومة الأورو–أطلسية من جهة آخرى ، وما جعل القوة الروسية في تراجع مقارنة على ما كانت عليه في زمن الإتحاد السوفياتي .[1]

لكن مع مجيئ " بوتين " إلى السلطة سنة 2000 م ، عمل على مواجهة مشروع الأحادية الأمريكية بالدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية ، وقد كان " بوتين " بمثابة الإنعطافة التي حولت روسيا إلى موقع أكثر تقدما في النظام الدولي ، واتبع استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بمكانة روسيا على المستويين الإقليمي والدولي ، وعرفت روسيا نموا إقتصاديا بلغ معدله 7%سنويا ، وفائضا في الميزان التجاري ، وارتفاع احتياطيات الذهب والعملة الصعبة ما جعلها تحوز المرتبة الثانية كأكبر احتياطي ، كما اهتم بتطوير المؤسسة العسكرية ونظم التسليح حيث استعادت روسيا مكانتها كأكبر مصدر للسلاح سنة 2005 ، وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية سنة 2007 ، إنتقد في خطابه الهيمنة الإحتكارية للسياسة الدولية من طرف الولايات المتحدة ، واستخدامها المفرط للقوة العسكرية ، مضيفا أن هذه الظروف تغذي الشعور باللاأمن في البيئة الدولية ما يدفع إلى سباق التسلح [2].

إضافة إلى هذا ، فإنه من محددات البيئة الخارجية لفترة مابعد الحرب الباردة والمؤثرة في السياسة الخارجية الروسية ، نجد توجه العالم نحو إستبعاد نشوب الحروب بين دوله المحورية ، وكذلك تضييق نطاق النزاعات الدولية ومحاصرتها في أطرها الإقليمية ، ومحاولة إيجاد الحلول السلمية لها ، بمعنى محاصرة التوجهات الحربية في سلوكات الدول من خلال فرض ما يسمى ب " **الشرعية الدولية** " عبر الضوابط التي تفرضها القوانين ، وعلى رأسها القانون الدولي .[3]

3. المحددات السيكولوجية :

إضافة لمحددات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للدولة واللتان تؤثران في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية ، هناك صنف ثالث من المحددات والذي يتعلق بسيكولوجية أصحاب القرار ، ويمثل البعد الذاتي والنفسي في عملية صياغة السياسية الخارجية للدولة ، كمقابل للبعد الموضوعي فيها .

وتتضمن المتغيرات السيكولوجية حسب " شابيرو وماكفون " : السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية ، وتعرف كذلك بأنها مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي او القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية ، وفق السمات والخصائص التي تشمل معتقداتهم ، وقيمهم وخبرتهم ، وتكوينهم

[1] مرجع نفسه , ص 211 .
[2] خديجة لعريبي : مرجع سابق ذكره , ص 100 .
[3] سليم بركاني : مرجع سابق ذكره , ص 36 .

الإجتماعي وكذلك إدراكهم ، ويؤكد " ريتشارد سنايدر " على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية ، فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين ، كما أن الفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص ، ويذهب " كريستوفر هيل " على القول بانه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة .[1]

إن لدراسة الدور الشخصي للقائد في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية له أهمية كبرى لكل المهتمين بدراسة روسيا ، وذلك نظرا لحجم الدور والسلطة التي يتمتع بها الحاكم في روسيا مما ينعكس بشكل مباشر على قوتها ومكانتها ، وقد علق الرئيس " بوتين " على هذا قائلا : **" منذ البداية روسيا وجدت لتكون دولة ذات مركزية شديدة ، وإن ذلك موجود في شفرتها الوراثية ، وفي تقاليدها ، وفي عقلية شعبها "**. [2]

وتلعب العوامل النفسية في صناعة السياسة الخارجية في روسيا دورا أساسيا ، ويظهر ذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة من طرف الدستور لهؤولاء الرؤساء ، إلى جانب الطبيعة القيادية للرؤساء الروسيين ، وبالعودة إلى الإتحاد السوفياتي الذي يطغى عليه الطابع الشمولي والذي ظهر منذ عهد القيصر ، فقد تأثر القادة الروسيين بالإيديولوجية التي كانت الموجه الأساسي لهم ، والتي يرون من خلالها أن العلاقات مبنية على أساس صراعي بالنظر إلى أن المجتمع الدولي يتكون من طبقات إجتماعية مختلفة .[3]

وقد زال التفكير بزوال الإتحاد السوفياتي ، وعوضته أفكار ديمقراطية ، حيث أن رؤساء روسيا الأن يتم إنتخابهم ديمقراطيا ، كما يتم أيضا إنتخاب البرلمان والممثلين المحليين في ظل وجود سلطة قضائية لمراقبة وتقييد السلطة التنفيذية ، وإن المؤسسات السياسية والأحزاب بقيت ضعيفة ، فدستور 1993 قوى من سلطات الرئيس ، وهذا ما يدفعنا إلى المقارنة بين الرئيسين : " يلتسين وبوتين " ، لنقف على أهمية عنصر القيادة في تحديد دور روسيا ومكانتها ، وقد عرفت فترة حكم " يلتسين " الذي إستلم السلطة سنة 1991 العديد من السقطات ، التي ساهمت في تعطيل عملية التحول وفاقمت الوضع الروسي داخليا .[4] وهذا ما قمت بتوضيحه سابقا .

[1] بولمكاحل إبراهيم : مرجع سابق ذكره , ص 9 .
[2] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص 21 .
[3] جنسن لويد : مرجع سابق ذكره , ص 88 .
[4] زكرياء بورزق : مرجع نفسه , ص 22 .

غير هذا فقد عرفت سنوات " يلتسين " الأولى شعبية كبيرة بين الشعب الروسي ، إلا أنها سرعان ما تلاشت بالنظر إلى فشل إصلاحاته الإقتصادية ، والتي أدت بروسيا إلى الأزمة ، كما أن حالته الصحية المتدهورة أدت إلى إنخفاظ تأثيره في الحياة السياسية ، خاصة في السنوات الآخيرة من عهدته الرئاسية الثانية 1996-1999 .[1]

وبعد فوز " بوتين " بإنتخابات مارس 2000 بنسبة 52،52% من الأصوات ، لتدخل روسيا بذلك مرحلة جديدة من تاريخها ، سعى فيها بوتين إلى تحقيق الأهداف التالية :

ـ بناء نظام حكم مركزي قوي ومهيمن : حيث يرى بأن سبب عدم الإستقرار الداخلي على المستوى السياسي ، هو غياب سلطة تحكم قبضتها على طريقة سير النظام داخل الدولة .

ـ تعزيز المزيد من صلاحياته الرئاسية لتنفيذ الخطط الإصلاحية : حيث صرح سلطته وفق مبدأ " التبعية ، وفق هذا المبدأ يقبع رئيس الدولة على القمة ، ويرسل الأوامر إلى أتباعه .

وقد تمكن " بوتين " من خلال خطة عمله السياسي على تحقيق التوازن بين ضمان الإستقرار ، بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وتكريس مجال صلاحياته عبر تكوين التحالفات وكسب الدعم الشعبي .[2]

وقد كان هذا بحكم طبيعة النظام السياسي الروسي الذي يمنح دستوره صلاحيات واسعة للرئيس ، حيث ينص في فصله الرابع عبر المواد من 80 إلى 93 ، على صلاحيات واسعة للرئيس ، ففي المادة 80 في فقرتها الثالثة ، تنص على أن : " **رئيس فدرالية روسيا ، طبقا لدستور فيدرالية روسيا وللقوانين الفيدرالية ، فإنه هو الذي يحدد التوجهات الأساسية للسياسة الداخلية و الخارجية** " .[3]

إضافة للصلاحيات التي يخوله إياها دستور البلاد ، فإن الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " متأثر بمساره الشخصي ، فقد إلتحق بوتين بكلية الحقوق التابعة للدولة ، وكتب مذكرة السنة النهائية حول موضوع " **مبادئ الدول الناجحة في المجال الدولي Principles of Successful Nations International Sphere in** " ، وكان اختياره لدراسة الحقوق كبداية حلمه في الدخول إلى جهاز المخابرات ، حيث كان بوتين مولعا منذ صغره بأفلام الرعب الشعبية ، التي تدور حول التجسس ، ما خلق لديه رغبة بالعمل في هذا المجال [4].

[1] نورهان شيخ : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية , مرجع سابق ذكره , ص 16 .
[2] أيمن طلال يوسف : روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولوية الخارجية 2000 – 2008 , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , ب.س.ن , ص 79 .
[3] سليم بركاني : مرجع سابق ذكره , ص 43 .
[4] خديجة لعريبي : مرجع سابق ذكره , ص 86 .

وعند تخرجه سنة 1975 وكان له من العمر 23 عاما ، إنضم بوتين إلى جهاز : **الكا.جي.بي k.G.B** ، ليرسل للعمل في آلمانيا الشرقية سابقا ، وبعد فترة من ذلك وفي خضم الإنهيارات الكبرى التي تعرض لها الإتحاد السوفياتي ، ترك بوتين جهاز **k.G.B** ، وإلتحق ب : " **أناتولي سويتشباك الإصلاحي** " ، حيث صار عمدة لمدينة " **سان بيترسبورغ** " وهي مسقط رأسه .[1]

وفي سنة 1996م دافع بوتين عن أطروحته حول: " **التخطيط الإستراتيجي لإعادة قاعدة المواد الخام والمعادن إلى المنطقة الإقتصادية في ظروف تكوين علاقات السوق** " لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم ، حيث اعتبر فلاديمير ليتفينيكو رئيس معهد التعدين في سان بطرسبورغ أن بوتين يستحق درجة الدكتوراه ، لأنه رجل اقتصاد يتميز بالنضوج والإحتراف لذلك فقد تحول بوتين في الفترة الممتدة من جوان 1991م الى جوان 1996م إلى شخصية نافذة ومهمة في الحياة السياسية و الاقتصادية لمدينة سان بطرسبورغ ، التي تضم حوالي 4 ملايين نسمة .[2]

ولما نجح "بوريس يلتسين" وتولى عهدة ثانية ، عرض إمبراطور المال:" **أناتولي تشوبايس**" الذي يعمل مديرا لإدارة الكرملين على " بوتين " الإلتحاق به ، فوافق على هذا العرض وإلتحق بالكرملين عام 1998 ، ليعين في أوت من 1999 رئيسا للوزراء وعمره أنذاك لم يتجاوز 47 عاما ، وبعد إستقالة " يلتسين " من منصبه في نهاية 1999 ، عين بوتين رئيسا لروسيا بالنيابة ، ثم أنتخب رئيسا في مارس 2000 م .

وفور إستلامه للحكم أحاط نفسه بالعديد من زملائه السابقين في جهاز **k.G.B** ، ثم من جهاز الآمن الفيدرالي ، وهم ينقسمون إلى : الدائرة الأولى والتي تضم قدامى **k.G.B** ، والدائرة الثانية تضم أولئك الذين عملوا مع "بوتين" في سان بيترسبورغ ، وبذلك تمت التوليفة السياسية للنخبة التي تولت مقاليد الحكم في البلاد .[3]

ونظرا لهذا فإن إنتماء "فلاديمير بوتين" للمخابرات الروسية أثرت كثيرا على شخصيته الكاريزمية ، فهو في الأساس رجل عسكري ، كما أنه يتميز بقدرته على ضبط النفس والتصرف بشكل عقلاني ، فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح الروسية بإعتماده على وسائل المناورات الدبلوماسية ، والطرق العسكرية في حالة فشل الأولى ، وبالنظر إلى شخصيته القوية نجد أنه إستطاع تهيئة الأوضاع الداخلية من خلال السيطرة على الساحة السياسية ،إلى جانب السيطرة على

[1] سليم بركاني : مرجع نفسه , ص 43 .
[2] لمى مضر الامارة : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية , مرجع سابق ذكره , ص 165 .
[3] سليم بركاني : مرجع نفسه , ص 44 .

مختلف مؤسسات الدولة من وسائل إعلام وشركات نفطية ، ما سهل عليه القيام بمختلف الإصلاحات في الجانبين الإقتصادي والعسكري .[1]

مما سبق عرضه سابقا يمكن حصر أهم خصائص عملية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة فيما يلي :

_ **الطابع غير الرسمي لعملية اتخاذ القرار** :ففي حالات كثيرة لا يلتزم الرئيس بقواعد محددة وواضحة أمام الأعضاء المشاركين في اتخاذ القرار، حيث يسيطر نموذج " القائد المسيطر Leader-Staff Group " على هيكل اتخاذ القرار، فالرئيس يفرض وجهة نظره في الكثير من الحالات على أفراد المجموعة ، كما أن الأعضاء يشاركون الرئيس في مجمل آرائه سواء للتقارب الفكري أو لخضوعهم لآرائه وتفضيلاته ، علما أن أفراد مجموعة اتخاذ القرار يتم اختيارهم أساسا من قبل الرئيس ، وهو ما وضحناه سابقا .

_ **مركزية تأثير دستور 1993م** : والذي يعتبر المركز الفعلي لاتخاذ القرار، حيث منح هذا الدستور رئيس الجمهورية سلطات واسعة ، وقلّص بشكل كبير من أدوار وتأثير السلطات والأجهزة الأخرى .

_ **سيطرة نموذج الاختيار الرئاسي** : وهو نموذج لعملية اتخاذ القرار يقوم بموجبه صانع القرار بالمبادرة في اقتراح موضوعات المناقشة ، وتحديد مجموعة البدائل المتاحة أمام أعضاء هيكل اتخاذ القرار ، حيث يبادر رئيس الجمهورية في أغلب الأحيان بتعريف المشكلات الرئيسية التي تحتاج إلى اتخاذ قرار بشأنها .[2]

إستنتاج :

من خلال ما تم عرضه سابقا ، وبعد ما تعرفنا على تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، سواء تجاه جوارها القريب ، أو علاقاتها مع الغرب ، ومقارنة مع فترة حكم كل من الرئيس " بوريس يلتسين " من 1991 إلى 1999 ، وفترة حكم الرئيس " فلاديمير بوتين " من مارس 1999 إلى اليوم ، علما أني تجاوزت الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 ، والتي كان فيها " ميدفيديف " رئيسا ، بينما " بوتين " كان الوزير الأول ثم عاد لرئاسة روسيا 2012م ، حيث تجاوزت تلك المرحلة بإعتبارها إستمرار للسياسة السابقة ولأنها محطة شكلية لكي لا يتجاوز فيها "بوتين" الدستور ، والذي نص على عدم فتح العهدات الرئاسية لأكثر من مرتين متتاليتين .

ويعد " **ديمتري أناتوليفيتش مدفيديف** " ثالث رئيس لروسيا الإتحادية ، بعد بوريس يلتسين وفلاديمير بوتين ، كما يعتبر أصغر رؤساء روسيا ، حيث بلغ من العمر 42 سنة خلال تسلمه لمهامه في 7 ماي 2008م ، ويعتبر "

[1] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 57 .
[2] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 57 .

مدفيديف" أنه من قادة الجناح الليبرالي في الكرملين ، ويعرف على أنه من التكنوقراط الخبراء بالأمور الإقتصادية وذلك من خلال الوظائف التي نصب بها ، كرئاسته للمجلس المسؤول عن تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى ، من بينها الإشراف على توزيع عائدات بيع الغاز الروسي ، وعلى مشاريع تحسين قطاعات الصحة العامة ، والإسكان والزراعة والتعليم والخدمات الإجتماعية .[1]

ومن الأسباب التي دفعت " بوتين لترشيح " مدفيديف " الذي كان رئيسا للوزراء هو صياغة سياسة روسية جديدة ، وذلك من خلال التحول من الإعتماد على الجوانب الأمنية إلى التركيز على الجوانب الإقتصادية ، وكان شعار مدفيديف خلال حملته الإنتخابية هو مواصلة النهج الذي بدأه بوتين ، بتحسين مستويات المعيشة للسكان والحفاظ على الإستقرار السياسي لروسيا ، ووحدة آراضيها وإستعادة مكانة روسيا كقوة كبرى على الساحة الدولية ، وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب ، وبالتالي نجد بأن السياسة المعلنة للرئيس " مدفيديف " تتوافق ومبادئ السياسة الخارجية للرئيس " فلاديمير بوتين " .[2]

وعليه فالدراسة لتطور السياسة الخارجية الروسية قد إقتصرت على الشخصيتين التي كانت سياستهما لها دور مؤثر في علاقات روسيا الداخلية والخارجية ، وهما " بوريس يلتسين " الذي وصمت سياسته **بالفشل** ، و " فلاديمير بوتين " الذي مازال من خلال سياسته التي **تعتبر ناجحة** عن سابقتها ، يبحث وينادي بحق العودة إلى القمة ، وإسترجاع مكانة روسيا على الساحة الدولية .

وعموما لا يمكن إرجاع كافة أسباب فشل المرحلة الأولى إلى قيادة " يلتسين " العقيمة ، وإنما كان لزوال الإتحاد السوفياتي وتفككه ، وإستقلال جمهورياته ، وإتساع الفجوة بين التحديات الإقتصادية والعسكرية ، والتهديدات الكبيرة التي تواجه روسيا ، وبين المصادر المتاحة لها لمواجهة هذه التحديات ، وهي مصادر شبه منعدمة ما جعل السياسة الخارجية للرئيس " يلتسين " تفشل في إنقاض روسيا ، وعلى خلافه فقد نجح الرئيس " فلاديمير بوتين " في تحقيق الإستقرار اللازم للمضي قدما في بناء دولة قوية ، من خلال عامل **النمو الإقتصادي** الذي أخذ في الصعود حيث ساهم بشكل كبير في إرتفاع الإحتياطات المالية المتأتية من إرتفاع أسعار **البترول** ، ما سمح معه بإرتفاع شعبية الرئيس " فلاديمير بوتين " بين الروس ، وخول له المضي في تنفيذ إصلاحاته السياسية ، وتجسيد شخصيته الكاريزمية المبنية والمتشبعة تاريخيا بمكانة روسيا القيصرية العظمى السابقة .

[1] خديجة لعريبي : مرجع سابق ذكره , ص 93 .
[2] لمى مضر الامارة : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية , مرجع سابق ذكره , ص ص 81 – 83 .

المبحث الثالث : وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية

تعد السياسة الخارجية لأي دولة تعبيرا عن مصالح دائمة لهذه الدولة ، فروسيا لديها العديد من المصالح التي تسعى إلى تحقيقها بإستخدام مجموعة من الوسائل والآليات سواء كانت الآليات السياسية والدبلوماسية ، أو الإقتصادية ، أو العسكرية ، والتي تحاول روسيا من خلالها العودة من جديد إلى الساحة الدولية وإسترجاع مكانتها إقليميا ودوليا ، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الآليات والوسائل التي تستخدمها روسيا الإتحادية في تنفيذ سياستها الخارجية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : الآليات السياسية والدبلوماسية

وظفت روسيا الوسائل السياسية والدبلوماسية في إدارة علاقاتها سواء مع دول الجوار القريب ، أو مع القوى الإقليمية والدولية ، وذلك في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها النظام الدولي في العديد من القضايا ، حيث تمسكت روسيا بقواعد القانون الدولي وأكدت على توجهها الجيوسياسي ، وأعلنت أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل معها وفق معاملة الند للند .[1]

كما تؤكد روسيا على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية وتدعيم التعاون الدولي ، وفي خطاب الرئيس "يلتسين " في هيئة الأمم المتحدة والذي ألقاه بمناسبة مرور 50 سنة على إنشاء الهيئة ، عبر فيه عن الدور الذي تلعبه الهيئة لتكريس السلم والآمن الدوليين ، وهذا ما أكده أيضا الرئيس " فلاديمير بوتين " بضرورة بقاء الأمم المتحدة كوسيلة لتنظيم العلاقات الدولية ، وتأكيده على أهمية القانون الدولي في الحل السلمي للمشاكل الدولية ، وقد قدم الرئيس بوتين مجموعة من التوصيات تتمثل فيمايلي :

1_ ضرورة تنفيذ وإحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

2_ ضرورة حماية موقع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمم بالإضافة إلى العمل على تفعيل كفاءة مجلس الآمن الذي يشمل المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والآمن الدوليين .[2]

كما عملت روسيا على تكريس مبدأ التوسط في حل الأزمات الدولية من خلال :

[1] أحمد سيد حسين : تباين الرؤى العربية الرسمية حول سياسات روسيا تجاه إقليم الشرق الأوسط , القاهرة , المركز الإقليمي للدلراسات الإستراتيجية , ص 1 , الموقع من الأنترنت : http://www.rcssmideast.org/.html .

[2] The decree by The President of The Russian federation (NO 605 of 7 May 2012) sur les site : www.kremlin.ru

_ منع نشوب صراعات في مختلف مناطق العالم والوقوف ضد أي عدوان من أي دولة على دولة آخرى حتى لو كانت من حلفاء روسيا الإتحادية نفسها .

_ العمل على تهدئة الصراعات القائمة ومحاولة حلها بالوسائل السلمية وتكريس مبادئ العدالة والإحترام والتعاون المشترك ، والتعامل مع مختلف النزاعات بطرق سياسية ودبلوماسية .

_ تأييدها للمبادرات الساعية للحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، والعمل من أجل إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة .[1]

وقد نشطت الدبلوماسية الروسية في العديد من القضايا الدولية ، وذلك بإغتنام الفرص التي توفرها لها المواقف الدولية المستجدة بهدف تحقيق عودتها للعب دورها على المستوى العالمي ، وهو ما قامت به على سبيل المثال : في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م ، بحيث ساندت روسيا للولايات المتحدة الأمريكية في سياسة محاربة ما تسميه ب : الإرهاب الدولي ، وقد منح لها هذا الخيار البراغماتي فرصة لروجوعها إلى الساحة الدولية .[2]

ونجد بأن روسيا دخلت مرحلة جديدة في ظل قيادة الرئيس " بوتين " الذي يحمل طموحات دبلوماسية متماشية مع حقائق الوضع الدولي الجديد ، والذي تحدده مسارات العولمة وهو مايشرحه " **فياتشيسلاف نيكونوف** " قائلا على لسان الرئيس بوتين : " **روسيا يجب أن تكون قوة عظمى ، حديثة إقتصاديا ، متطورة إجتماعيا ، ومؤثرة سياسيا** " وهذا من خلال إتباع روسيا لسياسة براغماتية تبتعد فيها قدر المستطاع عن المجابهة مع الغير ، والسعي في نفس الوقت لتحقيق مصالح قومية حيوية والتي تعتبرها من أولويات سياستها الخارجية .[3]

كما أصبحت روسيا تقدم نفسها كلاعب دولي مستقل وذلك بلعب دور قوة عظمى ، في ظل الظروف الدولية الجديدة ، وهو ما يصفه " **أندرو كوتشنير** " : **بأنه تفاعل أكبر ، بدلا من تكامل تام مع الغرب** ، بمعنى " **معا ولكن منفصلين** " ، وفي ظل هذا التوجه عملت روسيا على إبقاء الجمهوريات السوفياتية السابقة تحت نفوذها السياسي المباشر من خلال السيطرة الناعمة على هذا الفضاء Soft-Dominonce ، وفي هذا السياق يأتي مفهوم الخارج القريب الذي يضمن لها الصلة بدول هذا النطاق الجغرافي الذي تعتبره منطقة لنفوذها الطبيعي ، **(وهذا ما سوف يظهر لنا جليا في الفصل الثالث عند دراسة مضامين السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا)**

كما تسعى روسيا نحو تحقيق فكرة التعددية القطبية لمواجهة الأحادية القطبية في تسيير شؤون العالم ، وكذلك رفضها

[1] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 43 .
[2] سليم بركاني : مرجع سابق ذكره , ص 42 .
[3] مرجع نفسه : ص 47 .

الخضوع لأية إيديولوجية مهما كانت ، وأيضا نجد من الوسائل السياسية والدبلوماسية التي تعتمدها روسيا في تنفيذ وتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، أنها تقوم بالمشاركة في جميع المحافل والهيئات الدولية المختلفة من أجل الدفاع عن مصالحها والحفاظ عليها ، ومن خلال هذا يظهر لنا بان روسيا تتبنى في سياستها الخارجية مقاربة براغماتية تؤكد من خلالها على أنها تعمل فقط وفق مصالحها القومية .[1]

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية والطاقوية

إن للجانب الإقتصادي والطاقوي دورا كبيرا في أداء الدور الروسي لسياسته الخارجية ، بالرغم من أن السياسة الخارجية الروسية معروفة تقليديا بتركيزها على الجانب الأمني والعسكري ، إلا ان مقتضيات إعادة بناء الدولة الروسية أصبحت تتطلب التوجه نحو تفعيل البعد الإقتصادي والطاقوي في السياسة الخارجية الروسية étrangére Economisation de la politique .[2]

التسلسل	الدولة المنظمة	الإنتاج (برميل/ يوميا)	نسبة الإنتاج عالمياً
1	المملكة السعودية	1 054 000	%12, 01
2	روسيا الاتحادية	8 800 000	%10, 06
3	الولايات المتحدة	7 800 000	%8, 91
4	إيران	4 172 000	%4, 77
5	الصين	3 991 000	%4, 56
6	كندا	3 289 000	%3, 90
7	المكسيك	3 001 000	%3, 56
8	الإمارات العربية المتحدة	2 798 000	%3, 32
9	البرازيل	2 572 000	%3, 05
10	الكويت	2 497 000	%2, 96
11	فنزويلا	2 472 000	%2, 93
12	العراق	2 399 000	%2, 85
13	الاتحاد الأوروبي	2 365 000	%2, 81

الجدول رقم 05 : يبين ترتيب إنتاج روسيا للنفط حسب تقديرات عام 2011م

المصدر : محمد المقداد ، صايل السرحان : مرجع سابق ذكره ، ص 37 .

ويعتبر قطاع الطاقة الدعامة الأساسية لنهوض الإقتصاد الروسي من كبوته ، وعليه تطمح الآمال الروسية في المزيد من النمو الإقتصادي والتطور الإجتماعي في المستقبل ، حيث لا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى

[1] مرجع نفسه , ص 48 .
[2] عادل عباسي : مرجع سابق ذكره , ص 149 .

لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحقق به التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والإرتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له ، من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها ، وتضمن به أيضا إستقلالية قرارها الخارجي وتطوير قدراتها الدفاعية ، وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي .[1]

بعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1998م، إسترجع الإقتصاد الروسي عافيته حيث تم تسجيل إنجازات معتبرة ، فقد تم تسجيل إرتفاع ملحوظ لإحتياطي الصرف الروسي بالعملة الصعبة ، بالإضافة إلى تحسن أداء المؤسسات الإقتصادية وإرتفاع الدخل الوطني الخام ليبلغ 6880 دولار ، كذلك إرتفعت وتيرة الإستثمارات الحكومية الشيئ الذي من شأنه خلق جو ملائم للإستثمار الخارجي .[2]

كما يعكس التوجه الإقتصادي للسياسة الخارجية الروسية وضوح الرؤيا لدى القادة في الكرملين حول تزايد وتنامي أهمية العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة ، ويتجلى ذلك من خلال إنتشار وتوسع مظاهر العولمة الإقتصادية ، ومن هنا جاء القرار الحكومي المتعلق بوجوب **المرور السريع للنمو الإقتصادي** ، وذلك لإدراك القيادة الروسية بأنه يمثل إحدى الشروط الهامة والحاسمة التي تسمح لروسيا بأن تتبوأ مكانة محترمة في العالم ، وعله عملت الدولة من خلال وزارة الخارجية على تدعيم وتعزيز البعد الإقتصادي في سياستها الخارجية عبر إشراك السفارات الروسية في هذه المهمة ، من أجل ترقية وحماية مصالح الفاعلين الإقتصاديين الروس ، ومنذ تولي " فلاديمير بوتين " الحكم عمل على إعطاء روسيا المكانة التي يراها الروس مستحقة لبلادهم ، حيث إعتمد سياسة مبنية على عدة ركائز متكاملة فيما بينها ، ونذكر منها : **البراغماتية السياسية** ، **الإحتفاظ بقوة عسكرية رادعة** ، وكل هذا **تسنده قوة إقتصادية** تكون بمثابة القاعدة التي تستند على أسسها السياسية الجديدة ، **والقوة الإقتصادية** هي النواة الصلبة في مشروع النهضة الروسية الجديدة لأنها وحدها هي ما سيحدد مكانة روسيا بين الدول على المسرح العالمي .[3]

ولتحقيق هذا الهدف تعمل روسيا على تطوير إقتصادها القومي الذي أصبح وسيلتها التي لا يمكن الإستغناء عنها في ترسيخ إستراتيجية القوة الشاملة Strategie de puissance globale ، وفي هذا السياق يؤكد الرئيس

[1] نورهان الشيخ : سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي , المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية , ص 07 .

[2] قاسم دحمان : السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز , الناشر : E-ktub ltd , إنجلترا , لندن , الطبعة الأولى , كانون الثاني – يناير 2016 , ص 62 .

[3] عادل عباسي : مرجع سابق ذكره , ص 60 .

"فلاديمير بوتين " على أن قوة روسيا يجب أن تبنى على أساس **إقتصاد من النوع الرأسمالي** ، ومن المؤشرات الدالة بقوة على هذا التوجه نجد الصعود البارز للشركات الروسية على الصعيد الدولي .[1]

والنمو الإقتصادي قد بلغ سنة 2002 مايعادل 7،4 % ، ليقفز سنة 2003 إلى 3،7% و وإلى 1،7% سنة 2004 ، و 8،5% سنة 2005 ، ما يسمح بالحديث عن الرجوع الروسي إلى الساحة الإقتصادية الدولية ، غير أن هذا الرجوع تم بفعل الإرتفاع الذي شهدته أسعار البترول والغاز ، بإعتبارهما يشكلان المصدر الإستراتيجي في الصادرات ، وهذا من خلال إنتج بلغ 3،7 مليون برميل في اليوم و من أوت 2003 ، ما جعل روسيا تحتل المرتبة الولى في الإنتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام ، الشيئ الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150 مليون طن مع بداية 2020 ، وإحتلال مرتبة المنتج والمصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد والعشرين .[2]

وتعتبر المحروقات أهم مصادر العملة الصعبة بالنسبة لروسيا ، فإرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية يؤثر بطريقة مباشرة على التجارة الخارجية ويؤثر كذلك على مستويات الإنفاق الحكومي ، ونظرا لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره في الإقتصاد الوطني فقد حرصت الحكومة الروسية في فترة مابعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والتحول إلى إقتصاد السوق على إحتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية ، وقامت روسيا بتثمين مواردها خارجيا بزيادة حجم الصادرات النفطية والغازية إلى الدول الصناعية ، وهنا تبرز قضية التنافس الكبير على كسب أسواق جديدة كما تبرز معها مسألة الرؤية الروسية لموارد منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين النفطية والغازية.[3]

[1] مرجع نفسه , ص 62 .
[2] قاسم دحمان : مرجع سابق ذكره , ص 63 .
[3] عدنان شبين : رهانات التنافس الجيوإستراتيجي على منطقة آسيا الوسطى , مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , تخصص إدارة النزاعات الدولية , 2014 , ص ص 46 – 47 .

الدولة	إحتياطي النفط المؤكد	إحتياطي النفط المحتمل	إجمالي الإحتياطي	إحتياطي الغاز المؤكد	إحتياطي الغاز المحتمل	إجمالي إحتياطي الغاز
أذربيجان	/	15	33.2	4.4	35	39.4
القطاع القزويني لإيران	0.1	92	15.5	0	11	11
كازاخستان	5.4	14	97.4	65	88	15.3
القطاع القزويني لروسيا	2.7	80	16.7	/	/	/
تركمنستان	0.6	23.3	8.6	10.1	15	26
الإجمالي	10	/	24.3	17	29	46

الجدول رقم 06 : يبين إحتياطي النفط والغاز في دول حوض بحر القزوين (النفط بالبليون برميل – الغاز تريليون قدم مكعب)

المصدر : حنان بلغالم : مرجع سابق ذكره ، 71 .

حيث تخاف روسيا من تصريف موارد بحر قزوين عبر منافذ وممرات غير روسية ، وهو خوف لا يرتبط بحاجة إقتصادها إلى مصادر طاقوية جديدة فهي تعد واحدة من أكبر المنتجين والمصدرين كما لاحظنا سابقا ، ولكن نفط قزوين له وظائف آخرى بالنسبة لروسيا والتحكم في طرق تصريفه سيجعلها قادرة على حل جملة من التحديات أهمها :

1_ فك العزلة عنها

2_ بسط النفوذ الروسي من خلال شبكة نقل المحروقات القديمة .

3_ مقايضة المواقف السياسية للقوى الإقليمية .

فروسيا ترى في مواردها وموارد دول آسيا الوسطى عاملا مهما يساهم في تحقيق أهدافها الجيوسياسية ، فتحقيق مشروع نقل الغاز على سبيل المثال قد يساهم مساهمة واضحة في تخلي تركيا عن مساندة القضية الشيشانية ، ودخلت ضمن سياسة الشراكة الطاقوية بين روسيا والإتحاد الأوروبي .[1]

[1] مرجع نفسه , ص 48 .

❖ **الطاقة الروسية والعلاقات مع أوروبا :**

كذلك تعتمد الإستراتيجية الروسية على موارد الطاقة في تسديد الديون الخارجية ، بحيث تذهب 50% من المداخيل لهذا الغرض ، كما تركز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوروبية ، حيث تزوده ب 50% من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن وعدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي ، وتستحوذ روسيا على 7،26% من إحتياطي الغاز في العالم وبالتالي تعتبر أول منتج للغاز في العالم بنسبة 1،22% من الإنتاج العالمي الشيئ الذي يعتبر بمثابة ورقة رابحة بالنسبة للسياسيين الروسيين خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط حالة من عدم الإستقرار .[1]

وتسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لا سيما أوروبا من خلال الشراكة والإستثمارات المشتركة ، ففي ماي 2007 ، قام الرئيس "بوتين " بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من كازاخستان وتركمانستان ، ركز خلالها على التعاون في مجال إستخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى ، وتم التوقيع على إتفاقية مع الرئيس " **نزاربايف** " لزيادة كميات النفط المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا ، وأعقب ذلك توقيع بوتين لإتفاقية مع الرئيس التركماني " **بيردي محمودوف** " لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى اوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان .[2]

كما نجد بأن الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى إرساليات النفط والغاز الروسية التي تغطي في الوقت الحاضر جزءا كبيرا من إحتياجاته ، فمن المؤكد أنه سوف تزداد ضرورة إستيراد الغاز والنفط من روسيا ، وحسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية ، فإن إستهلاك موارد الطاقة في بلدان الإتحاد الوروبي ستزداد بحلول عام 2030م بنسبة 7% سنويا ، إذا ما كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 9،1% سنويا ، ويجري التنبؤ على الأخص بأن تكون زيادة إستهلاك الغاز في الإتحاد الأوروبي في عام 2000م إلى عام 2030م بنحو الضعفين ، الأمر الذي يتطلب زيادة إستراداتها خلال هذه الفترة بنمو 4 امثال ، كما ستحتاج للحصول على النفط والغاز الروسي عدة بلدان في رابطة الدول المستقلة منها : أوكرانيا وبيلاروسيا ، ومولدافيا وأرمينيا ، وكذلك جورجيا التي إنسحبت من رابطة الدول المستقلة ، ومن هنا نجد بأن روسيا تراهن فعلا على إستغلال تفوقها في مجال الطاقة كسلاح إمبراطوري .[3]

---

[1] قاسم دحمان : مرجع سابق ذكره , ص 63 .
[2] نورهان الشيخ : سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي , مرجع سابق ذكره , ص 12 .
[3] يفجيني بريماكوف , ترجمة عبد الله حسن : العالم بدون روسيا (قصر النظر السياسي وعواقبه) , دمشق , دار الفكر , الطبعة الأولى , 2010 , ص 164 .

ونجد بأن روسيا بدأت بإستخدام مواردها من الطاقة كسلاح لمواجهة سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرتها بتوسيع الحلف الأطلسي ، ونشر الدرع الصاروخية على حدودها في " بولونيا وتشيكيا " ، وهنا تركز روسيا ضغطها على أوروبا باللجوء إلى وسائل الطاقة لتدفعها إلى موقف ضاغط على الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الدول الدائرة في فلكها في أوروبا الشرقية .[1]

وقد أكد وزير الطاقة الأمريكي " **أبراهم سبنسر** " في مقولته : " **روسيا باتت حلقة مستقلة في معادلة الطاقة ، وأصبح لها دورا مهما ومتزايدا في هذا المجال** " ، بمعنى أن هذه الموارد النفطية لروسيا تمكنها من تجاوز العديد من الأزمات الإقتصادية على المستوى الداخلي وممارسة تاثير خارجي على الدول المستوردة لهذه الموارد .[2]

المطلب الثالث : الآليات العسكرية والأمنية

تعتبر الوسائل العسكرية والأمنية من أهم الجوانب التي توليها روسيا أهمية كبيرة بعد الجانب الإقتصادي والطاقوي ، فالوسائل العسكرية تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر بمواقف دولية ذات صلة بمتطلبات الآمن القومي ، لكن إستخدام هذه الوسيلة يكون في حدود ضيقة ، وذلك حينما يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل آخرى ، كالوسائل السياسية والدبلوماسية أو الإقتصادية والطاقوية مثل ما تم التعرف عليه سابقا ، إذ تعتبر الوسائل العسكرية والآمنية بمثابة الملاذ الآخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة ، فبإمكان هذه الألية أن تسبب عواقب وخيمة تفوق المكاسب المحققة منها خاصة في ظل إنتشار أسلحة الدمار الشامل .[3]

ففي ظل فترة " بوريس يلتسين " كانت قضايا الآمن تسيطر على أوليات السياسة الخارجية الروسية ، ذلك نظرا للتحولات الجيوبوليتيكية التي عرفتها روسيا وكذا إستجابة للمخاوف الأمنية والتهديدات المتوقعة حيث أصبحت القضايا الأمنية محصورة فيما يلي :

_ **قضايا نزع الأسلحة والتقليل من إنتشارها** ، بالإضافة إلى القضايا الأمنية بما في ذلك إدارة مختلف الأزمات التي قد تحصل في مجموعة الدول المستقلة ، ومن بين جهود روسيا للحد من غنتشار الأسلحة توقيعها على معاهدة "**ستارت 2 " في جانفي 1993** ، ونتج عن ها نزع السلحة النووية لكل من أوكرانيا ، بيلاروسيا ، وكزاخستان بحلول فيفري 1994م ، بالإضافة إلى هذا فإن روسيا تحرص على الإحتفاظ بترسانتها النووية بغرض التفاوض مع

[1] محمد الصغير العتروس : مرجع سابق ذكره , ص 55 .
[2] منير مباركية : مرجع سابق ذكره , ص 32 .
[3] خديجة لعريبي : مرجع سابق ذكره , ص 124 .

الغرب والولايات المتحدة المريكية بصفة خاصة للحصول على المزايا بالنسبة إلى وضعها الجديد على الساحة الدولية ، فهي تطالب بدور يليق بمكانتها كقوة عظمى سابقا ودولة كبرى حاليا قادرة على الدفاع عن مصالحها .[1]

كما أن روسيا توظف الوسائل العسكرية والآمنية في تحقيق الكثير من المكاسب الإستراتيجية ، وذلك من عقد المحالفات العسكرية الدفاعية والهجومية ، وتزيد الغير بتقديم المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة ، حيث تعتبر مبيعات الأسلحة إحدى الأدوات التي تعتمد عليها روسيا لتنشيط علاقاتها مع الدول الآخرى .[2]

ومن الإيجابيات التي تحصلت عليها روسيا من وراء إمتلاكها للأسلحة والصناعات العسكرية المتطورة ، إعتبارها الشريك الأول للولايات المتحدة الأمريكية في مراقبة التسلح والحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل .[3]

❖ **مجال التعاون العسكري :**

تحاول روسيا إستقطاب قوى ودول مختلفة للتعاون معها في مجال التسليح ، ويأتي في مقدمتها الصين كقوة صاعدة ، حيث تهدف روسيا إلى بناء تحالف معها في نطاق " **منظمة شنغهاي** " ، بما يؤدي إلى أن تصبح الصين شريكا إستراتيجيا ، وتحقق مشاركتها مع روسيا في التصدي للمشروع الأمريكي الذي يهدف إلى إقامة درع صاروخية في المحيط الهادي ،الأمر الذي من شأنه حصار القدرة الصاروخية والنووية الصينية إلى جانب منع روسيا من إستخدام غواصاتها النووية المتمركزة في قاعدة " **كامتشاكا** " المطلة علة بحر اليابان .

وتأتي الهند كثاني أهم دولة متعاونة مع روسيا في مجال التسليح ، وتشترك الدولتان في تصنيع طائرة نقل عسكرية متوسطة حمولتها 20 طن ، كما يتم التنسيق بينهما لتطوير صاروخ " **براهموس** " الأسرع من الصوت والذي يطلق من الغواصات ويصل مداه إلى 400 كيلومتر .

وفي السياق نفسه تأتي إيران التي تعتمد بصورة شبه كاملة على روسيا فيما يتعلق بالتسليح ، وكذلك نجد سوريا والجزائر كدولتين عربيتين .[4]

كما إكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة كسوق مهم للسلاح الروسي ، ومن أمثلة ذلك صفقة إمداد سوريا ب 36 وحدة من نظام " **بانتسير– س1** " الذي يعتبر أحد أحدث أنظمة الدفاع الروسي ، إلى جانب التعاون العسكري بين البلدين في إطار إتخاذ روسيا " **لميناء طرطوس** " السوري كقاعدة بحرية في البحر الأبيض المتوسط .[5]

---

[1] حنان شيخ : مرجع سابق ذكره , ص 39 .
[2] خديجة لعريبي . مرجع نفسه , ص 124 .
[3] منير مباركية : مرجع سابق ذكره , ص 34 .
[4] سريك وزنة : مرجع سابق ذكره , ص 59 .
[5] نورهان الشيخ : السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين , مرجع سابق ذكره , ص 75 .

وقد إتجهت روسيا لتطوير نظم التسلح لكي تستعيد بعضا من تأثيرها في مجالها الجوي والجغرافي ، ولكي تصبح قوة منافسة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وافتحاد الأوروبي معا ، ونجد بأن روسيا على خلاف الإتحاد السوفياتي السابق ، فهي تفرط في الإعلان عن أسلحتها الجديدة والمتطورة ، كما تفرط في الإعلان عن التدريبات سواء الذاتية أو المشتركة مع الدول الصديقة ، ولا يكاد يمر يوما إلا وتحمل وكالات الأنباء أخبارا عن النشاط العسكري الروسي والأسلحة الروسية الجديدة ، وذلك لتحقيق هدفين :

ـ **الأول** : وضع روسيا إعلاميا على خريطة القوى الكبرى في العالم و وأنها إستعادت قوتها تماما وأصبحت قادرة على إعتلاء دورها العالمي .

ـ أما الثاني : فيدخل في نطاق الإعلان عن السلحة الروسية التي يمكن بيعها بما يحقق ظفرة في الإقتصاد الروسي.[1]

كما جاء الإهتمام الروسي بإعادة بناء القوة العسكرية كرد فعل لعدة تطورات إعتبرتها روسيا تهديدا إستراتيجيا لها ، ويأتي في مقدمة هذه التطورات إفتقاد روسيا لحائط الصد الإستراتيجي تجاه الغرب والذي كان يتمثل في دول أوروبا الشرقية ، وكذلك إحتكاك الغرب بكل من أوكرانيا وجورجيا للإنضمام إلى **الحلف الأطلنطي** ، إلى جانب الفجوة في مستوى التسليح الروسي بالمقارنة مع التسلح الأمريكي ، لهذا لابد لروسيا من تحقيق التوازن الإستراتيجي .[2]

وفي الآخير إن إستخدام تجارة الأسلحة الروسية كوسيلة عسكرية ليست مجرد نشاط تجاري ، بل هي واحدة من الأدوات والوسائل التي تعتمدها موسكو للحد من الإنفراد الأمريكي ، وهذا ظهر خاصة في السنوات الآخيرة إلى يومنا هذا ، حيث نجد بأنه عندما تهدد الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحروب مباشرة أو بواسطة أتباعها ، تقوم روسيا بتزويد الدول المحتملة تعرضها للعدوان أو لإنقلاب داخلي بدعمها بأسلحة دفاعية على قدر من الفعالية ، مثل مايحدث الآن في الأزمة الأوكرانية ، والأزمة السورية على سبيل المثال ، وهذا يعني بأن روسيا تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير مباشرة ، كما تحشد إلى جانبها المزيد من الحلفاء .

[1] سريك وزنة .: مرجع سابق ذكره , ص ص 60 – 61 .
[2] مرجع نفسه , ص 59 .

من خلال ما تم عرضه في دراسة هذا الفصل نخلص للقول بأن المرحلة الإنتقالية التي خاضتها روسيا بقيادة الرئيس " بوريس يلتسين " عرفت إهتماما ببناء الدولة داخليا في ظل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي عانت منها روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي , فكانت من أولويات الرئيس يلتسين هو القيام بإصلاحات في المجال الإقتصادي للدخول في إقتصاد السوق وقد إعتمد في ذلك على" العلاج بالصدمة "، أما في مجال أولويات السياسة الخارجية فقد إعتمد على سياسة ليبرالية هدفت إلى التقارب مع الغرب ، بغرض الحصول على المساعدات الإقتصادية ، في حين على صعيد المستوى الإقليمي ، فقد سيطرت على السياسة الخارجية الروسية فكرة الجوار القريب ، وذلك ما تجسد في علاقات روسيا مع الأقاليم والجمهوريات التي كانت جزء من الإتحاد السوفياتي السابق ، وتم إنشاء رابطة الدول المستقلة " الكومنولث " في 8 ديسمبر 1991م ، كإطار للتعاون الإقليمي حيث نجحت روسيا من خلال الكومنولث في الإحتفاظ بما لايقل عن 28 قاعدة عسكرية في أراضي الدول الحديثة الإستقلال , وقامت بعقد إتفاقية الآمن الجماعي وغيرها من الإتفاقيات الثنائية الأخرى ، غير أنه بعد مرور 5 سنوات على إتفاقية رابطة الدول المستقلة أصبحت العلاقات بين الدول الأعضاء معقدة ومتوترة ، وأصبح هناك شعور لدى الدول الأعضاء بأن هذا التجمع لم يعد يحقق لها مصلحة إقتصادية أو آمنية تذكر ، وبالنظر إلى المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها روسيا في فترة حكم " بوريس يلتسين " فقد تراجع دور سياستها الخارجية على الساحة الإقليمية والدولية .

وبوصول الرئيس " فلاديمير بوتين " للحكم في ظل تلك الظروف الصعبة التي كانت تعيشها روسيا , فقد شرع في العمل داخليا على القيام بإصلاحات واسعة مست كل المجالات ، والشيئ الذي ساعده في ذلك هو إرتفاع أسعار النفط خاصة ما سهل عليه مهمة الإصلاحات ، ومن أولويات السياسة الخارجية لبوتين أن هدفه الأساسي هو إعادة مكانة وهيبة روسيا والحفاظ على المصالح والنفوذ الروسي في مختلف مناطق العالم ، وكان بوتين ينظر لدول الجوار القريب على أنها من أولويات إستراتيجيات الآمن القومي الروسي ولا يمكن الإستغناء عنها لأنها مرتبطة بالمصالح والنفوذ الروسي في المنطقة ، ومن اجل الحفاظ عليها قام بتعزيز مجموعة من الوسائل معتمدا على التبادل والاستفادة بين هذه الدول , وتطوير التعاون في مجال الطاقة التي لها دورا كبيرا في السياسة الخارجية الروسية ، كما تعتبر الوسائل العسكرية والآمنية من الجوانب الأساسية التي توليها روسيا اهمية كبيرة بعد الآليات الإقتصادية والطاقوية ، لذا تميزت السياسة الخارجية الروسية في ظل حكم الرئيس " فلاديمير بوتين " بالواقعية البراغماتية ، وذلك راجع بشكل كبير إلى تكوينه العسكري وشخصيته الكاريزمية .

تمهيد

تحتل أوكرانيا موقعا حساسا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي ، إذ تعد حاليا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما ، كما تحتل أكثر من نصف مساحة " البوابة الشرقية " المؤدية إلى أوروبا ، وإستمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية لأوكرانيا ، يعني تقليص نفوذ روسيا في المنطقة وإحكام السيطرة عليها ، في حين هذه الآخيرة بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع ، وأصبحت تعمل على إستخدام وتنفيذ مختلف الوسائل والآليات المتاحة لها لتمنع أوكرانيا من أن تصبح جزءا من المنظومة الأمنية و الاقتصادية الأورو-أطلسية ، وأوكرانيا بالنسبة لروسيا تعتبر ضمن الحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه ، وأحد ركائز الآمن القومي الروسي الذي لا يمكن التخلي عنه بسهولة ، ومن خلال هذا التقديم سوف نحاول دراسة قضايا السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا بتقسيم فصل الدراسة إلى ثلاث مباحث : الأول سوف نتعرف فيه عن " مدركات التهديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا " ، والثاني نتطرق فيه إلى أبعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا والوسائل والآليات التي تستخدمها روسيا في علاقاتها مع اوكرانيا ، أما المبحث الثالث يكون عبارة عن دراسة تنبؤية للمستقبل المحتمل للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا .

المبحث الأول : مدركات التهديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

بعد زوال الإتحاد السوفياتي وحصول أوكرانيا على إستقلالها وظهورها **كدولة طرفية** ، كان هناك تضارب خفي في مجالها بين روسيا من جهة والتي تسعى من خلالها للحفاظ على آمنها القومي ، وبين الغرب ورغبة الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي في عرض عضويته لإنضمام أوكرانيا لها ، ما جعل روسيا أمام العديد من التحديات والتهديدات على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي .

المطلب الأول : تحديات الأزمة الأوكرانية

- ✓ **الثورة البرتقالية 2004 :**

تواجه روسيا الكثير من النزاعات في ما يعرف **بحزام الآمن الروسي** ، خاصة مع ظهور ما يعرف بالثورات البرتقالية " Orange Révolution " ، والتي قامت من أجل الإطاحة بالأنظمة الموالية لروسيا وقيام مكانها أنظمة موالية للغرب ، والتي تهدد الآمن القومي الروسي كالآزمة في جورجيا ، ومولدافيا ، وأوكرانيا ، ففي جورجيا أطاحت الثورة الملونة بالرئيس الجورجي الموالي لموسكو ، ووصل بديل له " **ميخائيل ساكاشفيلي** " الذي مع فوزه بالإنتخابات أعلن

رغبته في الإنضمام إلى الناتو ، مما مكن الولايات المتحدة الأمريكية من بناء قاعدة أمنية متقدمة في محاولة لتصدير الثورات الملونة إلى دول الإقليم الروسي ، وضرب افستقرار في المنطقة ما يهدد مصالح الآمن القومي الروسي .[1]

في أوكرانيا نجد بأن الثورة البرتقالية أتت " **بفيكتور يوشنكو** " للسلطة مسنودا بدعم الإدارة الأمريكية ، ومنظمات غير حكومية ، حيث أعلن يوسنكو خلال حملته الإنتخابية بأن من أهدافه الرئيسية في حال إنتخابه هو ضم أوكرانيا إلى كل من الناتو والإتحاد الأوروبي ، وعندما خسر "يوشنكو" الإنتخابات في 2004م لصالح "**فيكتور يانوكوفيتش**" تكاتفت مجموعة من العناصر لخلق جو من التشكيك حول نزاهة النتائج ، ونجح في جمع تأييد شعبي بتنظيم إحتجاجات ضخمة في الشوارع لرفض نتائج الإنتخابات والمطالبة بإعادتها ، وعمل مؤيدوه تحت شعار "**حان الوقت**" وقد سارت وسائل الإعلام الكبرى الغربية في نفس الخط خاصة السي إن إن CNN، والبي بي سي BBC ، ولعبت منظمات غير حكومية أمريكية دورا كبيرا في هذه الثورة ، و في خلق النتائج المطلوبة لخدمة المصالح الأمريكية ، وقد نجحت بالفعل هذه العناصر في إحداث الضغط ، وإستجاب الرئيس " يانوكوفيتش " للمطالب بإعادة الإنتخابات ، وخسرها عام 2005م لصالح " يوشنكو " بفارق ضئيل ، وقد عرف هذا الآخير في سنوات حكمه الخمسة فوضى إقتصادية ، وسياسية ، وتوترات مع الجار الروسي .[2] وفي فترة حكم " يوشنكو " حاولت السياسات الأوكرانية تطويق الدور الروسي المتعاظم ، من خلال تحالفها مع بعض الدول الآخرى لاسيما " جورجيا " ، وذلك بتقديم نموذج مواز للكومنولث الروسي ، فانشأت أوكرانيا رفقة جورجيا ومولدافيا وأذربيجان ، مجموعة " **الجوام** " وحاولت من خلال هذه المجموعة مواجهة النفوذ الإجتماعي والآمني الروسي ومحاصرته ، وفي عام 2010 وقعت إنتخابات رئاسية جديدة في أوكرانيا سمحت بإنتهاء حكم " يوشنكو " ، ووصول " يانوكوفيتش " إلى الحكم أدى من جديد إلى حدوث إنفراج في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا .[3]

- ✓ **الأزمة الأوكرانية 2014 :**

تعتبر الأزمة الأوكرانية الراهنة التحدي الأكبر والأخطر الذي يواجهه الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " ، خاصة على صعيد السياسة الخارجية ، وبدأت وقائع الأزمة الأوكرانية الراهنة في آواخر شهر نوفمبر 2013 ، وتصاعدت حتى بلغت دروتها مع بداية شهر فيفري 2014م ، وكانت بدايتها على شكل إحتجاجات شعبية واسعة خرج فيها

[1] فيتالي نوكمن : العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة : إنعكاسات على الآمن العالمي , أبوظبي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية , 2006 , ص 24 .
[2] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص 77 .
[3] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 153 .

المئات من أنصار المعارضة الأوكرانية إلى " **ميدان الاستقلال** " بوسط العاصمة كييف للتظاهر احتجاجا ضد "يانوكوفيتش" على قرار تجميد المفاوضات بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي ، محاولا التمسك بتحالفه مع روسيا ، وعلى حين أكد رئيس الوزراء الأوكراني أن قرار التجميد جاء لأسباب اقتصادية بحتة ، وأن اتفاقية الشراكة بوضعها الحالي ستسبب ضررا كبيرا وتداعيات جسيمة على قطاعات الاقتصاد الأوكراني نتيجة ضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأوروبية .[1]

ووصلت أعداد المتظاهرين إلى مئات الآلاف في مكان يرمز للثورة البرتقالية ، ندد فيه المتظاهرون ضد الرئيس يانوكوفيتش لعدم توقيعه الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ، ووصف التحالف مع روسيا بالاتفاق الذي "**يرهن البلاد**" ، حيث كانت روسيا قد اشترطت على أوكرانيا وقف مساعي الشراكة مع أوروبا لتعطيها أسعارا تفضيلية للغاز الروسي الذي تستورد كييف 110 مليارات متر مكعب منه ، وطالب المعارضون بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط ، والشروع في التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة ، حيث أن الإنتخابات الاعتيادية الرئاسية مقررة في عام 2015 والبرلمانية عام 2017م

وراح ضحية هذه المظاهرات 67 قتيلا ، كما أعلنت السلطات الأوكرانية أن حصيلة المصابين خلال اشتباكات جرت بين المتظاهرين وقوات الأمن في وسط المدينة بلغت 165 جريحا في صفوف المتظاهرينُ نقل 109 منهم إلى المستشفيات ، في حين قام البرلمان الأوكراني بعدة إجراءات في محاولة منه لوقف العنف ، وفي 21 فيفري 2014 تداولت الوسائل الإعلامية أن الرئيس الأوكراني والمعارضة قد وقعا اتفاقا لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد برعاية أوروبية ، بعد إعلان الرئيس موافقته على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في البلاد والعودة إلى العمل بدستور 2004م وبتشكيل حكومة وحدة وطنية [2].

بدعم المعارضة وتأييد مطالب المحتجين في الميادين والشوارع عن هدف الشراكة الاقتصادية مع أوروبا إلى أهداف سياسية ، حقق الاتحاد الأوروبي والغرب إنجازا كبيرا ، بوصول سلطات موالية له مجددا إلى الحكم ، وهي سلطات أكثر عزما على التقارب معه من سلطات الثورة البرتقالية حتى ، وتم عزل الرئيس فيكتور يانوكوفيتش وجميع رموز نظامه الموالين لموسكو ، ليؤذن بتغيير نظام الحكم وقواعد اللعبة السياسية في أوكرانيا والمنطقة برمتها ، الأمر الذي جعل من الأزمة الأوكرانية ليست مجرد "**أزمة نظام**" بل " **أزمة دولية**" كبيرة بين فريقين دوليين : **روسيا** من جهة و**الغرب** من جهة أخرى ، ما يهدد بإعادة أجواء **الحرب الباردة** إلى المشهد العالمي ، ولا شك أن عزل يانوكوفيتش جاء ضربة

[1] خديجة بردودي , كريمة زقاري : مرجع سابق ذكره , ص 43 .
[2] القسم السياسي : تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية , مركز عمران للدراسات الإستراتيجية , تاريخ النشر 2014/03/20 , ص 1 .

قوية لموسكو، التي أدركت عزم السلطات الجديدة في العاصمة كييف على التقارب مع أوروبا ، الأمر الذي سيتجاوز حتما التعاون في البعدين : السياسي والاقتصادي إلى البعد العسكري ، وبالتالي فإن زحف الغرب نحو حدودها الغربية بات وشيكا ، ما سيهدد أمنها وقدراتها الدفاعية ، وسارع " بوتين " لتدارك هذا الموقف لاسيما بعد أن شهد **إقليم شبه جزيرة القرم** جنوب أوكرانيا تدخلاً عسكريًا روسيًا ، ترافق مع "**حراك** " أو تحريك حثيث نحو انفصال القرم عن أوكرانيا ، وإنتهى **بضم روسيا لشبه جزيرة القرم** ، و تعتبر شبه جزيرة القرم قاعدة روسية عسكرية متقدمة واقعة بين البحرين **الأسود وبحر أزوف** ، وأكثر من 50% من سكان القرم هم من الإثنية الروسية ، بينما 30% هم من الأوكرانيين .[1]

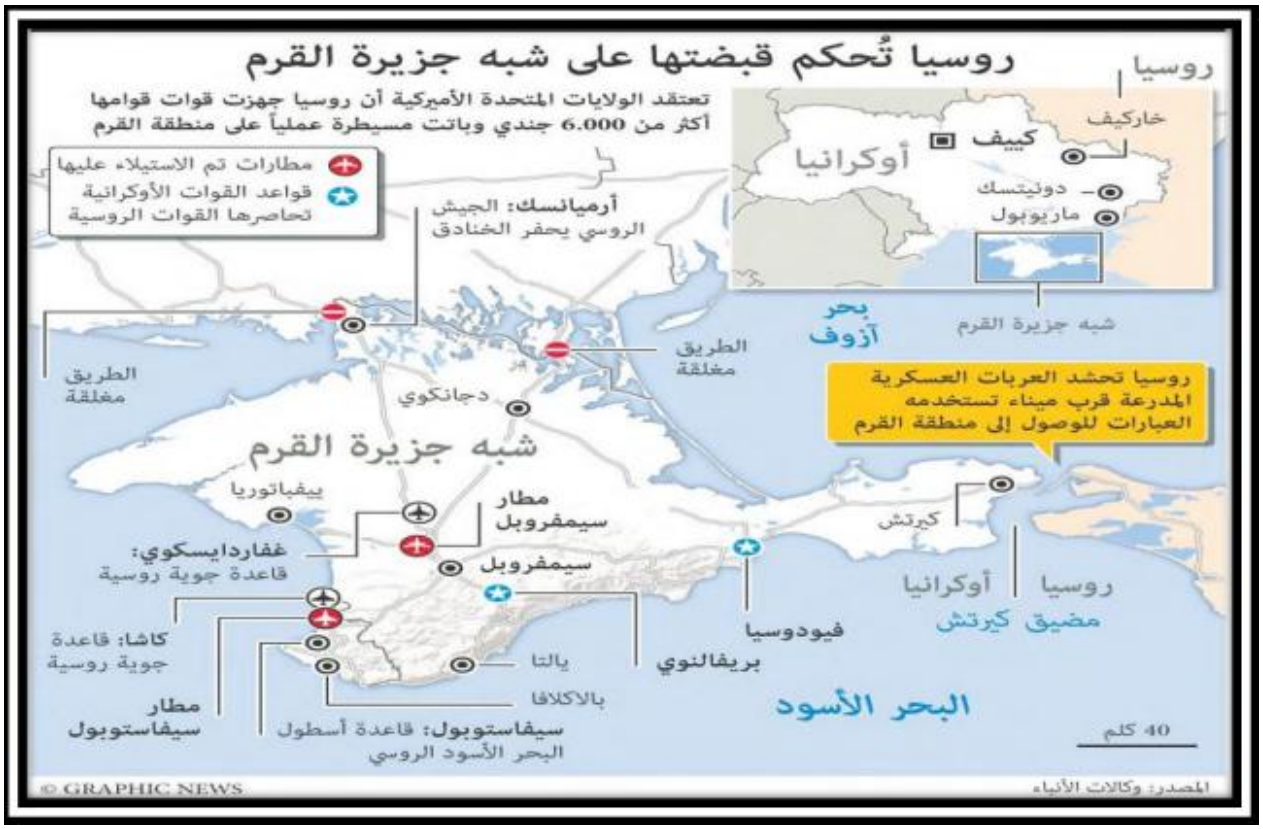

الخريطة رقم 10 : تبين التدخل الروسي في إقليم شبه جزيرة القرم

المصدر : خديجة بردودي ، كريمة زقاري : مرجع سابق ذكره ، ص 116 .

بهذا لم تعد أوكرانيا مجرد ساحة تجاذب واستقطاب بين روسيا وأوروبا ، بل تتحول شيئًا فشيئًا إلى ساحة مواجهة بينهما وهي مواجهة يحاول من خلالها كل طرف كسب أوكرانيا أو أجزاء منها إلى صفه ، وحماية نفوذه ودعم اقتصاده وتعزيز حضوره فيها ، والأهم من ذلك كله هو ضمان أمنه بخلو أراضيه من أي تهديد لحدوده وأراضيه .

[1] محمد صفوان جولاق : أوكرانيا وإنفصال القرم : الواقع والمآل , تقارير , مركز الجزيرة للدراسات , تاريخ النشر 20 مارس 2014 , ص 2 .

المطلب الثاني : تحديات توسع الحلف الأطلسي والتهديدات الأمريكية

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية جيدا أهمية أوكرانيا لتحقيق حلم " بوتين " ، فهي تشكل سياجا لنفوذ روسيا ومجالا حيويا لأمنها القومي ، وقد عملت الولايات المتحدة على تقليص نفوذ روسيا في الدول السوفياتية السابقة ، من خلال تشجيع الحركات الإحتجاجية في ما عرفت " بالثورات الملونة " المطالبة بالديمقراطية ، والحرية وحقوق الإنسان ، وهو ما جرى في الأزمة الأوكرانية .[1]

وقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة مواتية لتوظيف هذه الثورات ، وتشجيع هذه الدول للمضي قدما حتى تحقق هدفها في إضعاف روسيا وإحتواءها .[2]

الإحتواء أولى الإستراتيجيات الأمريكية للحد من النفوذ الشيوعي المسيطر في فترة الحرب الباردة على وسط وشرق أوروبا ، وقد صاغ هذه النظرية " **جورج كنان** " ، الذي رأى بأنه لابد من تطويق الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية من خلال جدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم ، وذلك لمنع السوفيات من التغلغل في مناطق نفوذ الغرب ، ويظهر عمليا تطبيق **نظرية الإحتواء** من خلال تأسيس الحلف الأطلسي في 24 أوت 1949م .[3]

الحلف الأطلسي قام على مبادئ : حرية الشعوب ، الديمقراطية ، وإحترام القانون ، وبعد نهاية الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفياتي ، طرأت حملة من التحويلات على منظمة حلف الشمال الأطلسي ، فبعد أن كان هدفه حماية آمن الدول الأعضاء في حدودها الجغرافية ، صار يسعى إلى **التوسع نحو الشرق** ، لممارسة ضغوطات على روسيا من أجل الرضوخ لهذا التوسع ، وتقوم إستراتيجية التوسع للناتو من خلال تحييد دول الإتحاد السوفياتي سابقا عن طريق إتفاقية " **الشراكة من أجل السلام** " عام 1994م ، والتي تم إقرارها أثناء قمة " **بروكسل** " ، ويقوم فحواها على ضم دول أوروبا الشرقية إلى الناتو وذلك من أجل قطع الطريق أمام الأهداف الروسية الرامية لإسترجاع مكانة الإتحاد السوفياتي وجعل روسيا قوى عظمى .[4]

---

[1] عاطف السعداوي : الثورات الملونة في آسيا الوسطى : فشل النموذج الأمريكي في التغيير , مركز الحضارة للدراسات السياسية , ص 1, تم مشاهدة المقال يوم 2016/5/25 , رابط المقال :
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9.pdf

[2] عدنان شبين : مرجع سابق ذكره , ص 54 .

[3] لزهر وناسي : الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وإنعكاساتها الإقليمية بعد 11 سبتمبر 2001 ,مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير , جامعة الحاج لخضر , باتنة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2009/2008 , ص 36 .

[4] عبد الكامل بلعباس : مرجع سابق ذكره , ص 61 .

إبتداءا من 12 مارس 1999م تم إنضمام كل من المجر ، بولونيا ، جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، ليصبح عدد أعضاء الحلف 19 عضوا ، ودائما في إطار توسيع الحلف تم إعتماد المخطط العملي للإنضمام خلال قمة واشنطن " MAP " ، وذلك بهدف إرسال إشارة خضراء لكل الدول الراغبة في الإنضمام مؤكدة على بقاء أبواب الحلف مفتوحة ، فطلبت الإنضمام للحلف كل من : بلغاريا ، إستونيا ، لتوانيا ، رومانيا ، سلوفاكيا ، وسلوفينيا ، وإبتداءا من 29 مارس 2004 أصبحت هذه الدول السبع أعضاء رسميين في المنظمة .[1]

منذ بداية سنة 1995م أخذت أوكرانيا دورا فعالا في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الناتو ، وفي سنة 1997م وقع الجانبان إتفاق " **شراكة مميزة** " ، وقد أتى هذا المسعى للحيلولة دون دخول أوكرانيا في تبعية أمنية لروسيا ، وقد تم تقديم إغراءات كالإلتزام السياسي تجاه أوكرانيا ، وتقديم مساعدات وبرامج تدريبية لها .[2]

وفي أفريل 2005م دخلت منظمة حلف الشمال الأطلسي حورا مكثف مع أوكرانيا بالإضافة إلى جورجيا ، والحلف يضم اليوم 28 دولة حليفة و23 شريك مع إحتمال أن يصبح الشريك حليفا في المستقبل .[3]

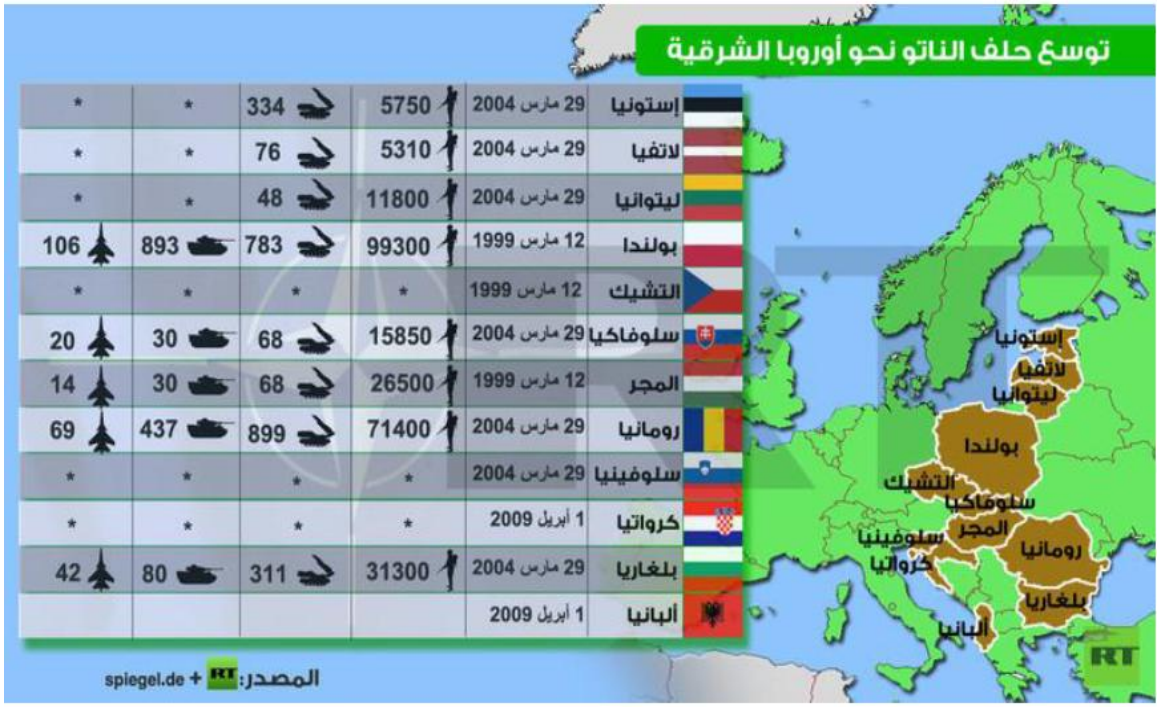

الخريطة رقم 11 : توضح توسع الناتو نحو دول أوروبا الشرقية ، المصدر :

http://www.mandediplomatique.com/ar.article/?1865

[1] عاشور محمد فاتح : منظمة حلف شمال الأطلسي - OTAN - ومنظمة الأمم المتحدة - ONU - بين التكامل والتنافس , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , في العلوم السياسية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , تخصص سياسات الدفاع والأمن , 2012/2011 , ص 16 .

[2] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص 66 .

[3] عاشور محمد فاتح : مرجع نفسه , ص 17 .

كانت أمريكا تسعى من خلال فتح مسار التعاون مع أوكرانيا عن طريق الناتو إلى تقوية موقع أوكرانيا كمركز للقوة في الكومنولث موازي نسبيا للقوة الروسية ، ويحول دون هيمنتها على الفضاء السوفياتي السابق ، فالتصور الأمريكي يرى بأن لأوكرانيا أهمية حيوية وجيوسياسية وجيوإستراتيجية ، خاصة أن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي عند دخولها البحر الأسود ، كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يمكنها من أن تستعمل نماذج أمنية مختلفة لمواجهة روسيا ، وبغرض خدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية ، وكأداة ضغط على روسيا لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في منطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على **رقعة الشطرنج الدولية** .[1]

أعطى " **بريجينسكي** " مستشار الآمن القومي ، للرئيس الأمريكي " **جيمي كارتر** " كتابه الشهير الصادر في عام 1997م بعنوان " **رقعة الشطرنج الكبرى** " ، إهتماما كبيرا لأوكرانيا ، وإعتبرها الأداة الرئيسية للغزو الأوروبي الغربي لآسيا ، وطالب " بريجينسكي " واشنطن بإعطاء إهتمام أكبر لأوكرانيا بإعتبارها الدعامة الكبرى لروسيا قبل وبعد الحرب الباردة ، والتي من دونها لا تستطيع " موسكو " أن تستعيد طموحاتها في التوسع خارج حدودها ، وتفقد بذلك حلمها في نشر أساطيلها الحربية في المياه الدافئة .[2]

كما جادل العالم الأمريكي " **نيكولا سبيكمان** " بأنه ثمة ضرورة لقيام القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بإحتواء الإتحاد السوفياتي ، من خلال سلسلة من الأحلاف العسكرية والأمنية التي تسيطر على **مناطق الحزام المحيط** Rimland ، وذلك لمنعه من التمدد للمياه الدافئة أو الولوج في أوروبا الغربية ، ما من شأنه أن يوفر له إمكانية السيطرة على " **مصائر العالم** " ، وقد قام سبيكمان بتحديث مقولة " ماكيندر " ، وإفترض " **أنه من يسيطر على الحزام المحيط يحكم أوراسيا ، ومن يحكم أوراسيا يسيطر على مصائر العالم** " .[3]

يمكن تلخيص أهم أبعاد الإهتمام الأمريكي بإحتواء أوكرانيا وجعلها حليفا إستراتيجيا له في المنطقة ، في ما يلي :

_ تطويق روسيا الإتحادية ومنعها من تفعيل مشاريعها الإقليمية ، لاسيما مشروع "كومنولث الدول المستقلة"

_ دعم الموقف الأمريكي داخل الأطر القرارية للحلف الأطلسي ، ومواجهة محور "**باريس– برلين**" بمحور " **وارسو– كييف** " خاصة بعد الحرب على العراق والمعارضة الشديدة لكل من فرنسا وآلمانيا .

[1] عبد الكامل بلعباس : مرجع نفسه , ص 67 .
[2] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 169 .
[3] عماد قدورة : مرجع سابق ذكره , ص 47 .

ـ تعزيز الإنتشار الإستراتيجي العسكري الأمريكي على صعيد عالمي ، وكسر الإحتكار العسكري والآمني الروسي في **منطقة البحر الأسود** .[1]

في الأزمة الأوكرانية الحالية أصبح الغرب يدرك حقيقة أن نفوذ روسيا سيتعاظم في البحر السود وذلك بعد ضمه للقرم ، ما جعل بالولايات المتحدة الأمريكية تسارع للرد على الخطوة الروسية ، وذلك بإتخاذ إجراءات لمقاطعتها إقتصاديا وفرض عقوبات عليها حيث :

– ألغت الولايات المتحدة المريكية محادثات تجارية مقررة مع مسؤولين روس ، كما ألغت زيارات مسؤولين روس إلى واشنطن كانت مقررة لمناقشة قضايا تتعلق بالطاقة والإستثمار .

— إعلان وزارة الدفاع المريكي عن إلغاء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الروسية .

على الرغم من دعم الولايات المتحدة للثورة في أوكرانيا إلا أن هذه الآخيرة **ليست عضوا في حلف الناتو ولا الإتحاد الأوروبي** ، وليس ثمة إتفاقية شراكة لها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مما لا يسمح للولايات المتحدة أن تقف إلى جانبها عسكريا في حالة حدوث إجتياح عسكري روسي لآراضيها .[2]

إن علاقة روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية تنعكس مباشرة على علاقاتها مع الحلف الأطلسي ، وبما أن العلاقات الروسية–الأمريكية تدهورت منذ الحرب على العراق إلى الازمة الأوكرانية ، وأيضا مع إعلان أمريكا وضع " **نظام للدفاع ضد الصواريخ** " ، فإن العلاقات أيضا بين روسيا–الناتو ، تعرف حالة من اللاإستقرار والتدهور .[3]

يمثل برنامج " **الدرع الصاروخي** " الأمريكي في أوروبا محاولة آخرى من جانب الأمريكيين للتأكيد على وجودهم في القارة الأوروبية ، فالبرغم من أن هذا المشروع موجه أساسا **ضد التهديد الإيراني** كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه أصبح وسيلة آخرى في يد الأمريكيين للتأكيد على هيمنتهم للقارة الأوروبية .[4]

وفي نفس الشأن يقول : " **يفجيني بريماكوف** " في كتابه : **العالم بدون روسيا (قصر النظر السياسي وعواقبه)** ، " **ولكن لأي غرض إذن سيتم نصب منظومة مماثلة ضد إيران في شرق أوروبا البعيدة عن الآراضي الإيرانية ؟** " ، وعلى الرغم من إنكار واشنطن لذلك غلا ان الإستنتاج يشير بشكل واضح إلى الإتجاه المعادي لروسيا في نشر منظومة **الدفاع المضادة للصواريخ الإستراتيجية** بالقرب من حدود روسيا الغربية ، وبلا شك هناك الكثير من

[1] مراد بن قيطة : مرجع نفسه , ص 169 .
[2] أسامة أبو ارشيد : الأزمة الأوكرانية أميركيا : إعادة بعث الحرب الباردة ؟ , قطر , الدوحة , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , مارس 2014 , ص 8 .
[3] عاشور محمد فاتح : مرجع سابق ذكره , ص 18 .
[4] سعيد خطاوي : واقع السياسة الخارجية والآمن المشترك للإتحاد الأوروبي , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر , في العلوم السياسية , المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية , الجزائر , قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية , تخصص دراسات إستراتيجية ودولية , 2014/2013 , ص 108 .

الأسباب التي تدفع بروسيا للخوف من ذلك ، خاصة مع إصرار واشنطن بنشر عناصر منظومة دفاعها المضادة للصواريخ في " **بولندا وتشيكيا** " وفي شرق أوروبا ، ويقول "**يفجيني بريماكوف** " للتأكيد على نوايا الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع لإحتواء روسيا في قوله : " **أكرر هنا مرة آخرى : منظومتها (أمريكا) وليست منظومة الناتو** ".[1]

ومن هنا نستنتج بأن التوسع الجغرافي للحلف الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، يرمي إلى محاصرة روسيا من جهة ، وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة من جهة آخرى .

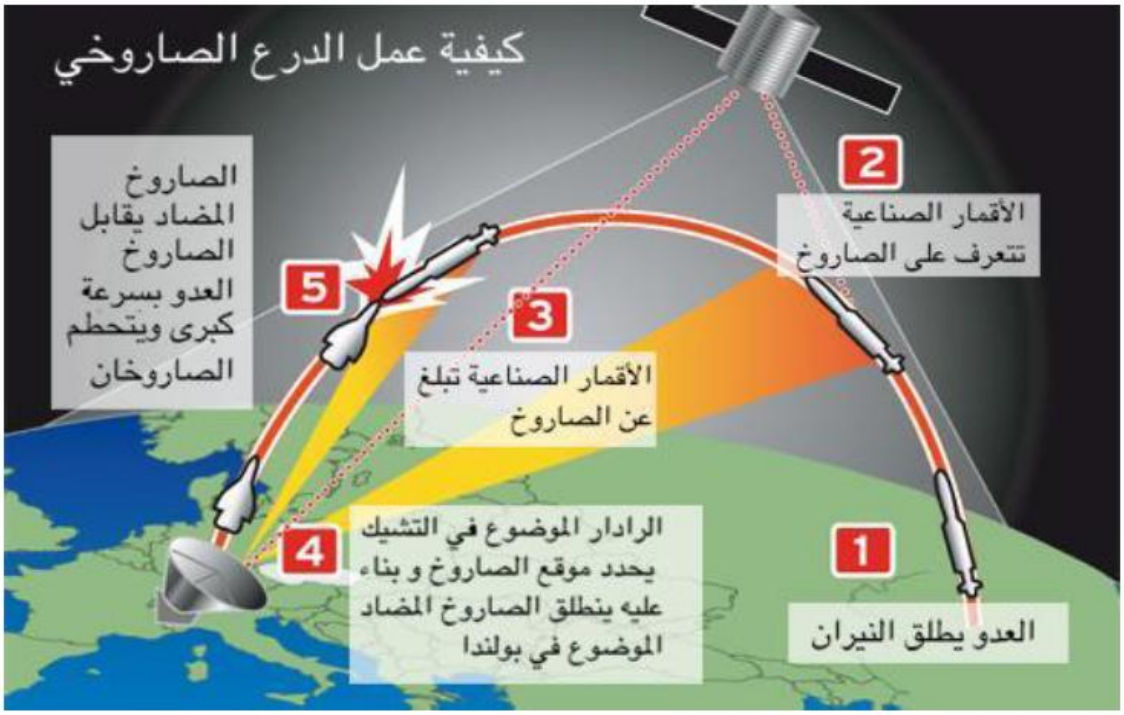

الشكل رقم 03 : ألية عمل الدرع الصاروخي الأمريكي – موقع الرادارات في التشيك والصواريخ المضادة في بولندا

المصدر : سعيد خطاوي : مرجع سابق ذكره ، ص 109 .

المطلب الثالث : التحديات الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي

بدأ الاتحاد الأوروبي بوصفه مجموعة اقتصادية تضم 6 دول عام 1951م ، وأضحى يضم 27 دولة عام 2014م ، كما تحول إلى منظمة لها سياسات اقتصادية وسياسية وأمنية مشتركة ، ومثل ما قام به الناتو ،فقد ضم الاتحاد

[1] يفجيني بريماكوف : مرجع سابق ذكره , ص 198 .

الأوروبي دولا على تماس مباشر بالأرض الروسية كدول البلطيق ، كما ضم معظم دول أوروبا الشرقية ، ولجأ إلى عقد شراكات مع دول مهمة بالنسبة إلى مستقبل أوروبا مثل أوكرانيا تمهيدا لتهيئتها ربما للعضوية الكاملة مستقبلاً ، وقد وقّع رئيس الوزراء الأوكراني الإنتقالي " **أرسيني ياتسينيوك** " ، الموالي للغرب ، الشق السياسي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويهدف الاتفاق إلى تقريب أوكرانيا من الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إنشاء شراكة سياسية وإندماج إقتصادي بين الطرفين ، ومن المقرر أن يوقع الاتحاد الأوروبي إتفاقي شراكة مماثلين أيضا مع جورجيا ومولدوفيا اللتين ترغبان في الخروج من دائرة نفوذ موسكو والتقرب من الإتحاد الأوروبي .[1]

يتزايد دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، خاصة بعد التوسع في عدد الأعضاء ودخول العديد من الدول الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي ، الذي أعطى له قدرة لتحقيق نفوذ أوروبي قوي في المجتمع الدولي ، وتبني إستراتيجية تعزز القدرة على الاستجابة الأكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد.[2]

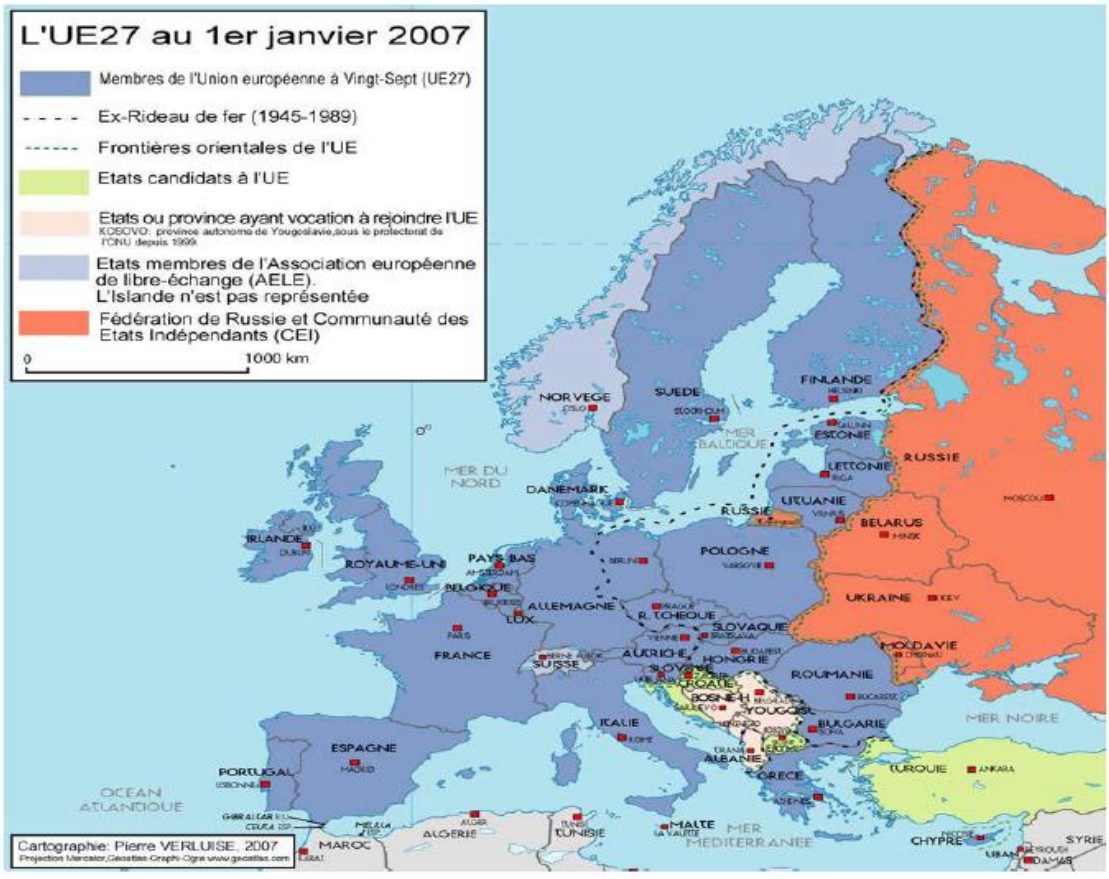

الخريطة رقم 12 : تبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (2007م)

المصدر : سعيد خطاوي : مرجع سابق ذكره ، ص 41 .

[1] عمار قدورة : مرجع سابق ذكره , ص 48 .
[2] محمد المقداد , صايل السرحان : مرجع سابق ذكره , ص 24 .

نحدد دوافع توسيع الاتحاد ليشمل أوكرانيا في الخصائص التالية :

_ أنها تعتبر ثاني أكبر دولة في أوربا من ناحية المساحة ما سيزيد بشكل معتبر المساحة الإجمالية للاتحاد الأوروبي .

_ أنَّ أوكرانيا تمتلك قاعدة صناعية هامة لا سيما في مجال صناعات الحديد و الصلب ، و الصناعات الإستخراجية و الكيميائية و الغذائية ، وتشكل قطعة أساسية في سلسلة إمدادات الطاقة الروسية نحو الاتحاد الأوروبي ، حيث تمر عبر أراضيها ما نسبته 80% من إمدادات الطاقة الروسية للأسواق الأوربية .

_ إستعادة البحر الأسود إلى حظيرة الإرث البحري الأوربي ، الذي يعتبر فضاءا حيويا لنقل موارد الطاقة وإعطاء حركية أكبر لتفعيل التعاون الجهوي في منطقة البحر، وشمال القوقاز .[1]

كما أطلق الإتحاد الأوربي من أجل ضم أوكرانيا ، مجموعة من المبادرات والمشاريع أبرزها :

1_ إتفاقية الشراكة و التعاون " Partnership and Cooperation Agreement " : تعتبر هذه الاتفاقية أول إطار مؤسس لعلاقات التعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوربي ، وقد وقع عليها الطرفان في 14جوان 1994م على هامش قمة ليكسمبورغ ، ودخلت حيِّز التطبيق بين الطرفين في مارس 1998م لمدة 10سنوات كاملة .

2_ الاستراتيجية الأوربية المشتركة حول أوكرانيا " Union Common Strategy On Ukraine European " : التي أطلقها مجلس الاتحاد بهلسنكي في 10ديسمبر 1999م ، وذلك بهدف تشجيع أوكرانيا على مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، خاصة بعد التقدم الذي بدأت تُحرزه علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي.

3_ سياسة الجوار الأوربي " European neighborhood Policy " : في شهر ماي 2004م ، والتي تهدف إلى تعميق العلاقات الإندماجية مع دول الجوار ، وتزامنت مع حدوث " الثورة البرتقالية " ، و في إطار هذه السياسة إتفق الطرفان على خطة عمل " Action Plan " لمدة ثلاث سنوات ، ومن بين أهم أهدافها دعم أوكرانيا في سعيها للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، والعمل على خلق منطقة تبادل تجاري حر ، وإستفادت أوكرانيا في إطار هذه السياسة من مساعدات مالية قدرت بـ 1.75 مليا يورو ، غير أنها لم تحمل هي الأخرى أيَّة آفاق مستقبلية لعضوية محتملة بالنسبة لأوكرانيا .

[1] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 163 .

4_ الشراكة الشرقية " Eastern Partnership " : الهدف الأساسي منها ، يتلخص في تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية ، والاقتصادية للدول المجاورة و تعميق الشراكة معها ، وأطلق الإتحاد الأوربي سلسلة من المفاوضات مع أوكرانيا من أجل التوصل إلى إتفاقية شراكة ، من خلال خلق منطقة تجارة حرة عميقة و موسعة ترتكز أساسا على خفض التعريفات الجمركية بين الطرفين إلى غاية إزالتها نهائيا ، حيث تكون المدة بالنسبة للإتحاد الأوربي 7 سنوات ، و من 10 إلى 15 سنة بالنسبة لأوكرانيا ، بدءً ا من تاريخ المصادقة على الإتفاقية .

إجمالا وصلت المبالغ المالية التي قدمها الإتحاد الأوربي في إطار مختلف سياساته و برامجه الإندماجية لأوكرانيا ، إلى حدود 3،3 مليار يورو على شكل مساعدات و منح غير قابلة للتعويض ، وما يقارب 3 مليار يورو على شكل قروض مباشرة من صندوق الإستثمار الأوربي" **EIB** " ، ليكون بذلك مجموع هذه المبالغ مجتمعة ما يعادل 3،6 مليار يورو .[1]

إن الإتفاقيات والسياسات التي قام بها الإتحاد الأوروبي مع أوكرانيا ودول الجوار ، تجسد لنا الصراع الخفي الموجود بين الإتحاد الأوروبي وروسيا ، حيث أن هذه الإتفاقيات تقلل من النفوذ الروسي في أوكراني ، في حين اعتبر مدير معهد التحليل السياسي في كييف " **أليكس غاران** " أن الإتفاقية الجديدة التجارية بين كييف وأوروبا لها على مستقبل أوكرانيا فائدتين : **الأولى حضارية** تتمثل في الانفتاح على القواعد الأوروبية في الديمقراطية و الرفاهية والتقدم و **الأخرى اقتصادية** تتجلى في فتح أسواق أوروبية للمنتجات الأوكرانية ، وقال أيضا بأن هذه الإتفاقيات الجديدة لن تلحق أي أضرار بروسيا ، بل إنها تستفيد عن طريق توسع التجارة الحرة بين أوكرانيا وأوروبا .[2]

وعلى غرار التوتر الحاصل بسبب أوكرانيا فإن العلاقات بين روسيا والإتحاد الأوروبي خلال الأعوام العشرين الآخيرة مرت بمشاكل وأزمات ، أثرت على " **الشراكة بين البلدين** " ، وقد أعلن الإتحاد الأوروبي مرارا تقييمات حادة ونقدية لجوانب كثيرة في السياسة الداخلية والخارجية لروسيا ، وذلك بسبب تراجع روسيا عن القيم والمبادئ المتفق عليها في إتفاقية " **الشراكة والتعاون بين البلدين** " عام 1994م ، وفي أوروبا يسود عدم الثقة في النخبة السياسية بقيادة " فلاديمير بوتين " ، وبدوره بوتين يعبر دائما عن قلقه من تصرفات الإتحاد الأوروبي تجاه روسيا ، ويرفض تدخلها في الشؤون الداخلية لروسيا (أوكرانيا) ، كما يعبر عن قلقه من تصاعد العداء لروسيا لدى بعض الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي ، والذين كانو في السابق ضمن الدائرة السوفياتية .[3]

[1] مرجع نفسه , ص ص 165 – 167 .
[2] خديجة بردودي , كريمة زقاري : مرجع سابق ذكره , 61 .
[3] محمد الصغير العتروس : مرجع سابق ذكره , ص 90 .

كما ترى روسيا في توسع الإتحاد الأوروبي في الفضاء السوفياتي السابق على أنه إستراتيجية لإزاحة روسيا من مناطق مصالحها الحيوية ، ولعل ما يخيف روسيا أكثر هو أن غالبية دول الإتحاد الأوروبي أعضاء في **حلف الشمال الأطلسي** ، ويضاف إلى ذلك **مشروع الدرع الصاروخية الأطلسية** ونشر عناصر منها في أوروبا ، ما ترى فيه روسيا تهديدا على آمنها القومي ، ونجد بأن موضوع " **الآمن الخارجي** " يعتبر من المسائل الأكثر خطورة لكونه يحتل أولوية في إدارة المخاطر الأمنية في الجوار المشترك لكل من روسيا والإتحاد الأوروبي ، حيث ترى روسيا بأن كل **مبادرة** من قبل الإتحاد الأوروبي في بلدان **رابطة الدول المستقلة** خاصة " **سياسة الجوار** " ، تندرج في تكامل منافس للمشروع الذي تحاول هي تطويره مع هذه البلدان ، وبالتالي يتعارض مع مصالحها .[1]

أما على **الصعيد الإقتصادي والتجاري** نجد بأن التعاون بين روسيا والإتحاد الأوروبي ينقص من حدة التناقضات السياسية والجيوسياسية ، فالإتحاد الأوروبي يعد من الشركاء الإقتصاديين والتجاريين الكبار لروسيا ، حيث تبلغ حصته من التجارة الخارجية الروسية نحو 50 في المئة ، ورغم ما حققته روسيا من مكاسب مختلفة من خلال تطبيقها للإستراتيجية الطاقوية تجاه الإتحاد الأوروبي ، غير أنها تبقى تواجه **تحديات متنوعة** قد تنقص من فاعليتها ، وبالتالي تحد من إستمرارية نجاحها مستقبلا ، ولمعرفة هذه التحديات التي تواجهها روسيا تجاه الإتحاد الأوروبي نذكر الأسئلة التالية :

- ✓ إلا أي حد تستطيع روسيا توفير القدرات الطاقوية من البترول أو الغاز الطبيعي لزبائنها ، ويأتي في مقدمتهم الأوربيون ، وهذا الوضع يمثل معضلة بالنسبة للإستراتيجية الطاقوية الروسية ؟.
- ✓ إلى أي حد تستطيع روسيا توفير الإستثمارات المالية اللازمة من أجل تحديث البنية التحتية لقطاع الطاقة الذي تشهد صناعته تقدما تقني وتكنولوجي على الصعيد العالمي ، مايسمح لروسيا بالحفاظ على قدراتها التنافسية في هذا المضمار ؟ .
- ✓ إلى أي حد تستطيع روسيا ضمان إستمرار ولاء دول **الجوار القريب** لها ، خاصة في مجال"الموارد الطاقوية" ؟
- ✓ هل سيبقى الأوروبيون غير قادرين على صياغة سياسة طاقوية أوروبية موحدة ؟ وهل سيبقون غير قادرين كذلك على إيجاد مصادر بديلة عن الموارد الطاقوية الروسية ، تخلصهم من الهيمنة الروسية على آمنهم الطاقوي ؟[2]

[1] المرجع نفسه , ص 92 .
[2] سليم بركاني : مرجع سابق ذكره , ص 94 .

وعليه من ما سبق عرضه في هذا المبحث نجد بأن لروسيا مجموعة من التحديات التي تعيق تقدمها من أجل إسترجاع مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية ، كما تعرفنا بأن لأوكرانيا أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا لتحقيق هدفها في تغيير بنية النظام الدولي والهيمنة عليه .

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

إنَّ القناعات الروسية المتنامية منذ نهاية الحرب الباردة ، بأن توجهها نحو الغرب لن يجسد لها ما تسعى ، وتطمح لتحقيقه على صعيد داخلي أو خارجي ، جعل منها تندفع بشكل قوي نحو إعادة استرجاع نفوذها ومكانتها إقليميا ودوليا ، وذلك اعتمادا على إمكاناتها الذاتية ، وبناء منظومة من التحالفات الإقليمية و الدولية ، من أجل مواجهة سياسيات الاحتواء التي تمس جوارها القريب خاصة أوكرانيا التي تعتبر بمثابة الفناء الخلفي لروسيا ، حيث لا يمكن لروسيا أن تظهر مؤشرات ضعف إزاء ملف أوكرانيا ، والتي تشكل بالمعنى الجيواستراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود وعلى عدة دول في أوروبا الشرقية ، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول تسليط الضوء على العلاقات الروسية الأوكرانية بعد الحرب الباردة ، وذلك في مختلف القضايا سواء : السياسية و الدبلوماسية ، أو الإقتصادية والطاقوية ، أو العسكرية والأمنية التي تجمع البلدين .

المطلب الأول : مسار العلاقات بين روسيا وأوكرانيا

✓ **بعد زوال الإتحاد السوفيتي حتى 2004م :**

بداية العلاقات بين الطرفين كان يشوبها التوتر خلال السنوات الأولى ، حيث كانت السياسة الخارجية الروسية المصبوغة ببعض العدائية سببا في دفع أوكرانيا نحو الغرب ، فأكرانيا بعد إستقلالها كانت لها تطلعات غربية وطموحات بأن تتجاوز الركود الذي خلفه زوال الإتحاد السوفياتي ، بينما روسيا كانت تعيش حالة من الصدمة لخسارتها أرض كانت تعتبر دوما جزءا من روسيا والتي كان يسكنها عدد كبير من الروس ، ونجد أنه بعد إستقلال أوكرانيا قد خسرت روسيا معظم **القواعد البحرية** في البحر الأسود لصالح أوكرانيا ويضاف إليها قرابة 1700 صاروخ مزود برؤوس نووية **ومحطتان للإنذار المسبق** في حالة هجوم نووي ، والذين من دونهما تفقد روسيا **منظومة دفاعها المضادة للصواريخ** ومراقبتها للجنوب الغربي ، لكن سرعان ما إتفق البلدين حولهما وأرجعتهما روسيا ، كما أبقت هذه الآخيرة على حضور قواتها المسلحة في قاعدة " **سيفاستوبول** " بموجب إتفاقية إستغلال تمتد إلى غاية 2017م .

وفي العلاقات بين البلدين نجد بأن سياسة الرئيس الأوكراني الأول : " **ليونيد كارفتشوك** " كانت مؤثرة دبلوماسيا ، وأدت إلى حصول أوكرانيا على الإعتراف بها كعضو كامل في المجتمع الدولي ، لكنها كانت غير فعالة من جهة حل المشاكل الكبرى للبلاد خاصة فيما تعلق بالعلاقات مع روسيا حيث فشل في إيجاد تسويات مقبولة في الكثير من القضايا المتعلقة بالبلدين ، في حين نجد سياسة خليفته في الحكم " **كوتشما** " تميزت بالتغيير ، فقد وعد قبل إنتخابه بتوطيد العلاقات مع روسيا ، وفي فيفري 1995م وقع الجانبان على إتفاقية " **الصداقة والتعاون والشراكة** " ، والتي

مهدت لتسوية الخلافات الحدودية والإتفاق حول تقسيم أسطول البحر الأسود ووضعية قاعدة " **كريميا البحرية** " ، والسماح بوجود قاعدة عسكرية روسية في البلاد لمدة 20 سنة قابلة للتجديد وهذا ما جاء في دستور 1996م .[1]

والعلاقات الروسية الأوكرانية تميزها مشاكل الحدود ، حيث تتنازع روسيا وأوكرانيا على مساحة تقدر بحوالي 2000كلم ، وقد توصل إلى إتفاق حول هذا في جانفي 2003م ، بتوقيع معاهدة " **ترسيم الحدود** " بين الطرفين إلا أن القضية تجددت على غثر مشروع روسيا ببناء سد في مضيق Kertch على مدخل بحر آزوف ، وهذا ما إعتبرته أوكرانيا إنتهاكا لسيادتها الإقليمية والتعدي على آراضيها ، و في 2003 تمت صياغة إتفاقية جديدة بين البلدين تسمح بغستعمال مياه مضيق Kertch وبحر آزوف ، غير أن النزاع الحدودي بين البلدين بقى أمرا متواصلا ذلك في ظل رغبة أوكراني بالإنضمام إلى الحلف الأطلسي ومواجهة الهيمنة الروسية المفروضة عليها .[2]

ترى أوكرانيا بأن الإنضمام إلى الحلف لن يشكل تهديدا للآمن الروسي ، على غرار هذا الآخير الذي يرى في أنه خرق لبنود معاهدة " **الصداقة والتعاون والشراكة** " الموقعة بين البلدين علم 1997 م ، والتي تتضمن بندا يفيد بأن على الجانبين : **أن يقومان ببناء علاقاتهما وفق مبادئ الشراكة الإستراتيجية ، ويمتنعان عن الإشتراك او دعم أي عمل يمكن أن يمس ويضر بآمن الآخر** .[3]

بداية من العام 2000م ومع وصول ومع وصول " **بوتين** " للحكم في روسيا ، وإعادة إنتخاب " **كوتشما** " في أوكرانيا ، تم إقالة وزير الخارجية الوكراني " **بوريس تاراسيكو** " والذي كان معروفا بميولاته الغربية ، وتعيين مكانه " **أناتولي زلينكو** " أدى ذلك إلى تحسن العلاقات بشكل كبير ، حيث قال " **زلينكو** " في اول تصريح له . بأن **العلاقات مع روسيا تأتي كأولوية من أولويات السياسة الخارجية الأوكرانية** ، وبداية من سنة 2001م أعلن عن مذهب جديد للسياسة الخارجية الأوكرانية ، تنص على أن لأوكرانيا شريكان إستراتيجيان وهما : روسيا الفدرالية والولايات المتحدة الأمريكية ، كما يرى بأن أهمية العلاقات الروسية الأوكرانية يجب أن تكون شبيهة **لنموذج علاقات كندا والولايات المتحدة الأمريكية** .[4]

عموما إن العلاقات بين البلدين طيلة هذه الفترة لها طابع المد والجزر بسبب عامل الخوف لدى أوكرانيا من وجود نوايا إمبريالية روسية ، تهدف إلى إعادة إلحاقها بها ، ووجود بعض الخلافات حول قضايا كالحدود وإنقسام الطبقة السياسية

[1] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص ص 53 – 54 .
[2] بلعباس عبد الكامل : مرجع سابق ذكره , ص 59 .
[3] ممدوح عبد المنعم : مرجع سابق ذكره , ص 78 .
[4] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص 54 .

في أوكرانيا حول الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة علاقات بلادهم بروسيا في ظل وجود خيارات إستراتيجية تغري أوكرانيا كالخيار الأمريكي ، وخياري الإنضمام للحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي .

✓ **العلاقات بعد عام 2004م :**

شهدت العلاقات بين كيف وموسكو تأزما منذ أواخر 2004م ، نتيجة لقيام الثورة البرتقالية وما صاحبها من رؤى حول أن العلاقات مع موسكو داعمة للديكتاتورية ومعرقلة للحراك الديمقراطي في أوكرانيا بسبب الأطماع التوسعية لروسيا ، وتم على إثرها تنحية الرئيس " فيكتور يانو كوفيتش " ، وإنتخاب بدلا له الرئيس " فيكتور يوشنكو " الذي تحالف بدوره مع رئيسة الحكومة " يوليا تيموشنكو " لإبعاد أوكرانيا عن روسيا ، مدفوعين بميولاتهم الغربية ومدعومين بمساندة من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت أول خطوة هي إعلان " يوشنكو " أن أولوية بلاده تكمن في الإنضمام إلى حلف الناتو .

ولم تتردد روسيا في الرد بعدما أصبحت في وضع ضعيف أمام أوكرانيا والغرب ، حيث في سنة 2005م إتهمت أوكرانيا بأنها تحول جزءا من الغاز الموجه للإتحاد الأوروبي وتستهلكه محليا .[1]

وقد وضعت روسيا أسعار جديدة للغاز الموجه لأوكرانيا بعدما كانت تمدها إياه بأسعار تفضيلية ، كما قامت شركة " **غازبروم** " في البداية بتوجيه إنذار ومن ثم قامت بإيقاف ضخ الغاز المخصص إلى اوكرانيا ، ما آثر على الإرساليات مع البلدان الأوروبية ، وقد جرى إستئناف إرساليات الغاز إلى أوكرانيا مرة آخرى بعد 3 ايام وذلك فور موافقة الجانب الأوكراني على إجراء المفاوضات مع شركة " غازبروم " ، وإعلانها عن توقفها لسرقة الغاز من خط الأنابيب المار في آراضيها ، وقد تقلصت إرساليات الغاز الروسي إلى أوكرانيا مرة آخرى في مارس من عام 2008 ، حيث رفض الجانب الأوكراني أن يثبت في وثائق رسمية مديونيته لإستيراد الغاز والتي بلغت 5،1 مليار دولار ، وهو القرا الذي تأثرت به 18 دولة أوروبية الشيئ الذي دفعها من أجل التحرك لحل الزمة والتوفيق بين روسيا وأوكرانيا ، كم أعلن الرئيس الأوكراني بان النزاع يخص الإتحاد الأوروبي أيضا ، ولقد تمت تسوية القضية فقط بعد موافقة " كييف " على إعداد مثل هذه الوثائق ، وكتبت صحيفة " كوميرسانت–أوكرانيا " بأن الحكومة الأوكرانية أكدت رسميا أنها إستحوذت على 3،1 مليار متر مكعب من الغاز المخصص تصديره من روسيا إلى أوروبا في عام 2008م ، ووعدت بإعادته إلى شركة " **روس أوكر إنيرجو** " .[2]

[1] مرجع نفسه , ص 55 .
[2] يفجيني بريماكوف : مرجع سابق ذكره , ص ص 170 – 171 .

ولقد وجدت العلاقات الثنائية بين البلدين مشاكل كبيرة في مسألة الغاز ، والتي وجد لها حل أعوام 2005 ، 2006 ، 2008 ، 2009م ، خلال الزيارة التي قامت بها رئيسة الوزراء الأوكرانية " **يوليا تيموشينكو** " ، حيث تم عام 2008م ، التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومتين **للتعاون في مجال الغاز** بين الدولتين ، وأقرت خلال إجتماعها الثاني المنعقد في نفس السنة خطة عمل إلى نهاية عام 2009م ، وإنبثق عنها **لجنة فرعية تختص بمسألة العلاقات الثنائية في مجال الإقتصاد** ، وهناك أيضا لجان متفرعة للتعاون في مسائل الحدود والأقاليم المحاذية ، كما تمت مناقشة مسألة التعاون في مجالات الغاز والطاقة النووية والنقل وصناعة الطيران والفضاء ، وقد منحت روسيا لأوكرانيا في أعقاب المحادثات التي جرت بين الرئيسين " **مدفيديف ويانو كوفيتش** " في مدينة " **خاركوف الأوكرانية** " يوم 21 أفريل عام 2010م، تخفيض أسعار الغاز الموجه لوكرانيا ب 30% ، كما تم تمديد إيجار قاعدة " سيفاستوبول " للأسطول الروسي ل 25 سنة آخرى قابلة للزيادة خمس سنوات ، رغم إحتجاج المعارضة الأوكرانية عليه بحجة أنه تفريط في المصالح القومية من أجل المكاسب المالية القصيرة المدى .[1]

وعادت العلاقات بين البلدين للتآزم محدثة في عام 2004م أزمة دولية ، نتج عنها ضم روسيا **لشبه جزيرة القرم** ، وهذا نتيجة للأحداث التي شهدتها أوكرانيا في نوفمبر 2003 من جانب الأنصار المطالبة بالتكامل مع الإتحاد الأوروبي ، والتي تحولت تدريجيا إلى إحتجاجات ، ومواجهات مسلحة في العاصمة " كييف " وغيرها من المدن الأوكرانية ، والتي أدت في فيفري 2014 إلى عزل الرئيس " **فيكتور يانوكوفيتش** " من قبل البرلمان ، وصعود الأحزاب والقوى الموالية للغرب إلى السلطة ، وبعد التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم وضمها له ، قال الرئيس الأوكراني " **بيترو بوروشينكو** " بأن جزيرة القرم جزء من الراضي الأوكرانية ، وأنه سوف يلجأ للدبلوماسية الدولية وسيتبع كافة السبل السياسية من أجل إستعادتها من الروس ، وأوضح في حديثه لعدد من المحطات التلفزيونية المحلية ، بأن على الرئيس " **فلاديمير بوتين** " إعادة المستوطنين الذين أتى بهم من **سيبيريا** إلى **القرم** ، لافتا إلى القول بأن : " **القرم جزء من أوكرانيا ، والقرميون هم أوكرانيون ، وسنفعل ما بوسعنا من أجل حماية شعبنا من تتار القرم الذين تمارس عليهم ضغوط كبيرة ، وسنلجأ للقنوات الحقوقية الدولية كالمحاكم الدولية ، والسبل الدبلوماسية والسياسية ، ولا خيار آخر لنا غير هذا** " .[2]

---

[1] ممدوح عبد المنعم : مرجع سابق ذكره , ص ص 75 – 76 .

[2] مقال بعنوان : الرئيس الأوكراني : سنلجأ لكافة السبل السياسية لإستعادة القرم من الروس , وكالة الأنباء الإسلامية والدولية , رابط الموقع من الأنترنت :

http://iinanews.org/page/public/news_details.aspx?id=137420&NL=True#

كما شهدت علاقات البلدين خلال هذه الأزمة قيام روسيا برفع أسعار الغاز الطبيعي الموجه لأوكرانيا مرة آخرى ، مستعملة إياه كوسيلة ردع وتهديد لأوكرانيا ، وهذه الآخيرة أعلنت بدورها انها لن تشتري الغاز الطبيعي من روسيا بالسعر الذي حددته موسكو والذي يبلغ **212 دولار لكل ألف متر مكعب** ، وقال رئيس الوزراء الأوكراني " **أرسيني ياتسينيوك** " في تصريحات لوسائل إعلام أوكرانية ، بأن بلاده لن تشتري الغاز الطبيعي بالسعر الذي حددته روسيا بداية من جانفي 2016م ، واوضح " ياتسينيوك " أن بلاده تحصل على الغاز الطبيعي من الإتحاد الأوروبي بسعر اقل من السعر الذي تعرضه روسيا قائلا : " **إن متوسط السعر الذي تشتري به أوكرانيا الغاز من الدول الأوروبية هو 200 دولار لكل ألف متر مكعب ، كما اشار إلى أن أوكرانيا لديها مخزون غاز كاف لفصل الشتاء ، حيث تبلغ كمية الغاز المخزون لديها 13مليار متر مكعب** " .[1]

ونخلص للقول بأن هذه الفترة تميزت بالنزاعات بين الدولتين نتيجة لموافق السياسة الخارجية الوكرانية التي تتبناها تارة تجاه روسيا وتارة آخرى تجاه الغرب ، مادفع بروسيا إلى الرد من أجل تبيين مدى قوة موقفها ورفضها لأي تدخل غربي في توجيه الحياة السياسية في أوكرانيا وسياستها الخارجية ، وما زاد من قوة الموقف الروسي هو عجز أوكرانيا عن تأميم حاجيات البلاد من الغاز الطبيعي بمعزل عن روسيا التي تستعمله دائمة كورقة ضغط رابحة لتغيير السياسة الخارجية الأوكرانية .

المطلب الثاني : الأليات السياسية و الدبلوماسية

إن روسيا الفدرالية لم تخرج عن نطاق المنطق الذي كان سائدا في العهد السوفيتي ، من خلال تورطها المباشر أو الغير مباشر في الشأن السياسي للجمهوريات المستقلة ، بتوظيف مختلف علاقاتها سواء بالأحزاب السياسية ، أو الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ، وذلك من أجل ضمان ولاء أنظمة تلك الدول لسياساتها والحفاظ عليها ضمن دائرة التأثير والنفوذ السياسي الروسي ، حيث يعتبر التورط في الشأن السياسي الداخلي إحدى أهم روافد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في فترة ما بعد الحرب الباردة .[2]

وبعد زوال الإتحاد السوفياتي أقامت روسيا الإتحادية علاقاتها الدبلوماسية مع جمهوريات أوكرانيا في 14 فبراير عام 1992م[3]، إلا أنه منذ توقيع معاهدة تأسيس" **كومنولث الدول المستقلة** "، ظهرت خلافات بين البلدين ، فقد

[1] مقال بعنوان : أوكرانيا ترفض السعر الذي حددته روسيا للغاز الطبيعي , موقع دار الأخبار , رابط الموقع من الأنترنت :
http://www.daralakhbar.com/news/2016/01/11/2931509/articles/9565599/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-

[2] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 133 .
[3] ممدوح عبد المنعم : مرجع سابق ذكره , ص 65 .

نمت أوكرانيا توجهها لإحباط كافة أشكال التعاون المتعدد الأطراف في الفضاء السوفياتي السابق ، مفضلة التعاون الثنائي بدلا منه ، وهذه السياسة مدعومة من بعض الدول المستقلة الآخرى والتي أدت بدورها إلى إفشال المحاولات الروسية لتعزيز الكومنولث والإرتقاء به للإندماج ، وجاء إستقلال أوكرانيا نتيجة للإنقسام بين الطبقة السياسية السوفياتية التي قرر أعضاءها المنحدرون من أوكرانيا تكوين دولة مستقلة ، محاولة أوكرانيا بذلك بناء سياسة مستقلة تماما عن موسكو .[1]

وبعد إستقلال أوكرانيا شكلت الإنتخابات الأوكرانية سواء البرلمانية ، أو الرئاسية فرصة سانحة لروسيا من أجل دعم الأحزاب والشخصيات السياسية الموالية لها ، وذلك من خلال الدعم المالي ، والإعلامي للأحزاب الموالية لها " Pro russia parties " وعلى رأسها الحزب الشيوعي الأوكراني ، الذي يعتبر امتدادا تاريخيا للحزب الشيوعي الأوكراني في العهد السوفيتي ، وكذلك حزب المقاطعات " Party of Regions " ، ويعتبر هذان الحزبان من أكبر القوى السياسية الحليفة لروسيا ، ويحظى حزب المقاطعات حاليا بأغلبية في المجلس الوطني الأوكراني " The Rada " بعد فوزه بالانتخابات التشريعية الأخير ، كما أن الدعم الروسي لهاته الأحزاب أصبح يأخذ أبعادا وأشكالا جديدة خاصة في فترة الانتخابات ، حيث ومنذ انتخابات عام 2004م التي فاز بها **فيكتور يانكوفيتش** الموالي لروسيا ، وبعد قيام ما يسمى **بالثورة البرتقالية** ، ووصول حكومة موالية للغرب ، بدأ يظهر في أوكرانيا ما يسمى بظاهرة **خبراء التسويق السياسي الروسي** " Russian political technologists " الذين لهم إرتباطات مباشرة سواء بالكرملين ، أو بجهاز الاستخبارات الروسي ، ويعمل هؤلاء الخبراء بدعم من روسيا على خدمة المصالح الروسية ، من خلال إنخراطهم المباشر في الحملات الانتخابية في صف الأحزاب، والشخصيات السياسية الموالية لروسيا وسياساتها تجاه أوكرانيا ، ولم يقتصر التورط الروسي في الشأن السياسي الداخلي عند هذا الحد ، بل إنه أخذ أبعادا أكثر تأثيرا خاصة في شبه جزيرة القرم ، حيث وبدعم روسي مباشر بدأت تظهر في هذه الجزيرة ، التي تحظى بأهمية بالغة بالنسبة لروسيا ، أصوات انفصالية كثيرة يقف خلفها جمعيات ، ومنظمات غير حكومية محلية تأسست من أجل الدفاع عن مصالح الغالبية العرقية ، و اللغوية الروسية التي تسكنها .[2]

ولقد حاولت روسيا دوما التأثير على صنع القرار في أوكرانيا ، من خلال توظيفها لآليات و أدوات عديدة ، فقد كانت تضغط دائما باتجاه إرغام حكومة كييف على إقالة العناصر المعارضة لها ضمن الحكومة الأوكرانية ، و لقد كانت حكومة الرئيس **كوتشما** ، من أكثر الحكومات الأوكرانية ولاءا لروسيا منذ توليه السلطة من 1994م إلى

[1] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص 53 .
[2] مراد بن قيطة : مرجع نفسه , ص 134 .

غاية 2004م ، وقد ارتبط كثيرا من أعضاء حكومته بعلاقات قوية مع الكرملين ، وقد عملت هذه العناصر من أجل بقاء النفوذ الروسي متغلغلا في دوائر صنع القرار الأوكراني ، كما كان لكثير من مجموعات المال والأعمال الروسية ، والشركات العاملة في مجال النفط والغاز علاقات وروابط مباشرة مع مؤسسة الرئاسة الأوكرانية ، فضلا عن نشاط السفارة الروسية في أوكرانيا ، خاصة منذ تعيين رئيس الحكومة الأسبق فيكتور شيرنومدرين " Viktor chernomydrin " سفيرا لروسيا في أوكرانيا ، ومبعوثا خاصا لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وينشط ذات السفير في تأمين الدعم المالي والسياسي للقوى والعناصر الموالية لروسيا في كافة المجالات .[1]

ولم يقتصر التورط الروسي في الشأن السياسي الداخلي عند هذا الحد ، بل إنه أخذ أبعادا أكثر تأثيرا خاصة في شبه جزيرة القرم ، حيث وبدعم روسي مباشر بدأت تظهر في هذه الجزيرة ، التي تحظى بأهمية بالغة بالنسبة لروسيا ، أصوات انفصالية كثيرة يقف خلفها جمعيات ، و منظمات غير حكومية محلية تأسست من أجل الدفاع عن مصالح الغالبية العرقية ، و اللغوية الروسية التي تسكنها م أدى في الأخير إلى ضم شبه جزيرة القرم لروسيا .[2]

المطلب الثالث : الأليات الإقتصادية والطاقوية

تمثل الحالة الأوكرانية إحدى أبرز النماذج التي يتجلى فيها أهمية الإقتصاد ودور الطاقة في التأثير على سلوكات الدول ، فقد عملت روسيا منذ استقلالها على توظيف علاقات التبعية الطاقوية مع أوكرانيا ، من أجل منعها من الانفلات عن مدار نفوذها الإقليمي ، فأوكرانيا المستقلة تعتبر من أهم الدول المستهلكة للغاز والنفط ضمن مجموعة دول الكومنولث ، بالنظر لامتلاكها لقاعدة صناعية معتبرة ، تحتاج لكميات لا تتوفر في السوق الداخلية وهو ما يوضحه الجدول التالي :

[1] مرجع نفسه : ص 138 .
[2] مرجع نفسه : ص 134 .

	2003	2004	2005	2006	2007
Consumers:	*68.7*	*68.1*	*68.9*	*65.9*	*62.8*
Industry (excluding power)	27.3	28.2	29.0	24.3	25.8
incl. metals industry	9.8	9.9	9.6	9.3	9.8
chemicals industry	8.5	8.3	8.8	-**	-**
Other industrial users	9.0	10.0	10.7	-**	-**
Power industry	7.0	6.7	5.7	8.6	8.4
Via local government*	34.3	33.1	34.1	34.2	29.6
incl. dist. heating co's	14.4	13.5	13.7	12.8	10.5
Technical use:	*7.6*	*7.6*	*7.4*	*8.1*	*7.0*
Ukrtransgaz	6.6	6.8	6.6	6.0	5.2
Other	0.8	0.8	0.8	2.1	1.7
Total consumption in Ukraine	*76.3*	*75.8*	*76.4*	*73.9*	*69.8*

الجدول رقم 07 : استهلاك أوكرانيا في مجال الطاقة من 2003م إلى غاية 2007م :

المصدر :

Simon Pirani، " The Russo-Ukrainian Gas Dispute "، **working papers**، No.53،Russian analytical digest 53/09، Center for Security Studies، ETH Zurich، 20 January، 2009، p .6.

وبإعتبار روسيا دولة رائدة في إنتاج الطاقة كان من أولوياتها هو إنتاج سياسة خارجية تعتمد على المجال الإقتصادي كركيزة لتحقيق آمنها الإقتصادي ، والذي يعتبره " **كريستوف دانت** " على أنه : " **حماية وضمانة سلامة بنية توليد وإزدهار قدرات كيان سياسي في ظل المخاطر والتهديدات الخارجية التي تواجهه في إطار النظام الإقتصادي العالمي** "، ويشمل الآمن الإقتصادي على عدة أنواع ومن أهمها :

1_ **آمن الإمدادات** : ويعني ضمان وتأمين البنى التي تحصل من خلالها دولة ما على الموارد الإقتصادية التي تحتاجها من المصادر الخارجية .

2_ **آمن تصريف المنتوجات وآمن الوصول إلى الأسواق** : ويعني حرية الوصول للأسواق لتصريف مختلف منتوجات الدولة ، وهذا النوع هام جدا بالنسبة للإقتصاديات المبنية على التصدير .[1]

ونجد بأن أوكرانيا تعتمد بشكل شبه مطلق على الإمدادات الروسية في تأمين احتياجاتها الطاقوية ، ففي عام 2005م استوردت نحو 54 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا ، و14.6 مليون طن من النفط الخام ، وهو ما يمثل على التوالي ما نسبته 74 % من وارداتها الإجمالية من الغاز ، و 85 % من وارداتها النفطية ،

[1] سليم بركاني : مرجع سابق ذكره , ص 52 .

وقد سمح احتكار روسيا لسوق الطاقة الأوكراني ، بفعل عوامل التبعية التي نسج خيوطها العقل الاقتصادي السوفيتي .[1]

وتراهن روسيا على مواردها الطاقوية خاصة وأن موقعها الجيو-سياسي يسمح لها بالتحكم في خطوط وطرق الإمدادات الدولية وتوجيهها لخدمة مصالحها القومية ، وفي هذا السياق نجد الرئيس " **فلاديمير بوتين** " يصرح في سبتمبر 2005م ، أمام مجلس الآمن القومي الروسي قائلا : " **بالأمس إرتكزت قوة الإتحاد السوفياتي على قوة الردع النووي ، أما اليوم فروسيا تستمد قوتها من قدرتها على وقف تدفق الغاز والنفط نحو الخارج وإستخدام وقف الإمدادات كأداة ضغط** " .[2]

وتحول الغاز في ظل إدارة " بوتين " من بضاعة إلى مصدر يستخدم في السياسة الخارجية ولخدمة أهدافها الإستراتيجية بالضغط على خصومها ، ومثال على إستخدام روسيا للطاقة كأداة ضغط تجلى في سياستها تجاه أوكرانيا ، وذلك لإمتلاكها القدرة على التأثير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية فيها والقدرة أيضا على الضغط على النخبة الأوكرانية في كثير من الملفات الهامة والحساسة ، من بينها قضيتي انضمام أوكرانيا للحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي .[3]

[1] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 148 .
[2] سليم بركاني : مرجع نفسه , ص 64 .
[3] محمد الصغير العتروس : ص 54 .

الشكل رقم 04 : يمثل الإستثمار االمباشر الروسي في أوكرانيا

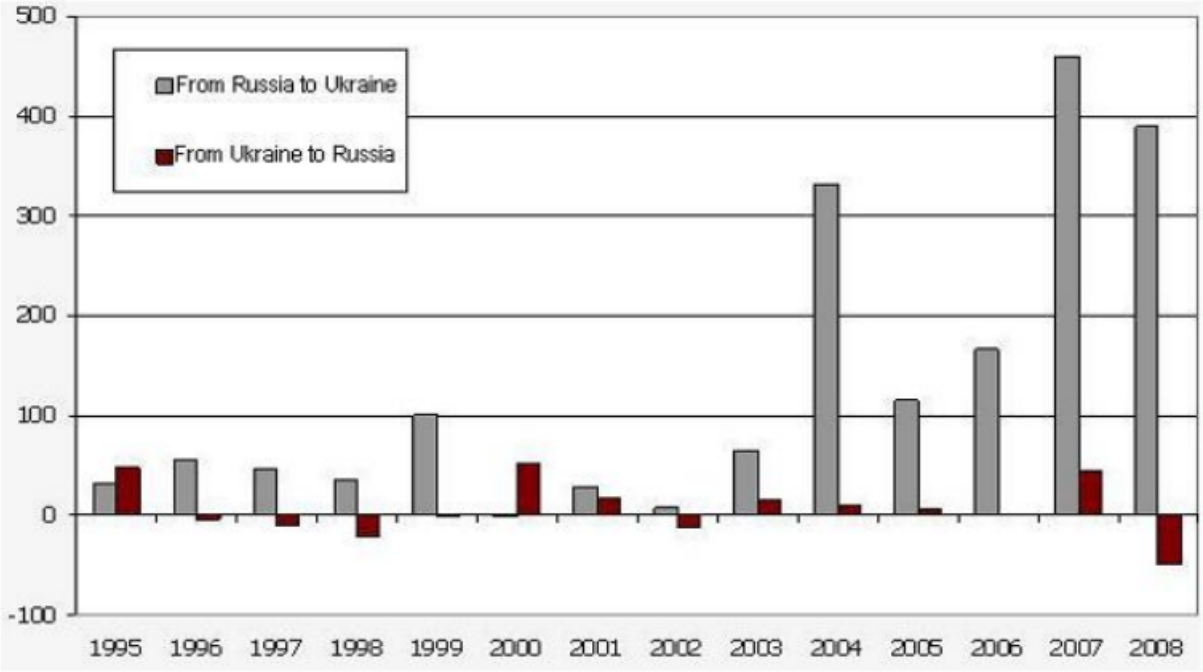

المرجع : زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره ، ص 60 .

هذا الشكل يبين مدى الإهتمام الذي توليه روسيا للبعد الإقتصادي في علاقاتها مع أوكرانيا بإعتباره آلية تبقي على إرتباط أوكرانيا بروسيا في أسوء الأحوال وعلى تبعيتها لها وبقاءها ضمن دائرة نفوذها لخدمة أهدافها ومصالحها الإستراتيجية ، ومواجهة التحدي الإستراتيجي الذي يفرضه عليها الغرب ، وحتى في الفترة التي شهدت تراجع العلاقات السياسية بين الدولتين لأدنى مستوياتها بعد " الثورة البرتقالية " ، وأبقت روسيا إستراتيجياتها القائمة على تواجدها الإقتصادي في أوكرانيا من خلال زيادة حجم الإستثمارات وحجم الشركات والمؤسسات الناشطة في اوكرانيا

وترتكز سياسة الطاقة الروسية تجاه أوكرانيا على آليتين أساسيتين ، هما : **الحوافز الاقتصادية الطاقوية** " Energy Resources Insensitive " ، و**العقوبات الاقتصادية الطاقوية** " Sanctions Energy Resources " .

أ_ **الحوافز الاقتصادية الطاقوية** :

استخدمت موسكو مواردها الطاقوية كأدوات إغراء اقتصادي لأوكرانيا ، وذلك بهدف إبقاء أوكرانيا ضمن مجال نفوذها وسيطرتها ، وعدم السماح لها بالابتعاد عن دائرة كومنولث الدول المستقلة ، وقد أصبحت بذلك موارد الطاقة ما يشبه **الجزرة " Carrot** " التي تغري بها روسيا أوكرانيا اقتصاديا وماليا ، ففي عهد الرئيس الأوكراني "

كوتشما " الذي حكم أوكرانيا من عام 1994م إلى 2005م ، حظيت كييف بأسعار تفضيلية في مجال الغاز ، أولا بحكم أنها دولة عبور أساسي لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوربا ، وثانيا من أجل ضمان ولاء النخبة الأوكرانية للسياسية الروسية ، فقد استفادت أوكرانيا طيلة تلك الفترة من أسعار لا تتجاوز 50 دولارا لـ 1000متر مكعب من الغاز ، وكذا عدم مطالبة روسيا لها بتسديد ديونها المتراكمة في مجال استيرادها للغاز الطبيعي ، ونجحت هذه الآلية في تحقيق الاستقرار على العلاقات الروسية- الأوكرانية طيلة تلك الفترة ، رغم ما تخللها من خلافات ثنائية خاصة بعد قيام الثورة البرتقالية .

ب_ **العقوبات الاقتصادية الطاقوية** :

وعرفت العلاقات الروسية- الأوكرانية تحولات مهمة عقب وصول الرئيس **يوتشنكو** إلى السلطة السياسية في أوكرانيا بعد قيام " **الثورة البرتقالية** " عام 2004م ، حيث تبنى الرئيس يوتشنكو ورئيسة وزرائه " **تيموشنكو**" آنذاك سياسات معادية تماما لموسكو هددت المصالح الحيوية لروسيا في أوكرانيا والمنطقة ، وجعلت القيادة الروسية تقتنع بضرورة التحرك السريع ، من خلال توظيف مواردها الطاقوية في الضغط على القيادة السياسية الجديدة ، فكان قرار قطع إمدادات روسيا الغازية إحدى أهم الأوراق الضاغطة التي وظفتها موسكو تجاه أوكرانيا منذ عام 2004م ، فتولدت بذلك أزمات متكررة بين الدولتين ، أبرزها **أزمتي الغاز الأولى** عام 2004م ، و أزمة الغاز **الثانية** عام 2009م ، و كان لهاتين الأزمتين انعكاسات داخلية وإ قليمية و دولية مهمة ، حيث تداعت الدول الأوربية المتأثرة من هاتين الأزمتين إلى التحرك من أجل ضمان تدفق الإمدادات نحو السوق الأوربية ، و الدخول في مفاوضات مع الجانب الروسي من أجل الوصول إلى تسوية تخلى بموجبها الإتحاد الأوربي ، عن دعم قادة الثورة البرتقالية ، وعودة أوكرانيا تدريجيا إلى مجال النفوذ الروسي .[1]

و لقد أثبتت سياسة قطع الإمدادات وتوظيف روسيا لسلاح الطاقة كأداة ضغط سياسي ، و اقتصادي تجاه أوكرانيا جدواها وفاعليتها في التأثير على الأوضاع الداخلية الأوكرانية بشكل مباشر .

المطلب الرابع : أوكرانيا في سياسة الآمن القومي الروسي

إن الحفاظ على السلامة الإقليمية توليها روسيا أهمية قصوى ، فهي تحرص حرصا كبيرا على إستقرار آمن بلدان جوارها القريب الذي يعتبر بمثابة إمتداد لمجال آمنها القومي ، ويتأتى ذلك بمحاربتها لكافة التنظيمات التي يمكن أن

[1] مراد بن قيطة : مرجع نفسه , ص ص 149 – 150 .

تهدد أمنها ومصالحها الحيوية في ما تسميه بالجوار القريب " Near Abroad " الذي يضم دول أوروبا الشرقية (أوكرانيا) ، والقوقاز ووسط آسيا .

هذا راجع لإدراك روسيا على أنها تستطيع لعب دور القاطرة لأي مشروع إندماج إقليمي يضمن بقاء هذا المحيط بعيدا عن اي محاولات للإختراق من قوى أو تكتلات آخرى ، فضلا عن عنصر مرتبط بديناميكية الشعب الروسي في التوسع في أوراسيا عبر مراحل التاريخ ، ما جعل " **ماكيندر** " يطلق على روسيا " **المحور الجغرافي للتاريخ** " ، فالمصالح الروسية وآمنها القومي لا ينفصل عن السياق الأوراسي .[1]

وتقوم تصورات الآمن القومي الروسي على أن أوكرانيا كشريك إستراتيجي يضمن نقاط التماس بين روسيا وأوروبا ، وتحمي مصالح روسيا الحيوية كما تمنع إنكشاف القلب الروسي على الغرب ما جعلها تلعب دورا محوريا في إستراتيجية الآمن القومي الروسي ، وتعتبر أي محاولة غربية لفض هذه الشراكة هي تغيير لميزان الآمن العالمي والإقليمي ، خاصة في ظل إخلال الولايات المتحدة الأمريكية بوثيقة " **باريس** " الموقعة عام 1993م ، والتي تنص بعدم السماح لتواجد عسكري كبير في دول الإتحاد السوفياتي السابق ، وذلك بعد ما تم الإعلان عن تمركز 10 ألاف جندي أمريكي في رومانيا وبلغاريا ، ما إعتبرته روسيا تهديدا لأمنها القومي ودفع بها إلى إتخاذ بعض الخيارات العسكرية الإستثنائية كإستخدام القوات العسكرية الروسية خارج الدولة ، وتوسيع المناطق الحدودية من مسافة 5 كيلومتر إلى 15 كيلو متر خاصة في الجهات الغربية لروسيا بما فيها أوكرانيا ، وأيضا يوجد بند في إستراتيجية الآمن القومي الروسي يجيز بإستخدام الأسلحة النووية في النزاعات المحلية في حالة وجود تهديد بالغ الخطورة على الآمن القومي الروسي .[2]

إن إحتمال إنضمام أوكرانيا للبنية الأمنية الأورو-أطلنطية عامل توتير للعلاقات بين البلدين ، نظرا للموقف الروسي المتشدد في الرفض لأي مسعى من الناتو لضم أوكرانيا ، وأن أي توسع تجاهها يعني خسارة روسيا لجزء من قدراتها الدفاعية والهجومية ، وقد قال عضو " **مجلس الدوما** " ورئيس لجنة الدفاع " **أليكس سيغوتكين** " بعد الثورة البرتقالية وأثناء زيادة الحديث عن إنضمام أوكرانيا للناتو بأن : " **إنضمام أوكرانيا للناتو يحمل تهديدا جديا لروسيا ومن المحتمل أن يتم النظر إلى أوكرانيا في حالة حدوث ذلك بأنها دولة غير صديقة وسيرى فيها أغلبية المجتمع الروسي بأنها حركة معادية لروسيا** " .[3]

[1] عادل عباسي : مرجع سابق ذكره , ص 21 .
[2] بلعباس عبد الكامل : مرجع سابق ذكره , ص 58 .
[3] زكرياء بورزق : مرجع سابق ذكره , ص 71 .

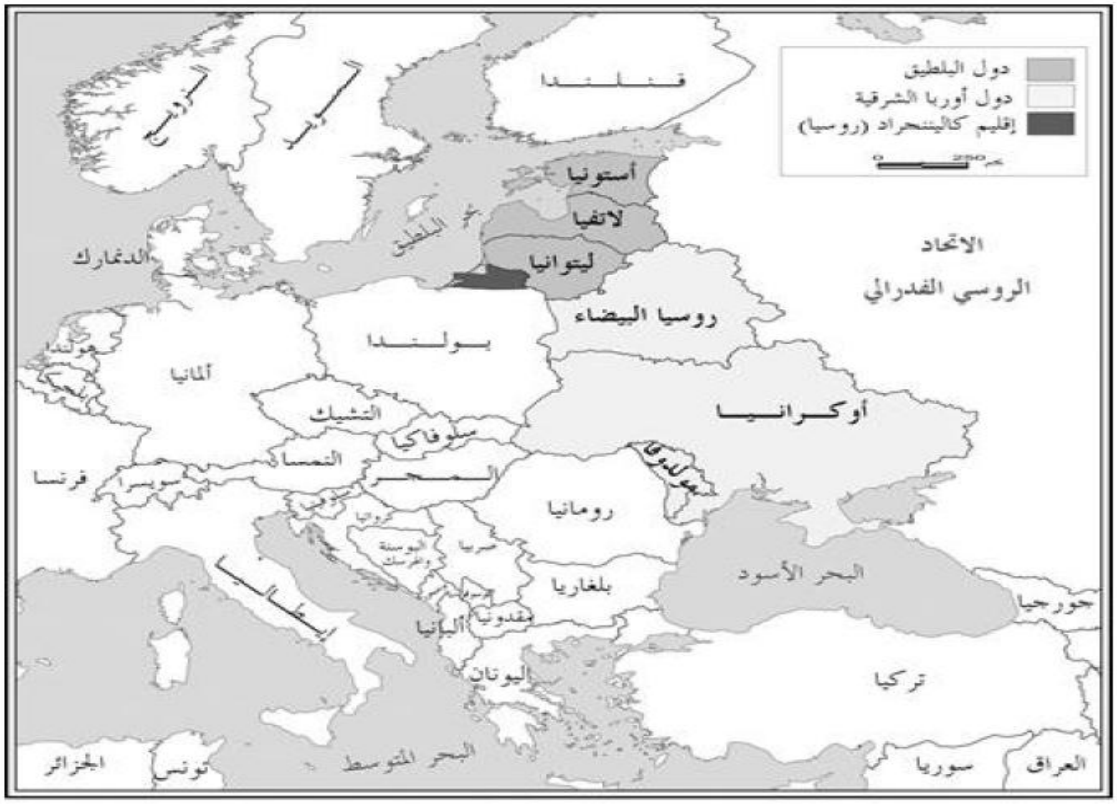

الخريطة رقم 13 : إقليم تصادم القوى بين روسيا والناتو في أوروبا الشرقية

المصدر : عاطف معتمد عبد الحميد : مرجع سابق ذكره ، ص 82 .

فأوكرانيا بعد زوال الإتحاد السوفياتي وعلى مدار إستقلالها شهدت تغير في سياسة حكوماتها المتداولة على السلطة ، فتارة لها إرادة سياسية من أجل الإنضمام للقوميات الأوروبية ونيل عضوية الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي ، وتارة آخرى الرغبة في الحفاظ على علاقات حسن الجوار والشراكة الإستراتيجية مع روسيا والتعاون معها في السياسة الدفاعية والعسكرية ، بمواجهة القرصنة والجريمة ، وحل مشاكل قضايا الحدود وتعزيز قدرة المؤسسة الأمنية الوطنية في أوكرانيا .[1]

بالإضافة إلى التعاون في مجال إنتاج الأسلحة وتصديرها مثل : السلاح الروسي " Rosoborn Export " ، والأوكراني " UKrspet Export " ، حيث بلغ حجم الصادرات المشتركة بينهما عام 2004م قيمة 600 مليون دولار .[2]

[1] بلعباس عبد الكامل : مرجع نفسه , ص 57 .
[2] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 126 .

أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا تنطلق من أنها تمثل عمقا إستراتيجيا أمنيا ، حيث أن روسيا لن ترضى أن يكون للغرب نفوذا في " حديقتها الخلفية " ، فروسيا سوف تستخدم مختلف الوسائل لمنع ذلك وإبقاء اوكرانيا إلى صفها ، وهذا ما شهدته الأزمة الأوكرانية سنة 2004م إلى اليوم ، بعد لجوء روسيا إلى القوة المسلحة وإحتلال القرم وضمها في محاولة منها لتأكيد حقها الجيوبولتيكي في مناطق مصالحها المميزة ، وإن غزو روسيا لشبه جزيرة القرم وضمها هو جزء من إستراتيجية اوسع من أجل السيطرة على جوارها القريب (اوكرانيا) والتحكم فيه ، لإستعادة مكانة روسيا كقوى عظمى بنفس مستوى الغرب ، ومع تنامي القوة الروسية إقتصاديا وسياسيا وعسكريا في أوكرانيا ، لا يملك الغرب قدرة الرد على السلوك الروسي تجاه أوكرانيا بالوسائل نفسها التي تستخدمها روسيا .[1]

إن إستخدام روسيا للخيار العسكري في أوكرانيا تستطيع من خلاله الضغط على ضد نظام حكم السلطة الجديدة في كييف ، وإرهاقها سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، لاسيما في ظل الانقسامات الحادة داخل المجتمع الأوكراني التي أظهرتها الأزمة الأخيرة ، والأوضاع الاقتصادية الصعبة للبلاد ، واعتمادها الكلي على توريدات الطاقة والغاز من روسيا وحاجتها للتجارة البينية معها ، ويقارن البعض ما تفعل روسيا الأن عسكريا في أوكرانيا بسابقتها الحالة الجورجية ، حين تدخلت روسيا عسكريا بسبب النزاع على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في الثامن من أوت عام 2008 .[2]

كما أن روسيا تملك مبررات للتدخل في أوكرانيا على عكس الغرب الذي لا يملك مثل هذه المبررات ، فروسيا تستند إلى مطالبة سكان جزيرة القرم للإنضمام إليها ، ومطالبة سكان المناطق الشرقية بحمايتهم من إعتداءات المتطرفين النازيين في الغرب الأوكراني ، كما تستند روسيا في هذا إلى مبررات حماية امنها القومي .[3]

وقد إتهم نائب الرئيس الأمريكي " **جو بايدن** " روسيا بإتباع سياسات عدوانية تزعزع الأمن في المنطقة ، داعياً إياها إلى التخلي عن تلك السياسات العدوانية والانسحاب من شبه جزيرة القرم الأوكرانية ، التي أعلنت ضمها إليه

وقال " **بايدن** " في كلمة له أمام البرلمان الأوكراني : إن " **روسيا تحتل اليوم ، أراض من دولة أوكرانيا المستقلة ، ولن تعترف الولايات المتحدة أبداً بإلحاق روسيا للقرم** " ، مضيفاً جميع الشعوب لها حق السيادة ، ولن نسمح في القرن 21 ، بإعادة رسم الحدود من جديد بالقوة ، هذه قاعدتنا الأساسية ، وروسيا أخلّت بها ، وهي مستمرة بذلك كما أشار أن " **روسيا مستمرة في حشد قواتها قرب منطقة دونباس شرقي أوكرانيا ، مؤكداً بأن موسكو تنظّم**

[1] عماد قدورة : مرجع سابق ذكره , ص 52 .
[2] عامر راشد : مقال بعنوان : بين تهديد روسيا بالتهديد العسكري في أوكرانيا وتنفيذه , المصدر الجزيرة.نت : http://www.aljazeera.net
[3] حسن حردان : مقال بعنوان : الأزمة الأوكرانية : بين أوراق القوة الروسية والعجز الغربي , رابط المقال من الأنترنت : http://www.al-akhbar.com/node/202557

الانفصاليين وتدميرهم " ، لذا ستقف الولايات المتحدة والعالم كله إلى جانب أوكرانيا في وجه عدوانية روسيا ، معرباً عن أمله بأنها ستنتصر في كفاحها ضد العدوان الروسي .[1]

ونخلص للقول بأن أوكرانيا تعد الحلقة الآخيرة التي يجب لروسيا الحفاظ ، عليها لأنها تحول دون توسع الحلف الأطلسي مع وقف الطموحات الجيوبوليتيكية الغربية التي تسعى لإحتواء المنطقة وتمنع إقترابها من الحدود الروسية ،كما تعتبر أوكرانيا ركيزة أساسية في الآمن القومي الروسي ، وضرب مصالح روسيا في أوكرانيا بضمها للإتحاد الوروبي وإعطائها عضوية في الحلف الأطلسي ، يعني خسارة روسيا لمصالحها الوطنية ومكانتها الدولية ، ما يجعل روسيا في سياستها الخارجية تجاه أوكرانيا لا تتسامح حتى لو أدى بها ذلك إلى عودة حرب باردة جديدة .

[1] مقال بعنوان : بايدن يتهم روسيا بإتباع سياسات عدوانية تزعزع الآمن في المنطقة , المصدر وكالة الأناضول , الثلاثاء 08 ديسمبر 2015 .

المبحث الثالث : المستقبل المحتمل للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

من خلال دراستنا لتاريخ روسيا بعد الحرب الباردة وعبر سياستها الخارجية ، سواء في فترة حكم الرئيس " بوريس يلتسين " من 1991م إلى أواخر سنة 1999م ، أو في فترة حكم الرئيس " فلاديمير بوتين " من 2000م إلى اليوم ، نجد أنها تميزت في بعض الأحيان بمراحل ضعف وفي أوقات آخرى بالقوة ، وذلك ناتج ايضا للتغير في حكومات السلطة الأوكرانية المتداولة عليها ، والتي تكون تكون تارة في سياستها تابعة لروسيا كمنطقة حيوية لها وداخل نفوذها ، وتارة آخرى بسبب رغبة السلطة الأوكرانية للإنتماء إلى الجبهة الأوروبية والإنضواء تحت عضوية الحلف الأطلسي ، مايشكل تهديدا لنفوذ روسيا في المنطقة ويجعلها تحت سياسة التطويق التي تستهدفها من الغرب ، وقد شهدت العلاقات الروسية الأوكرانية في السنوات الآخيرة توترا بسبب الأزمة الأوكرانية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم ، وهنا ظهر جدال واسع في الأوساط السياسية والإستراتيجية حول مستقبل علاقات البلدين مع بعض ، إذا ما كانت روسيا الإتحادية تستطيع أن تحتفظ بمكانة أوكرانيا ضمن أولوية آمنها القومي ، وكحليف إستراتيجي لها ، وتحت نفوذها ، أم أن المستقبل ينبئنا بتوجه أوكرانيا وسيرها للتحول إلى التحالف مع الغرب والحلف الأطلسي ، ما يهدد دور روسيا ويجعلها تستخدم مختلف الوسائل والأدوات العدائية والهجومية ضد أوكرانيا ، وإذا ما أسقطنا هذا التنبؤ أو الإحتمال في مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ، فإننا نستطيع أن نحدد جملة خيارات تحدد طبيعة توجه العلاقات وظواهر بنائها وإمكانية **الإستمرار** فيها أو **التقارب والتفاؤل** ، أو **التغير** كثلاثة إحتمالات او سيناريوهات مستقبلية لهذه العلاقة .

يمكن القول **إن مفهوم الإحتمال** يعني نسبة معينة لتوقع حدوث شيئ ما ، فعندما نقول إن ثورة معينة يمكن أن تحدث في **الدولة (س)** ، هذا القول يعني إمكانيات حدوث هذه الثورة أرجح من إمكانية عدم حدوثها **دون الوصول إلى مرحلة اليقين** .[1]

أما السيناريو : فيعني وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر ثلاث مراحل وهي :

1_ دراسة حقائق الوضع القائم ، أي توصيف معطيات الظاهرة في الزمن الحاضر .

2_ إختيار أحد التطورات المحتملة لظاهرة ، أي تحديد مسار الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بأحد المسارات المحتملة لها .

[1] وليد عبد الحي : المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية , مجلة السياسة الدولية , العدد 126 , أكتوبر 1996 , ص 44 .

3_ تصور الآثار الناجمة عن مثل هذا المسار ، بعد أن تختار المسار المحتمل .[1]

وعليه يمكن حصر الخيارات أو المسارات التي يمكن أن تتبعها روسيا في سياستها الخارجية تجاه أوكرانيا في ما يلي :

_ **الخيار الأول : الإستمرارية** ، أي بقاء العلاقات الروسية الأوكرانية في مسارها الحالي ، متراوحة بين التقارب والتوتر في مجالها الجيوبولتيكي .

_ **الخيار الثاني : التفاؤل والشراكة** ، بمعنى تكون فيه العلاقة الروسية الأوكرانية في مسارها مبنية على التبعية و التقارب أحيانا ، وهذا الخيار هو الذي تفضله روسيا .

_ **الخيار الثالث : التغير** ، بمعنى التغير في العلاقات الروسية الأوكرانية وذلك بخروج أوكرانيا من التبعية لروسيا وإنضمامها للغرب الذي يهدف للتمدد في جهة روسيا ، مايزيد من قوة التوتر بين البلدين والذي يصل إلى حد إستخدام روسيا للأسلحة النووية ، مايحدث صراع على مستوى النظام الدولي .

المطلب الأول : السيناريو الخطي (إستمرار الوضع القائم)

نظرا لأهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا ، نجد أن هذه الأخيرة تعكف لجذبها لصالحها مستعملة العلاقات التاريخية والقومية ،فروسيا لديها العديد من الأدوات والأليات التي تم الإشارة لها في المباحث السابقة ، والمتمثلة في الوسائل والآليات السياسية والدبلوماسية ، وأيضا الإقتصادية والطاقوية ، مع إمتلاكها للقدرات العسكرية التي يمكن أن تستخدمها من أجل ضبطها وإدارتها لعلاقات التقارب و التوتر في بعض الأحيان مع أوكرانية ، وهذا ما خلصنا له بعد دراسة مسار العلاقات بين البلدين ، حيث أن السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا شهدت الضغط الروسي عليها في بعض الأوقات للتنازل عن فكرة الإنضمام للإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي من جهة ، وبين تقديم المساعدات لمعالجة المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب الأوكراني من جهة آخرى .

والسيناريو الخطي يحتمل إستمرار السلوك الروسي تجاه أوكرانيا بين **المد والجزر** ، حيث أخذت علاقات البلدين هذه الصفة بسبب تداول الحكومات للسلطة والقيادة في أوكرانيا ، والتي لكل منها توجه فالبعض منها مدعوم من الغرب يعمل للتقارب مع الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي والإنطواء تحت رايته للتخلص من الهيمنة الروسية ، في حين البعض الآخر مدعوم من روسيا يعمل على إبقاء علاقات الجوار والتعاون مع روسيا للحفاظ على الآمن القومي والإقليمي لها .

[1] الياس طاهر محمد أمين : مستقبل العلاقات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية , العراق , مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية , 2011 , ص 227 .

ونتيجة للأزمة الأوكرانية الحالية نجد في المشهد السياسي مايلي :

كانت نتيجة إنتخابات البرلمان فى 26 أكتوبر 2014 هي انتصار الأحزاب المؤيدة لأوروبا فى أوكرانيا ، وتولي التحالف الأوروبي في أوكرانيا منصبه وسط حالة زيادة للتدهور الاقتصادي والضغط العسكري الروسي من جانب آخر ، والنداءات العاجلة لإجراء إصلاحات داخلية من جانب آخر ، وشكلت الأحزاب الموالية لأوروبا حكومة ائتلافية في 2 ديسمبر 2014 ، ويتكون الاتفاق الائتلافي من مجموعة من أهداف سياسية واضحة معتمدة من قبل كافة الأحزاب الخمسة " لارسيني ياتسينيوك " ، بما في ذلك عضوية حلف شمال الأطلسي ، والاندماج في الاتحاد الأوروبي، واستعادة شبه جزيرة القرم وإنشاء مكتب جديد لمكافحة الفساد .

ومن جهة آخرى فى أوكرانيا نجد الحزب الموالي لروسيا بشكل واضح بـ 3.88٪ من الأصوات ، وهو فرع من الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ويبقى الكتلة المعارضة الوحيدة الموالية لروسيا في البرلمان اليوم ، ويضم هذا التحالف ست مجموعات تتمتع بصلات قوية مع نظام يانوكوفيتش وحزب الأقاليم ، حيث فاز يانوكوفيتش بالإنتخابات وأدى إلى التغيير في السياسة الخارجية لأوكرانيا ، والتي تمثلت في عدم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والميل نحو مزيد من التعاون مع روسيا ، الشيئ الذي أدى إلى المظاهرات المناهضة للحكومة والمؤيدة للإتحاد الأوروبي وتم عزل الرئيس " يانو كوفيتش " في وقت لاحق من منصبه من قبل البرلمان بـ 328 صوتا (الأغلبية الدستورية) .[1]

ويبدو من خلال دراسة الوضع السياسي الحالي في أوكرانيا أنها في موضع المد والجزر بين المعارضين للسلطة التي تريد الإندماج في تكتل الإتحاد الأوروبي وبين المؤيدين للسلطة لإتخاذ هذا القرار ، وبعد عمل روسيا على ضم شبه جزيرة القرم معللة ذلك الفعل برغبة الإنفصاليين عن أوكرانيا وجعلت هذه الأخيرة تعيش في حالة من الصراع الداخلي ، وإعادة التفكير بشأن إنضمامها للإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، حيث أن القوى الدافعة باتجاه التقارب مع رسيا و تعميق العلاقات معها تبدو أكثر فعالية و نشاطا ، فأرباب المصالح و الأعمال الذين يرتبطون بموسكو أصبحوا قوة دافعة لتعميق العلاقات بين الدولتين ، كما أن الواقع الإجتماعي الذي تعرفه أوكرانيا سيشكل بدون شك أساسا مهما لتدعيم بقاء التقارب مع روسيا ، فقوى الجذب الأوكرانية مع روسيا الاتحادية تمتلك القدرة على التأثير في توجهات السياسة الخارجية الأوكرانية ، خاصة في ظل الرفض الشعبي المتزايد لتطوير علاقات بلاده مع حلف

[1] موقع البوابة العربية إلى أوكرانيا : المشهد السياسي الحالي , تم رؤية المقال يوم : 2016/06/05 , الرابط من الأنترنت :
http://www.ukraine-arabia.ae/ae/ukraine/politics

شمال الأطلسي ، و الاتحاد الأوربي ، في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة وهو ما يدفع بإتجاه ترسيخ لفكرة أوكرانيا الأوراسية " Eurasian Ukraine " ، التي تكون حليفا إستراتجيا و طبيعيا لروسيا الإتحادية .[1]

وحسب سيناريو بقاء الوضع القائم الذي تم تأكيده على أرض الواقع في دراسة مسار العلاقات بين أوكرانيا ورسيا وإستمرارها رغم المشاكل والتوترات الموجودة بين البلدين والمتعلقة بمسألة الحدود ورغبة القيادة الوكرانية في بعض الأحيان للإنضمام إلى الغرب إلا أنها في الآخير تصل للفشل ، فهذا السيناريو يحتمل بقاء العلاقات الأوكرانية الروسية كما كان منذ إستقلال أوكرانيا بعد زوال الإتحاد السوفياتي إلى اليوم مبنية على المد والجزر ، وفي ظل الأزمة الأوكرانية الحالية نجد أن السيناريو المحتمل هو تجميد النزاع ، حيث سوف يترافق بمفاوضات تحمل نتائج غير ملموسة ، وبالتالي سوف تبقى السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا مبنية في بعض الأحيان على مخاوف روسية لخسارة أوكرانيا لصالح الغرب ، مايؤدي إلى حدوث توتر في العلاقات مابين البلدين من جهة ، ومن جهة آخرى تكون السياسة الخارجية تجاه أوكرانيا مبنية على التقارب لتحقيق آمنها القومي والإقليمي لإسترجاع روسيا مكانتها على الساحة الدولية ، وبالتالي حسب هذا السيناريو فإن السياسة الخارجية الروسية سوف تبقى مبنية على **الإستمرارية والتغير ، أي (التقارب والتوتر)** .

المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي (الشراكة و التفاؤل)

يبنى السيناريو الإصلاحي التفاؤلي لروسيا تجاه أوكرانيا ، على فكرة تطور الأوضاع الداخلية الروسية بشكل إيجابي وبقاء أسعار المحروقات في مستوياتها المفضلة ، إضافة إلى إستقرار إنتاج الغاز الطبيعي الذي يعتبر موردا أساسيا في إقتصاد روسيا ورابطا للتبعية الأوكرانية لها ، حيث أن لروسيا مخزونات هائلة من إحتياطات الغاز الطبيعي وقدرته الشركة البترولية البريطانية ب 3400 تريليون متر مكعب بآفاق 80 سنة ، الأمر الذي يمكن روسيا من الدور الريادي في السوق الإقليمية و السوق العالمية ،كما تستعمله روسيا كورقة ضغط رابحة في الأزمة الأوكرانية ، وذلك بإزاحة أوكرانيا عن فكرتها في العبور إلى أوروبا وبالضبط الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، و في القضية الأوكرانية نجد بأن روسيا لن تتراجع عن أوكرانيا لما لها من أهمية على بعد الآمن القومي والجيوإستراتيجي لروسيا .[2]

[1] مراد بن قيطة : مرجع سابق ذكره , ص 186 .

[2] Sergey Paltsev . "Russia s' National Gas Export potentail up to 2050" Scientific Report – MIT , center for enrgy and enivonmental , policy ; july 2011 , pp 4 – 5 .

حيث أن روسيا تعتبر أوكرانيا معركة مصير بالنسبة لها ، فقد اعتبرت العقيدة العسكرية الروسية (2010-2020) أن توسيع حلف شمال الأطلنطي، واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية أحد التهديدات الرئيسية للأمن القومي الروسي وعملاً عدائياً ضدها يهدف إلى تطويق روسيا وعزلها عن أوروبا لا يمكن السماح به أو التهاون معه.[1]

أوكرانيا تعتبر **نموذج الدولة العازلة** Buffer State ، وتعرف الدولة العازلة بأنها تلك الدولة التي تقع بين قوتين دولتين في حالة تنافس أو عداء.

ووجودها بينهما يكون سبب في منع التورط والصدام المباشر ، وهو الأمر الذي ينطبق على الحالة الأوكرانية .[2]

ونجد بأن روسيا تراهن في تعاملها مع أوكرانيا على الموارد الطاقوية والغاز الطبيعي ، الذي من شأنه ان يرهن مستقبل الطاقة لدى أوكرانيا ودول الإتحاد الأوروبي ، وكرد منها على الإستفزازات الغربية الأمريكية وكذلك على العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها ، وبدورها تحاول تسليط عقوبات إقتصادية على دول الإتحاد الأوروبي برغم من أن التبادل التجاري بينهما يقدر بما يزيد عن 468 مليار دولار ، منها 3،171 مليار دولار واردات اوروبية من روسيا وهذا في إحصائيات لسنة 2012م .[3]

ولذلك نجد إبان الأزمة الأوكرانية ، بأن العلاقات الأوربية الروسية تعرضت لمزيد من التوتر ،كنتيجة لعملية ضم روسيا للقرم والتي وصفها الإتحاد الأوروبي بأنها غير شرعية ولا تتفق مع القانون الدولي ، حيث سارع لفرض مجموعة من العقوبات على روسيا بهدف الضغط السياسي عليها ومنها :

_ طرد روسيا من مجموعة دول الثماني ، ويشار إلى أن مجموعة دول الثماني تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم، فهي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا.

_ تهديد الاتحاد الأوربي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس .

_ فرض الاتحاد الأوربي عقوبات على 33 مسئولاً روسيًا من بينهم رجال أعمال ، إلى جانب التلويح بإعادة النظر في بعض الصفقات بين روسيا وبعض الدول الأوربية ، كما هددت دول الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا .

إلا أن **مفهوم أمن الطاقة** يبقى يشكل عنصرًا جوهريًا في العلاقات الأوربية الروسية حيث تعتمد أوربا بشكل رئيسي على الغاز الروسي ، وفي أعقاب الأزمة الأوكرانية الحالية ونتيجة لفرض مجموعة من العقوبات على روسيا ، فإنها

[1] مقال بعنوان : السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية , المصدر البوابة نيوز, تم النشر يوم الأربعاء 2014/03/05 , رابط المقال من الأنترنت : http://www.albawabhnews.com/437721

[2] أحمد محمد أبو زيد : مقال : الأزمة الأوكرانية والدروس المستفادة منها عربيا , الإمارات العربية المتحدة , معهد العربية للدراسات , تم النشر في 6 مارس 2014 .

[3] عبد الكامل بلعباس : مرجع سابق ذكره , ص 84 .

بدورها تلوح بين الحينة والأخرى باستخدام الغاز كورقة ضاغطة على أوربا ، فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ، وجه رسالة يخطر فيها القادة الأوربيين بأن موسكو يمكن أن تلجأ إلى طريقة جديدة في حسابات الغاز مع أوكرانيا ، وهي **قاعدة الدفع المسبق** ، محذرًا من أخطار تهدد عبور الغاز الطبيعي المتوجه إلى أوروبا عبر أوكرانيا ، ومع أن أوربا تستطيع الحصول على الغاز من مصادر أخرى ، لكن هذا الأمر ليس سهلاً ، وسيتطلب الكثير من الوقت ، والمشكلة هي أن الغاز الذي يتم تصديره ، ويتم توفيره عبر عقود طويلة الأجل ، كما أنه وفقًا للإحصائيات فإن استهلاك أوروبا سينمو إلى 700 بليون متر مكعب عام 2020م ، مقارنة بـ 650 بليون متر مكعب حاليًا ، ومن هنا نجد الصعوبة البالغة في تخفيض الاعتماد على الغاز الروسي في الفترة المقبلة من جانب دول الاتحاد الأوربي .[1]

ـ **وعلى الصعيد السياسي** يرى فلاديمير بوتين أن ضم جزيرة القرم هو حق تاريخي لروسيا بعد أن منحها " **نيكيتا خروتشوف** " وهو أوكراني الأصل سنة 1954 لأوكرانيا ، ويرى الرئيس الروسي بوتين أن هذا المنح المجاني كان خطأ استراتيجيا ، والذي رهن مستقبل ومصير روسيا أمام طموحات حلف الأطلسي المتنامي ، فكان على روسيا التدخل حيث أنها ترى أن أوكرانيا بلدا تابعة وامتداداً جغرافي لها ، فقد خضعت أوكرانيا في القرن 19 للإمبراطورية الروسية لذا ترى أنه من غير المقبول التدخل فيها من قبل الدول الأخرى وخصوصا في حالة فرض نفوذ قوي من قبل القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ، ويجب التأكيد على أن روسيا حققت بضمها القرم مكسبا وربحت موطيء قدم استراتيجي في المياة الدافئة بالبحر الأسود ، وإنهاء التهديد الأوكراني في البحر الأسود ، وهوالأمر الذي كان يرعبها ، بسبب خوفها من التوجه الجديد لأوكرانيا نحو الغرب ، وخوفها من التطلع للانضمام إلى الحلف الأطلسي، والذي يعني إطباق الحصار على روسيا في المياه الدافئة ، وهذا ما يفسر قيام موسكو سنة 2010- بعد فوز الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش برئاسة أوكرانيا بعقد اتفاقية هامة ، تنص على تمديد تأجير المرفأ الاستراتيجي في جزيرة القرم ومدينة سيفاستبول لصالح الأسطول الروسي إلى سنة 2045 ، وروسيا لم تكتفي بهذه الخطوة ، بل قامت بتحريك سكان شرق أوكرانيا الذين يدين أغلبهم بالانتماء القومي لروسيا ، وتكريس روسيا للمناطق الانفصالية، التي سيكون الهدف منها رفع الفيتو في وجه أي نية أوكرانية للانضمام لحلف الناتو ، ويعتبر ورقة ضغط قوية في يدها خاصة أنها تتفضل على الأوكرانيين ببناء الكثير من المصانع والجامعات هناك ، حتى صار بمثابة القلب النابض للصناعات الثقيلة والاستراتيجية الأوكرانية .[2]

وفي هذا السيناريو نجد بأن التوتر الموجود حاليا جراء الأزمة الأوكرانية وإنفصال شبه جزيرة القرم ، قد يصل إلى حلول سلمية لتسوية النزاع في المنطقة وذلك بعد عقد " **رباعية النورماندي** " في " **مينيسك** " بمشاركة كل من " **روسيا و**

[1] إبراهيم منشاوي : مستقبل العلاقات الأوروبية – الروسية في ضوء أزمة القرم , المركز العربي للبحوث والدراسات , تم النشر يوم الأحد 2014/05/11 .

[2] مركز البحوث والدراسات : الأزمة الأوكرانية جذورها ..خلفياتها ومستقبلها ..بين يدي الأزمة .. الإسلام والعلاقات الدولية , مجلة البيان , تم النشر يوم 2015/03/18 , رابط المقال من الأنترنت : http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403

فرنسا وآلمانيا " ، والتي أنعقدت على خلفية إعلان واشنطن على إستعدادها لتقديم أسلحة ومساعدات عسكرية إلى " كييف " ، وتصريحات من جانب " بولندا ودول البلطيق " على إستعدادها لتسليح أوكرانيا ، وبالتالي فقمة **مينيسك** هي محاولة لإقناع " كييف " بوقف إطلاق النار في مناطق شرق وجنوب شرق أوكرانيا وعدم تصعيد النزاع المدعوم بإغراءات أمريكية بتقديم المساعدات والأسلحة لها ، وسحب الأسلحة الموجودة على خط التماس بين قواتها وقوات " جمهوريتي الدونتسك ولوغانسك " التي تطالب بحكم ذاتي ، وذلك بعد أن أصبح هذا الصراع يهدد الدول الأوروبية ، والإتحاد الأوروبي خاصة والذي تكبد خسائر تصل إلى أكثر من 20 مليار دولار جراء العقوبات التي فرضها هو نفسه والولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا .[1]

وقد قال رئيس هيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية الروسي " **فيودور لوكيانوف** " ، في مقالة له نشرها في موقع "روسيا وراء العناوين" وخلص فيها إلى القول : " السيناريو الأمثل لروسيا ، كما يبدو لنا ، يتمثل بإعداد صيغة ما لأوكرانيا موحدة ، تمنح صلاحيات حكم ذاتي واسع لدونتسك ولوغانسك، وضمانات تصون حقوقهما داخل كيان الدولة الجارة ، وفي هذه الحالة يمكن أن تقدم روسيا المساعدة لهما في إطار الجهود الدولية التي ستبذل لإعادة إعمار أوكرانيا " .[2]

ومن هنا يمكننا القول إن مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا مرهون بمدى نجاح الوسائل السياسية والمفاوضات الدبلوماسية في تحريك لعبة المناطق المطالبة بالإنفصال عن أوكرانيا والذي من شأنه أن يوفر لموسكو ذراعا للتأثير في السياسة الداخلية الأوكرانية ، والضغط على أوكرانيا للنزوح عن فكرة الإنضمام إلى الغرب بدل روسيا ، كما هو مرهون بمستقبل الإقتصاد وآمن الطاقة كورقة رابحة وأداة ضغط تستخدمها روسيا للتأثير في علاقات أوكرانيا والدول الأوروبية ، حيث أن دور الطاقة والغاز الطبيعي يفرض على البلدين العمل مع روسيا من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة الراهنة والاتفاق على شكل العملية السياسية في أوكرانيا ، مايزيد في إستمرار العلاقات الروسية الأوروبية في مجال تصدير الغاز وتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي ، و يبقي على التبعية والشراكة الأوكرانية لروسيا بإعتبارها منطقة إمداد وعبور للطاقة الروسية نحو أوروبا .

المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي (التغير و التباعد)

هذا السيناريو يشير إلى الأبعاد السلبية الأكثر تعقيدا التي يمكن أن تصل لها روسيا في علاقاتها الخارجية مع أوكرانيا ، حيث يفترض هذا السيناريو إنفلات كامل لأوكرانيا من روسيا وإندماجها في الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي بشكل كامل ، ما ينجر عنه ردود فعل عنيفة من روسيا والتي تكون لها تداعيات خطيرة سواء على البيئة الداخلية

[1] نوفوستي : ثلاث سيناريوهات لمستقبل النزاع في شرق أوكرانيا , المصدر أوكرانيا برس , تم النشر يوم 2016/02/12 , رابط الموقع . http://ukrpress.net/

[2] عامر راشد : المأزق الروسي والغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية , الجزيرة نت , تم النشر يوم 2015/02/02 , رابط المقال من الأنترنت : http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/156558a6-8e38-40e1-afcd-b3283065c7f2

لروسيا ومجالها الإقليمي ، أو على مستوى النظام الدولي ككل خاصة في ظل توجه النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية .

هذا السيناريو مبني على إفتراض مواصلة القوى الغربية الأمريكية لدعم أوكرانيا ، وتسليح المعارضة في " كييف " المطالبة بالإنضمام للإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، مع تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للإحتجاجات والتأكيد على أنها ثورة من أجل الحرية والتملص من الهيمنة الروسية ، وأنها إمتداد للثورة البرتقالية التي لم تأتي بثمارها طيلة الأعوام السابقة .[1]

ولقد تصاعدت حدة الاتهامات المتبادلة بين موسكو وواشنطن على خلفية فشل إتفاقية وقف إطلاق النار في مناطق شرق وجنوب شرق أوكرانيا ، وتمدد المعارك لتشمل قصف ميناء " ماريوبول الإستراتيجي " الذي له أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا تتمثل في أنها تؤمن الطريق البحري للوصول إلى شبه جزيرة القرم ، وهناك مشروع روسي لبناء جسر للشاحنات وسكة حديد بالإضافة إلى الرحلات البحرية ، لكن مستقبل هذا المشروع يرتبط بمصير هذه المدينة ، التي تعد المدينة الأكبر تحت سيطرة القوات الأوكرانية الحكومية في الجنوب الشرقي للبلاد ، وفي هذا الشأن تضمنت تصريحات الرئيس " فلاديمير بوتين " ، إتهام للجيش الأوكراني بأنه بات فيلقا لحلف شمال الأطلسي، ولا يخدم المصالح الوطنية الأوكرانية ، وإنما يهدف إلى تحقيق أهداف جيوسياسية مثل ردع روسيا ، و يقدِّم هذا الخطاب موقف موسكو من الأزمة الأوكرانية وتداعياتها بأنها ناجمة عن سعي حلف "الناتو" لتوسيع مناطق نفوذه في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق ، مما أدى بحسب الدكتور " **أندريه سوشينتسوف** "، الأستاذ في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية إلى نشوء " **لعبة المعادلة الصفرية** " في الفضاء السوفياتي السابق ، وعليه فإن موسكو إزاء الأزمة الأوكرانية " تدافع عن مصالحها القومية "، في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة انتهاز الأزمة لتعزيز مواقعها نحو الشرق في الجوار الروسي .[2]

كما أن أمريكا تراهن على تقوية أداء الحلف الأطلسي ، واستغلال المخاوف الأوروبية من التهديدات الروسية لأجل التأثير بشكل أكبر على السياسة الداخلية والخارجة لأوروبا ، كما ستعمل على استمرار عزل روسيا دوليا ، واستغلال ضم روسيا لجزيرة القرم لإبقاء العقوبات المتمثلة في :

_ إعلان حلف شمال الأطلنطي تعزيز دفاعاته في شرق أوربا ، كما قامت كل من فرنسا وبريطانيا بنشر مقاتلات لتعزيز الدوريات الجوية لحلف شمال الأطلنطي فوق منطقة البلطيق ، ونشرت بريطانيا وفرنسا كذلك طائرات الاستطلاع " أواكس" للقيام بدوريات في أجواء بولندا ورمانيا .

_ تعليق بريطانيا تعاونها العسكري مع روسيا ، حيث ألغت تدريبات بحرية بمشاركة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مشاريع لزيارة سفن حربية بريطانية إلى روسيا .

---

[1] إيمان أشرف أحمد محمد شلبى : الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية , المركز الديمقراطي العربي , للدراسات الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية , قسم الدراسات والعلاقات الدولية , رابط المقال من الأنترنت :

http://democraticac.de/?p=25929

[2] عامر راشد : مرجع سابق ذكره .

ـ إعلان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن ضم القرم يتعارض مع القانون الدولي، وبالتالي رفضها الاعتراف بوضع القرم الجديد .

ـ سعى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع العقوبات ضد روسيا في حالة عدم خروجها من شبه جزيرة القرم [1].

وهذه المعطيات تقف في وجه روسيا الاتحادية وتضعف من احتمالية تحقيق أهداف الرئيس فلاديمير بوتين في بناء قوة إقليمية لها أدوار فاعلة ومؤثرة ، ويدخل روسيا في أزمة اقتصادية جديدة تشبه أزمة فترة التسعينات وبإمكان هذه الأزمة أن تضيق بشكل خطير على الخيارات الاستراتيجية لصانع القرار الروسي و تعزيز السيناريو الراديكالي بالضغط على روسيا في محاولة لإحتواء كامل مجالها الجيوبوليتيكي من خلال تمدد البنى الأمنية والعسكرية للحلف الأطلسي في منطقة أوكرانيا ، ومن جهة روسيا الإتحادية التي تسعى إلى إعادة هيبتها والحفاظ على آمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها فإن هذا السيناريو الراديكالي يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية ، فروسيا تعتبر ان قضية إنضمام أوكرانيا لحلف الشمال الأطلسي يشكل خطرا حقيقيا على آمنها القومي ، ما يفرض عليها التدخل العسكري المباشر وإحتلال أوكرانيا كليا حتى لو دفعت ثمنا باهظا لتصرفاتها بعد أن قامت بضم شبه جزيرة القرم لصالحها .[2]

وأوضح رئيس هيئة الأركان العامة الروسية ، الجنرال " **فاليري غيراسيموف**" ، في اجتماع لقيادة الهيئة في الثلاثين من يناير 2015 ، أن روسيا لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي أمام تطوير منظومة الدفاع الصاروخي الأميركية ، وستضطر إلى اتخاذ إجراءات جوابية ، حيث ستدخل الأزمة في طور أعلى وأوسع من التصعيد يتعداها إلى مواجهة شاملة بين روسيا والغرب ، والولايات المتحدة خاصة ، بأدوات سياسية واقتصادية شرسة ، وتفيد تقديرات الكثير من المخضرمين والمحللين السياسيين في موسكو بأن الولايات المتحدة نجحت في جر روسيا إلى " حرب باردة " جديدة، ومن بين هؤلاء رئيس الاتحاد السوفياتي السابق ،" ميخائيل غورباتشوف "، الذي صرح لوكالة " إنترفاكس " الروسية ، بأن " الحرب الباردة " نشبت وتجري بشكل علني، وأضاف أنه لا يستطيع استبعاد أن " الحرب الباردة " لن تؤدي إلى " حرب ساخنة " تؤثر على النظام الدولي .[3]

[1] إبراهيم منشاوي : مرجع سابق ذكره .
[2] خديجة بردودي , كريمة زقاري : مرجع سابق ذكره , ص 102 .
[3] عامر راشد : مرجع سابق ذكره .

إستنتاج :

بعد الوصول في النهاية إلى السيناريو الراديكالي الذي يحتمل وقوع حرب باردة جديدة تصل إلى المواجهة بين القوى الكبرى ، الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على النظام الدولي من جهة ، وبين روسيا الإتحادية التي ترغب في إستعادة مكانتها الدولية وتغيير النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية من جهة آخرى ، والإتحاد الأوروبي بنسبة أقل في هذا التنافس ، إلا أنه في الوقت الراهن يبدو هذا الصراع صعبا وشائكا حيث سوف تضطر الأطراف للبحث عن أي حل وسط يرضي الجميع ، كما تدرك روسيا أن تدخلها العسكرى المحتمل لن يتم بلا عواقب عليها ، وفي المقابل نجد أن إدارة أوباما لا تظهر صراحة وجود نية لديها للدخول في صراع مباشر مع روسيا ، وإنما تكتفي بالضغط على موسكو من خلال حلف " الناتو " ، لإطالة أمد الأزمة الأوكرانية ، في مسعى منها لتوريط روسيا وتخريب علاقاتها مع الدول الأوروبية ، ودول الإتحاد السوفياتي السابق ، وبعد دراسة السيناريوهات الثلاث المحتمل وقوعها في المستقبل سواء القريب أو البعيد أخلص إلى ترجيح السيناريو الخطي وهو بقاء الوضع القائم ، بمعنى أن السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا سوف تبقى على وضع التقارب والتوتر بحسب توجهات القيادة الحكومية في أوكرانيا ، وهذا الوضع هو نفس حال الأزمة الأوكرانية التي تشهد في تطورها (**ديناميكية** ، **تغير** ، **تجميد**) .

عرفت روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي العديد من التغيرات والمشاكل في أوضاعها الداخلية ، خاصة فيما تعلق بالوضع الإقتصادي ، فبعد ما إستلم الرئيس " بوريس يلتسين " السلطة عام 1991م ، عمل على **إبعاد روسيا عن ماضيها الشيوعي** ، وإتباع سياسة **مبنية على التقارب مع الغرب** ، وذلك للحصول على مجموعة من المساعدات الإقتصادية التي تمكن روسيا للخروج من الأزمات التي تمر بها ، الأمر الذي فرض على صناع القرار الروس آنذاك إتباع سياسة خارجية موالية للغرب أملا في أن يكون هذا التقارب سببا في إستعادة روسيا عافيتها ومكانتها الدولية ، وقد وصفت فترة حكم يلتسين **بالمرحلة الإنتقالية** ، لإنشغال روسيا بالمشاكل الداخلية الأمر الذي منعها من لعب أدوارا على الساحة الدولية ، أما على الصعيد الإقليمي فقد كانت روسيا تدرك ضرورة الحفاظ على علاقاتها مع دول الجوار القريب المتمثل في الجمهوريات المنفصلة بعد زوال الإتحاد السوفياتي السابق ، فقد أسست روسيا منذ زوال هذا الآخير كيان جديدا أطلق عليه " **الكومنولث** " أو " **رابطة الدول المستقلة** " ، والذي تنطوي تحته كل الدول المنبثقة عن الإتحاد وليكون آلية للحفاظ على الإرث السوفياتي المشترك ، ولتعزيز التعاون الإقتصادي والآمني في المنطقة ، إلا أن إنشغال روسيا ببنية **القضايا الداخلية** وببناء إصلاحات إقتصادية ، أدى إلى تراجع دورها على المستوى الإقليمي ، ما سمح للولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي الإتحاد الأوروبي من لعب دورا أكبر والتوسع في الفضاء السوفياتي السابق وفي دول أوروبا الشرقية التي إنضمت أغلبها إلى الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، مع تزايد النفوذ الغربي في الفضاء **الأوراسي** ، والذي أصبح يشكل تهديدا وتحديا أكبر لروسيا .

مع وصول " فلاديمير بوتين " للحكم كانت روسيا تعيش مرحلة إنتقالية غير مستقرة ، ووضع إقتصادي صعب بالإضافة إلى تدهور لمكانة روسيا إقليميا ، الأمر الذي جعل " بوتين " يسارع إلى إنتهاج سياسة داخلية وخارجية صارمة للقضاء على هذه المشكلات ، وبدأت روسيا بإستعادة إستقرارها الداخلي على مختلف الأصعدة إذ تزامن وصول بوتين للسلطة مع **إرتفاع أسعار النفط** التي إعتمدت عليها روسيا بشكل كبير لتمويل ميزانيتها وتنفيذ مشاريعها الإقتصادية والعسكرية ، وإستغلال الإمكانيات المالية لتدعيم السياسة الخارجية الروسية ، والتي تميزت في فترة حكم "فلاديمير بوتين" **بالواقعية البراغماتية** ، والتي أصبحت موجها اساسيا للسلوك الروسي الخارجي ، وكان الهدف الأساسي لبوتين هو إعاد الهيبة والمكانة الدولية لروسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي .

بدأت تظهر معالم الإستراتيجية الروسية في إسترجاع مكانتها من خلال المشاركة الفعالة في حل مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، والدفاع في هذه القضايا عن المصالح الروسية وحمايتها والسعي من خلالها للتأكيد على مكانتها كدولة لا يمكن الإستغناء عنها ، ووجهت روسيا سياستها الخارجية إلى أولوية الإهتمام بحدود المجال

الجيوبولتيكي للإتحاد السوفياتي السابق ، والعمل لإسترجاع نفوذها في الجمهوريات المستقلة منه ، وتعميق علاقات التبعية التي تربط تلك الدول بها وعلى وجه الخصوص أوكرانيا .

تحظى أوكرانيا حسب الإستراتيجية الروسية التي تبنها " بوتين " بأولوية ضمن الآمن القومي الروسي ، حيث ترى روسيا بأن فقدانها أوكرانيا لصالح الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي يشكل أكبر تهديد لأمنها القومي ، وذلك لأهمية موقعها الجيوسياسي بالنسبة لروسيا التي تعتبرها منطقة عزل ودفاع أولى ضد الأطماع الغربية التي تسعى من أجل التوسع في المناطق الحدودية لروسيا ، وأوكرانيا تسمح للغرب بحصار وتطويق روسيا .

إن روسيا كانت ولا تزال ترى في أوكرانيا على أنها جزء من الأراضي الروسية ، حيث أنها لم تعترف بأوكرانيا كعضو مستقل في المجتمع الدولي إلا سنة 1996م ، وترى بأن إستقلال أوكرانيا هو إنفصال مرحلي عنها ، وذلك لوجود نسبة كبيرة من الإثنية والسكان الروس مقيمين بأوكرانيا ، كما لهما إرث ثقافي وتاريخي وإقتصادي مشترك ، وهذه الخصائص تستخدمها روسيا كوسائل وآليات للتآثير في توجهات السياسة الخارجية الأوكرانية ، ولتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وحماية مصالحها الآمنية والإقتصادية ، وهو ماتم تأكيده بعد الرفض والمعارضة الشديدة من روسيا لأي مسعى يجعل أوكرانيا تنظم إلى الإتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي ، وظهرت السياسة الخارجية الروسية مسيطرة على الأوضاع في أوكرانيا خاصة في ما يسمى **بالثورة البرتقالية** 2004 ، والتي عادت للظهور والتصاعد لتصبح أزمة دولية بداية من عام 2014 م .

من الوسائل والآليات التي اظهرت نجاحها في السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في التصدي للثورة البرتقالية ، نجد **المحدد الإقتصادي والطاقوي** الذي فرض على أوكرانيا العدول عن فكرة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، إستخدمت روسيا المجال الإقتصادي والطاقوي كورقة رابحة **وأداة ضغط** على أوكرانيا ، وذلك سواء عن طريق التهديد بتوقيف مد أوكرانيا بالغاز الطبيعي وتقليص الإرساليات منه ، أو بزيادة الأسعار فيه و الشيئ الذي من شأنه إدخال اوكرانيا في مديونية ، كما أن روسيا إستخدمت هذه الوسيلة **كأداة إغراء** وذلك بتقديم مساعدات مالية ، وأسعار تفضيلية لأوكرانيا ، كما تم عقد مجموعة من الإتفاقيات لتوطيد العلاقة بين البلدين ، ومنها : التوقيع على مذكرة التفاهم للتعاون في مجال الغاز ، وتشكيل لجنة فرعية تختص بمسألة العلاقات الثنائية في مجال الإقتصاد .

غير أن المحدد الإقتصادي والطاقوي الذي أكد نجاحه في السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا 2004م ، وأبقى على أوكرانيا ضمن مجال المصالح الحيوية الروسية ومن الإستراتيجيات الدفاعية الأولى عن الآمن القومي الروسي ، قد تراجع وأظهر نقص في فاعليته فيما يخص الأزمة الأوكرانية 2014م ، وذلك بعد ما أصرت الحكومة الأوكرانية التي قامت بالإنقلاب على الرئيس " فيكتور يانوكوفيتش " والإلحاح على ضرورة التوقيع **على إتفاقية**

للتجارة الحرة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، ويعتبر الرئيس بوتين بأن الأزمة الأوكرانية الرهنة تمثل التحدي الأكبر والأخطر الذي تواجهه روسيا ، نظرا للأهداف التوسعية للحلف الأطلسي مع رغبة أمريكية في نصب نظام الدفاع ضد الصواريخ في المنطقة .

غيرت روسيا في الأزمة الجديدة من الوسائل والآليات الإقتصادية والطاقوية التي لم تظهر فاعلية كبيرة وإستجابة كمرحلة الثورة البرتقالية ، وأصبحت روسيا الآن تعتمد على وسائل آخرى تتمثل في المحدد الثقافي الهوياتي ووسائل التدخل العسكري نظرا لتصاعد حدة التوتر ، وهذه المرة لعبت روسيا في سياستها الخارجية تجاه أوكرانيا على الفئة الكبيرة من السكان الروس المقيمين بأوكرانيا والمطالبين بالإنفصال عنها ، وإتخدت روسيا منهم مبررا للتدخل في أوكرانيا ، وزعمت بأنها مرغمة على حماية هوية ومصالح هذه الفئة من السكان ذوي الأصول الروسية ، وذلك حتى لو إضطرت للتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا ، وهذا ما حصل بعد قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم ، والذي أظهر لنا رد فعل بوتين ضد محاولة أوكرانيا للإندماج في افتحاد الوروبي ، كما ان بوتين مازال يؤكد على عدم تراجع إستراتيجيته التي تعطي لأوكرانيا أهمية مميزة تسمح لها بالتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على الريادة العالمية .

كما نجد بأن السياسة الخارجية تجاه أوكرانيا تواجه مجموعة تحديات مختلفة ناتجة من قناعة روسية بالتهديدات التي يسببها توسع الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية في مناطق الجوار القريب لروسيا ، كما أن أوكرانيا تجعل من العلاقات الروسية الأوروبية تتجه نحو التوتر والتآزم ، خاصة في مجال الطاقة والغاز الطبيعي ،حيث تعتبر أوكرانيا منطقة عبور لأنابيب الغاز بإتجاه أوروبا .

إن مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا يبقى مرهون بمدى نجاح وفاعلية الوسائل والآليات التي تستخدمها روسيا في سياستها الخارجية تجاه الأزمة الأوكرانية الحالية ومدى قدرة التآثير في السياسة الخارجية لهذه الآخيرة من أجل التقارب مع روسيا وبقائها ضمن المجال الحيوي والإستراتيجي لروسيا ، وردعها للتخلي عن فكرة التباعد لتصبح داخل منظومة الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية .

من خلال دراستنا لهذا الموضوع الموسوم بتحولات السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا ، وفي ظل تصاعد الأزمة وزيادة حدة الصراع عليها لتصبح أزمة دولية ، نتج عنها فرض عقوبات سياسية وإقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ضد روسيا ، ومع تراجع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية ، ننتهي للقول : هل بإمكان روسيا الحفاظ على أوكرانيا ضمن مصالحها الحيوية وإستمرار وبقاء العلاقات بين البلدين تكون فيها أوكرانيا ضمن إستراتيجية الآمن القومي الروسي ، ومنطقة عازلة تحول بينها وبين التوسع الغربي ؟

أم أنه سوف نشهد تغير بحيث تصبح أوكرانيا منطقة لإنتشار القواعد العسكرية الأمريكية ، وتكون سببا في تطويق روسيا ومنعها من تحقيق إستراتيجياتها في إسترجاع مكانتها العالمية التي تطمح إليها ، ورغبتها في تغيير النظام الدولي ؟ .

ملحق رقم 02

ملحق : يبين التحولات الجيوسياسية في روسيا في الفترتين الممتدتين من : 1991 – 2000م و 2000 – 2009م , المصدر :

_ عاطف معتمد عبد الحميد : إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي – أزمة الفترة الإنتقالية - , لبنان , الدار العربية للعلوم ناشرون , مركز الجزيرة للدراسات , الطبعة الأولى , 2009 , ص 78 .

ملحق رقم 02

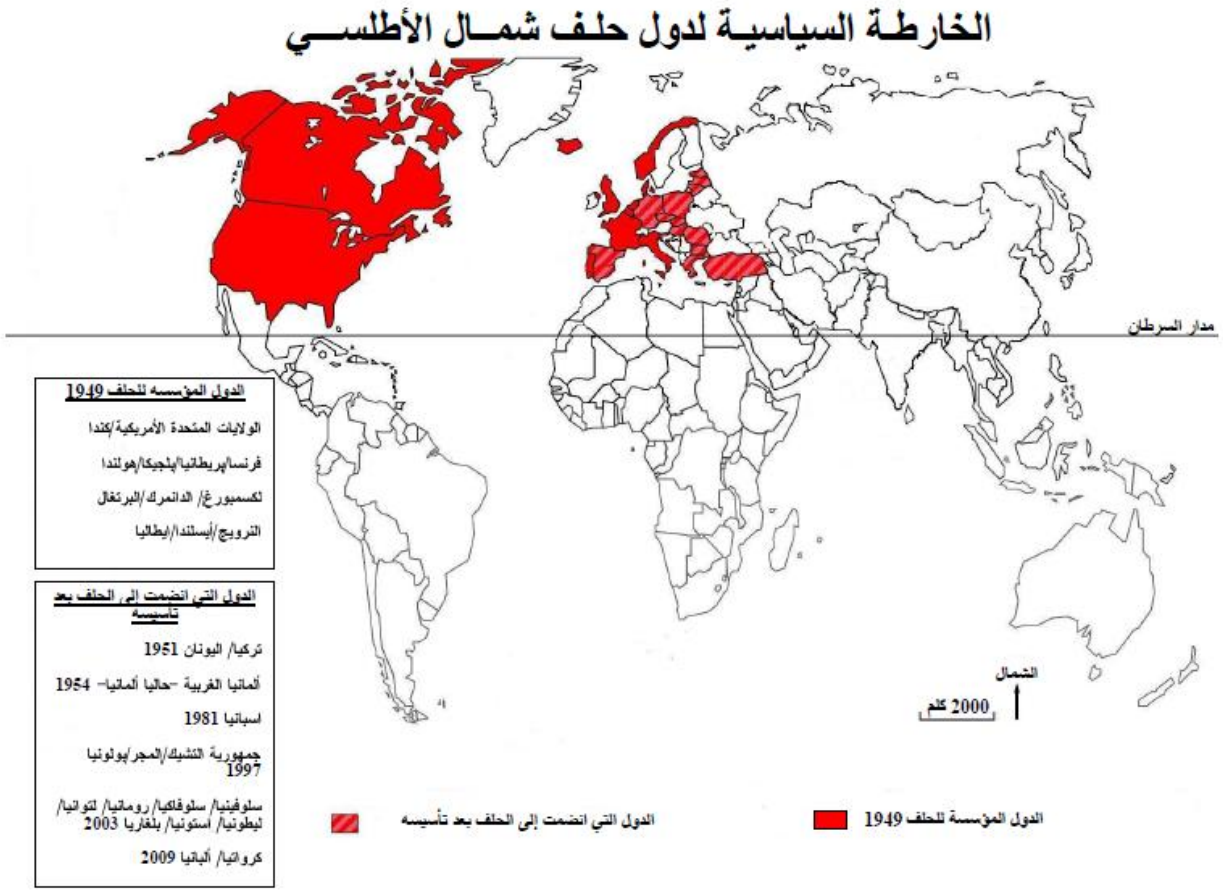

المصدر: رياحي الطاهر: الحلف الأطلسي: بين التحالف العسكري والتدخل الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم الحقوق، تخصص القانون الدولي العام، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014/، 2015، ص 488.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب باللغة العربية :

1) أمجد جهاد عبد الله : التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية ، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ، ط 1 ، 2011 .

2) البرناوي سالم حسين : العلاقات العربية الإفريقية " دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية ، طرابلس ،ليبيا ، الطبعة الأولى ،2005 .

3) بريماكوف يفجيني ، ترجمة عبد الله حسن : العالم بدون روسيا (قصر النظر السياسي وعواقبه) ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 2010 .

4) حتى يوسف ناصيف : النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 1985.

5) خاطر نصري ذياب : الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .

6) الخزرجي تامر كامل محمد : العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، عمان ، الأردن ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2005 .

7) خورشيد فؤاد حمه : الجيوبولتيكس المعاصر : تحليل ، منهج ، سلوك ، مديرية الطبع والنشر ، العراق – السليمانية – ،كوردستان ، 2013 .

8) دوغين ألكسندر : أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ترجمة عماد حاتم ، طرابلس ، دار أوروبا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية ، 2004 .

9) الديهي محي الدين إسماعيل محمد : تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعيتها على الصعيد العالمي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 .

10) سعيد إبراهيم أحمد : مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة ، سوريا ، الأوائل للنشر والتوزيع ، 2006 .

11) سلامة على : تحليل العلاقات الدولية : دراسة في إدارة الصراع الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2012 .

12) السيد سليم محمد : تحليل السياسة الخارجية ، مصر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة االثانية ، 1998 .

13) الشامي علي حسن : الدبلوماسية – نشأتها وتطورها وقواعدها ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1990 .

14) الشيخ نورهان : سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، الطبعة 1 ، 2009.

15) الشيخ نورهان : صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى ، 1998 .

16) طشطوش هايل عبد المولى : مقدمة في العلاقات الدولية ، الأردن ، جامعة اليرموك ، 2010 .

17) عاطف علي : الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 .

18) عاطف معتمد عبد الحميد : إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي : أزمة الفترة الإنتقالية ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2009 .

19) فهمي عبد القادر محمد : المدخل على دراسة الإستراتيجية ، عمان ، دار مجدلاوي ، للنشر والتوزيع ، الطبعة 3 ، 2014 .

20) قاسم دحمان : السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز ، الناشر : E-ktub ltd ، إنجلترا ، لندن ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني – يناير 2016 .

21) لمى مضر الأمارة : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 .

22) لمى مضر الأمارة : المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الإتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي خلال الفترة ، 1990-2003 ، الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ، 2005 .

23) لويد جنسن : ترجمة : محمد بن أحمد المفتي ، ومحمد السيد سليم : تفسير السياسة الخارجية ،الرياض، السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1989 .

24) محمود عبد المنعم ، تصوير أحمد ياسين : روسيا تنادي بحق العودة إلى القمة

25) ناصر زيدان : دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2013

26) النبراوي فتيحة ، مهنا محمد نصر : أصول العلاقات السياسية الدولية ، مصر ، الإسكندرية ، منشأ المعارف ، 1985 .

27) النعيمي أحمد نوري : السياسة الخارجية ، العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009 .

28) هارت ليدل : الإستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة هيثم الأيوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، 1967 .

29) وليد عبد الحي : تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية ، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1994 .

30) ياسر زياد : تحديات السياسة الخارجية المصرية ، المهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر ، 2015 .

الدوريات والمجلات :

1) أبو ارشيد أسامة: الأزمة الأوكرانية أميركيا : إعادة بعث الحرب الباردة ؟ , قطر , الدوحة , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , مارس 2014 .

2) الشيخ نورهان : العلاقات الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية , مجلة السياسة الدولية , العدد 170 , المجلد 42 , أكتوبر 2007 .

3) صفاء حسين علي : السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة , جامعة كركوك , مدرسة العلوم السياسية , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، 2013 .

4) طرابلسي سمير : قيام الإتحاد السوفياتي وسقوطه ... محنة الشمولية , مجلة المعرفة , العدد 63 , سبتمبر 2000.

5) طلال يوسف أيمن : روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولوية الخارجية 2000 – 2008 , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , ب.س.ن .

6) عواد عامر هاشم : التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية , المجلة العربية للعلوم السياسية , ع 26 , ربيع 2010 .

7) فهد بن عبد الرحمن بن حمد آل ثاني : البلقان مفتاح السيطرة العالمية – دراسة جيوبولتيكية عن منطقة البلقان – , مجلة كلية الإنسانية والعلوم الإجتماعية , جامعة قطر , العدد (24) – 2001م .

8) قحطان عبد الله حارث : مثنى فائق مرعي , أهمية بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية , أداب الفراهيدي , العدد 19 , أفريل 2014 .

9) قدورة عماد : محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع , مجلة سياسات عربية , تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة العامة , العدد 09 , تموز / يوليو 2014 .

10) مركز البحوث والدراسات : الأزمة الأوكرانية جذورها ..خلفياتها ومستقبلها ..بين يدي الأزمة .. الإسلام والعلاقات الدولية , مجلة البيان , تم النشر يوم 2015/03/18 .

11) مهدي الراوي عبد العزيز: توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة , دراسات دولية , العدد الخامس والثلاثون .

12) وليد عبد الحي : المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية , مجلة السياسة الدولية , العدد 126 , أكتوبر 1996 .

13) وولت ستيفن : العلاقات الدولية – عالم واحد نظريات متعددة – , ترجمة عادل زقاغ , علم السياسة والعلاقات الدولية : قراءات عالمية , المجلد 1 , العدد 1 , خريف 2005 .

الأطروحات و المذكرات :

1) بردودي خديجة ، زقاري كريمة : السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية 2004 – 2014 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2014 / 2015 .

2) بركان إكرام : تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 / 2010 .

3) بركاني سليم : العامل الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي ما بين 2000 و 2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسة خارجية وعلاقات دولية ، عنابة ، جامعة باجي مختار ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2015/12/16 .

4) بشير صالح بشير : السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الإتحاد الإفريقي 1969 – 2001 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 2002 .

5) بلخيرة محمد : التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004 .

6) بلعباس عبد الكامل : الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، تخصص إدارة النزاعات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014 / 2015

7) بلغالم حنان: الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ودولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، 2014 – 2015 .

8) البليعزي مصطفى أحمد : السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي 1969 – 2005 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، ليبيا ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية ، 2009 .

9) بن قرينة محمد حمزة ، زوبيدة محسن : جيوبولتيك البترول في العالم ، محاضرة موجهة لطلبة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2013 – 2014 .

10) بن قيطة مراد : مكانة أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسة خارجية وعلاقات دولية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2013 / 2014 .

11) بورزق زكرياء : أوكرانيا في الإستراتيجية الإقليمية لروسيا ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، تخصص سياسات الدفاع والآمن ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2011 / 2012 .

12) بوروبي عبد اللطيف : تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 – 2009

13) بوزيد عبد الرزاق : التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010 – 2014 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، في العلزم السياسية ، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 – 2015

14) بوعمامة زهير : سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الآمن في أوروبا بعد الحرب الباردة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007 / 2008 .

15) بولمكاحل إبراهيم : تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 / 2009 .

16) جندلي عبد الناصر: إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2004 / 2005

17) جويدة حمزاوي : التصور الأمني الأوروبي – نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة ، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والآمن ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010 / 2011 .

18) حروري سهام : السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، كلية الخقوق والعلوم السياسية ، 2004 / 2005 .

19) حموتة فاطمة : البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2010 / 2011 .

20) خالد معمري : التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007 / 2008 .

21) خطاوي سعيد : واقع السياسة الخارجية والآمن المشترك للإتحاد الأوروبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، تخصص دراسات إستراتيجية ودولية ، 2014/2013 .

22) دريدي محمود : البعد الإفريقي للساسة الخارجية الليبية (1995 -2009) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، 2011 / 2012 .

23) راقدي عبد الله : مقاربة المفاوضات الدولية نحو تصميم إطار تحليلي متكامل ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 / 2009

24) زغوني رابح : تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية – فحص للمقتربات النظرية – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007 / 2008 .

25) شبين عدنان : رهانات التنافس الجيوإستراتيجي على منطقة آسيا الوسطى ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، تخصص إدارة النزاعات الدولية ، 2014 .

26) شيباني إيناس : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن – دراسة تحليلية مقارنة – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 / 2010 .

27) شيخ حنان : السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية ، تخصص تحليل السياسة الخارجية ، 2014 / 2015 .

28) طويل نسيمة : الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 – 2010 .

29) عاشور محمد فاتح : منظمة حلف شمال الأطلسي – OTAN – ومنظمة الأمم المتحدة – ONU – بين التكامل والتنافس ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، تخصص سياسات الدفاع والآمن ، 2012/2011

30) عباسي عادل : السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007.

31) العتروس محمد الصغير : تحديات ورهانات السياسة الخارجية الروسية في الفترة 2000 – 2008 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص تحليل السياسة الخارجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية ، 2013 / 2014 .

32) عروس سارة نجمة : دور مراكز الفكر والرأي العام في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014 / 2015 .

33) العطري ميلود : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2007 / 2008 .

34) علالي حكيمة : البعد الأمني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 / 2011 .

35) علوي فارس ، دراوي شعيب : صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية (الموقف من التدخل العسكري الفرنسي في مالي) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/ 2014 .

36) كرازدي إسماعيل: العولمة والسيادة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2002 – 2003 .

37) لعربي خديجة : السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013 / 2014 .

38) لوصيف السعيد : واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 / 2010 .

39) مباركية منير : إستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكية : حالتي روسيا والصين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008 .

40) معمري خالد : التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2007 – 2008 .

41) المودي جمعة عمر عامر : المبادرات والإستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 .

42) نويوة لخضر : الإستراتيجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي الطاقة أنموذجا 2000- 2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 / 2015 .

43) وزنة سيرك : الإدارة الإستراتيجية للجيوش (القوات المسلحة) دراسة مقارنة بين نموذجي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية ، تخصص دراسات إستراتيجية ودولية ، 2013 / 2014 .

44) وناسي لزهر : الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وإنعكاساتها الإقليمية بعد 11 سبتمبر 2001 ،مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2009/2008.

مواقع الأنترنيت :

1) أحمد سيد حسين : تباين الرؤى العربية الرسمية حول سياسات روسيا تجاه إقليم الشرق الأوسط , القاهرة , المركز الإقليمي للدلراسات الإستراتيجية , الموقع من الأنترنت :

http://www.rcssmideast.org/.html

2) أمين القاسم : جغرافيا شبه جزيرة القرم وتاريخ التتار فيها , موقع الأنترنت :

http://ukrpress.net/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8

3) زينب غريان : خريطة مصالح روسيا في أوكرانيا , فرانس برس , الرابط :

http://www.vetogate.com/893563

4) منتدى العلوم السياسية : دراسة – أهمية أوكرانيا و القرم في السياسية الروسية , الموقع :

http://www.politics-dz.com/threads/xmi-ukrania-u-alqrm-fi-alsiasi-alrusi.2974/#post-3441

5) مقال : كومنولث الدول المستقلة , الموسوعة

http://ency.kacemb.com :

6) عبدالله صالح : كومنولث الجمهوريات المستقلة..إلى أين ؟ , 08 / 06 / 2015 , موقع المقال :

http://alasr.me/articles/view/6727

7) عمر كوش : الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة , الجزيرة . نت , السبت 2009 – 06 – 27 , الموقع المقال من الأنترنت :

http://www.aljazeera.net/home/print/92804797-74a7-4675-b919-6682990f8cbe/d9038a97-2a2c-411c-9387-1c8e49c7fd2a

8) محمد نجيب السعد : مقال : روسيا بين أمجاد الماضي وتحديات المستقبل , صدر الخميس 16 فبراير 2012 , موقع المقال : http://almawqef.com/spip.php?article4960&lang=ar

9) القسم السياسي : تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية , مركز عمران للدراسات الإستراتيجية , تاريخ النشر 2014/03/20

10) محمد صفوان جولاق : أوكرانيا وإنفصال القرم : الواقع والمآل , تقارير , مركز الجزيرة للدراسات , تاريخ النشر 20 مارس 2014 http://www.aljazeera.net

11) عاطف السعداوي : الثورات الملونة في آسيا الوسطى : فشل النموذج الأمريكي في التغيير , مركز الحضارة للدراسات السياسية , تم مشاهدة المقال يوم 2016/5/25 , رابط المقال :
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9.pdf

12) الرئيس الأوكراني : سنلجأ لكافة السبل السياسية لإستعادة القرم من الروس , وكالة الأنباء الإسلامية والدولية , رابط الموقع من الأنترنت :
http://iinanews.org/page/public/news_details.aspx?id=137420&NL=True#

13) مقال بعنوان : أوكرانيا ترفض السعر الذي حددته روسيا للغاز الطبيعي , موقع دار الأخبار , رابط الموقع من الأنترنت :
http://www.daralakhbar.com/news/2016/01/11/2931509/articles/9565599/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-

14) عامر راشد : مقال بعنوان : بين تهديد روسيا بالتهديد العسكري في أوكرانيا وتنفيذه , المصدر الجزيرة.نت :
http://www.aljazeera.net

15) حسن حردان : مقال بعنوان : الأزمة الأوكرانية : بين أوراق القوة الروسية والعجز الغربي , رابط المقال من الأنترنت :
http://www.al-akhbar.com/node/202557

16) موقع البوابة العربية إلى أوكرانيا : المشهد السياسي الحالي , تم رؤية المقال يوم : 2016/06/05 , الرابط من الأنترنت :
http://www.ukraine-arabia.ae/ae/ukraine/politics

17) السيناريوهات المستقبلية للأزمة الأوكرانية , المصدر البوابة نيوز, تم النشر يوم الأربعاء 2014/03/05 , رابط المقال من الأنترنت :
http://www.albawabhnews.com/437721

18) أحمد محمد أبو زيد : مقال : الأزمة الأوكرانية والدروس المستفادة منها عربيا , الإمارات العربية المتحدة , معهد العربية للدراسات , تم النشر في 6 مارس 2014
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/

19) إبراهيم منشاوي : مستقبل العلاقات الأوروبية – الروسية في ضوء أزمة القرم , المركز العربي للبحوث والدراسات , تم النشر يوم الأحد 2014/05/11
http://www.acrseg.org/5839

20) نوفوستي : ثلاث سيناريوهات لمستقبل النزاع في شرق أوكرانيا , المصدر أوكرانيا برس , تم النشر يوم 2016/02/12 , رابط الموقع .
http://ukrpress.net/

21) عامر راشد : المأزق الروسي والغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية , الجزيرة نت , تم النشر يوم 2015/02/02 , رابط المقال من الأنترنت :
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/156558a6-8e38-40e1-afcd-b3283065c7f2

22) إيمان أشرف أحمد محمد شلبى : الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية , المركز الديمقراطي العربي , للدراسات الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية , قسم الدراسات والعلاقات الدولية , رابط المقال من الأنترنت :
http://democraticac.de/?p=25929 .

23) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/map04.jpg_cvt.htm .

24) http://www.israj.net/ar/images/Maps/map2001.jpg

25) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/map02.jpg_cvt.htm.

26) http://www.un.org/Depts/Cartographic/map/profile/russia.pdf.

27) http://www.mandediplomatique.com/ar.article/?1865.

مراجع باللغة الأجنبية :

Books - livers :

1) Baldwin David , Neo – realism and Neo – liberalism : The contemporary Debate , New York , colombia University press , 1993 .
2) Brzezinski Z , The Grand chessloard : American primacy and its Geostrategic Imperatives , Basic Books , New York , 1998 .
3) CHristopher hill : the changing politics of foreign policy , palgrave Macmillan , London , 2003 .
4) Francis P. Sempa, *Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002).
5) Hans j Morgenthau : Politics Among nations M the struggle for power and peace , (New Xork : Alford . A . knopf , 1985).
6) Jack snyder , " Myths , Modernization,and the the post –Gorbachev world ", in : richard ned lebow and thomas risse – kappen , International Relations theory and the end of the cold war , (New york : Columbia , University press, 1996).
7) Katja Mirwaldt with Vladimir Ivanov , Eastern Europe and the commonwealth of Independent states , first Edition of political and Economic Survey 1992 .
8) Steven L . lamy , contemporary mainstream approaches : new – realism and new – liberalism , (in : john Baylis and steve smith , international relations , third edition , Oxford : Oxford university press , 2005) .

Memoir - Mémoire :

9) Mints Alex , Derouenj karl , understanding Foreign policy descision making , cambridge university press , UK , 2010.
10) Robert Levgold **, Russia Foreign policy in the 21 st century and the shadow of the past**, New York : columbia University press , 2007 .
11) Walter lippmann : United states Foreign policy , boston , 1993

Periodicals - periodiques :

12) Anne de tinguy , Vladimir poutine et l'occident : l'heure est au pragmatisme , politique etrangére , 31 mars 2001 .

13) Hatton Daniel,did the orange revolution change Ukraine's geopolitical position regarding Russi and the west**, University of leeds,polis journal,** vol: 3,winter 2010

14) Iryna Kobuta , Oleksandr Sikachyna , **Wheat Export Economyin Ukraine** , FAO Regional Office for Europe and central Asia policy studies on Rural Transition No . 2012-4 .

15) Macleod Alex , psabelle Masson et David Morin , Identité nationale , Sécurité et la Theorie des relations internationales , (Revue Etudes internationales , Volume 35 , N 1 , Mars 2004) .

16) Nataliya Blaykha , Russian Foreign Direct investment in Ukraine , Electronic publication of pan – European institute , 2009 .

17) Pascal Marchand , **le conflit Ukrainien , des enjeux géopolitiques et géoéconomique** ,pole de recherche pour l'organisation et la diffusion de l'information géographique .

18) Simon Pirani ," The Russo-Ukrainian Gas Dispute " , **working papers** , No.53,Russian
analytical digest 53/09 , Center for Security Studies , ETH Zurich , 20 January , 2009 .

19) Stephen G- Brooks , Dueling Realisms : realism in International Relations , (International Organization , Vol : 51 , no : summer 1997).

20) Vladimir Kolossov , **I'empire continental : Sur la puissance russe** , les grand dossiers diplomatie (revue affaire stratégique et relations internationales N = 5 , Novembre 2011 .

website :

21) http://www.people.fas,Harvard.edu/Johnston/gov2880/fearon.pdf

22) James D . Fearon , Domestic politics , Foreign policy and theories of International Relation , In sit internet : http://www.olivialau.org/ir/archive/fea2.pdf

23) The decree by The President of The Russian federation (NO 605 of 7 May 2012) sur les site : www.kremlin.ru

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	اللغة الرسمية المعلنة من طرف السكان داخل أوكرانيا	49
02	يبين نسبة إحتياطي الغاز لروسيا بالنسبة للدول الكبرى عالميا عام 2007م	84
03	يبين نسبة إحتياطي النفط لروسيا بالنسبة للدول الكبرى عالميا عام 2007م	84
04	يبين ترتيب إنتاج روسيا للنفط حسب تقديرات عام 2011م	88
05	يبين إحتياطي النفط والغاز في دول حوض بحر القزوين (النفط بالبليون برميل – الغاز تريليون قدم مكعب)	100
06	استهلاك أوكرانيا في مجال الطاقة من 2003م إلى غاية 2007م	103
07	اللغة الرسمية المعلنة من طرف السكان داخل أوكرانيا	130

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الواردات الروسية من أوكرانيا	
02	نمو الناتج الخام لروسيا	
03	ألية عمل الدرع الصاروخي الأمريكي – موقع الرادارات في التشيك والصواريخ المضادة في بولندا	
04	يمثل الإستثمار االمباشر الروسي في أوكرانيا	

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	أوراسيا وحدودها	40
02	جمهورية أوكرانيا	47
03	مرور أنابيب الغاز الروسي عبر أوكرانيا نحو أوروبا	52
04	توزيع الأشخاص المتحدثين باللغة الروسية داخل أوكرانيا	56
05	المحيط الجيوسياسي لروسيا	59
06	أعضاء رابطة الكومنولث	61
07	أنابيب الغاز الروسية في القارة الأوروبية	78
08	الموقع الجغرافي لروسيا	80
09	توضح توزع الموارد الطبيعية في روسيا	85
10	تبين التدخل الروسي في إقليم شبه جزيرة القرم	112
11	توضح توسع الناتو نحو دول أوروبا الشرقية	114
12	تبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (2007م)	118
13	إقليم تصادم القوى بين روسيا والناتو في أوروبا الشرقية	135

الفهرس

العنـــــــــــوان	الصفحة
خطة الدراسة	/
ملخص	/
مقدمة :	06-01
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	44-07
المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية	07
المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية وعلاقاتها بالمفاهيم الآخرى	07
المطلب الثاني : محدادات السياسة الخارجية	12
المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية	19
المبحث الثاني : المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية	23
المطلب الأول : مقترب الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية	24
المطلب الثاني : مقترب الليبيرالية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية	29
المطلب الثالث : مقترب البنائية لتفسير السياسة الخارجية	32
المبحث الثالث : مقاربات الجيوبولتيكا لتفسير السياسة الخارجية	36
المطلب الأول : نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان	37
المطلب الثاني : نظرية قلب العالم لماكندر	39
المطلب الثالث : نظرية الإطار لنيكولا سبيكمان	41
المطلب الرابع : نظرية نمو الدولة وتوسعها لفريدريك راتزل	43
الفصل الثاني : سياق ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسة تجاه أوكرانيا	108-45
المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا	46
المطلب الأول : الجغرافيا السياسية لأوكرانيا	46
المطلب الثاني : الجغرافيا الإقتصادية لأوكرانيا	50
المطلب الثالث : الخصوصية الثقافية والإجتماعية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا	54

المبحث الثاني : تطور السياسة الخارجية الروسية	57
المطلب الأول : السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " بوريس يلتسين "	58
المطلب الثاني : السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس " فلاديمير بوتين "	72
المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الروسية	78
المبحث الثالث : وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية	98
المطلب الأول : الآليات السياسية والدبلوماسية	98
المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية والطاقوية	100
المطلب الثالث : الآليات العسكرية والأمنية	105
الفصل الثالث : قضايا السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا	147-109
المبحث الأول : مدركات التهديد للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا	109
المطلب الأول : تحديات الأزمة الأوكرانية	109
المطلب الثاني : تحديات توسع الحلف الأطلسي و التهديدات الأمريكية	113
المطلب الثالث : التحديات الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي	117
المبحث الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا	123
المطلب الأول : مسار العلاقات بين روسيا وأوكرانيا	123
المطلب الثاني : الأليات السياسية و الدبلوماسية	127
المطلب الثالث : الأليات الإقتصادية والطاقوية	129
المطلب الرابع : أوكرانيا في سياسة الآمن القومي الروسي	133
المبحث الثالث : المستقبل المحتمل للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا	138
المطلب الأول : السيناريو الخطي (إستمرار الوضع القائم)	139
المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي (التقارب و التفاؤل)	141
المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي (التغير و التباعد)	144
خاتمة	148
ملاحق	153-152
قائمة المصادر والمراجع	154
فهرس المحتويات	172